

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨١٧٥

الثلاثاء، ٦ شباط/فبراير ٢٠١٨ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينتزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورينتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ماو تشاو تشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشويه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشو

جدول الأعمال

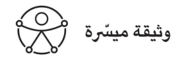
تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507)

أساليب عمل مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة (S/2018/66)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507)

أساليب عمل مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة (S/2018/66)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي أذربيجان، الأرجنتين، أستراليا، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، تايلند، تركيا، الجزائر، جنوب أفريقيا، سلوفاكيا، سنغافورة، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فنلندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، لبنان، ليختنشتاين، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، النرويج، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، واليابان.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيان مارتن، المدير التنفيذي لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/66، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود أن أرحب في هذه الجلسة بالسفير ما جاوشو، الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة.

أعطي الكلمة الآن للسيد مارتن.

السيد مارتن (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على هذا الوفاء الفوري بالالتزام الذي قطعته الكويت كبلد مرشح للعضوية بتسليط الضوء على تحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

إنه لشرف لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن أن تُدعى إلى تقديم إحاطة إلى المجلس للمرة الأولى. إن الرسالة المعلنة لمنظمتنا هي تعزيز الشفافية والفعالية في مجلس الأمن. ومنذ ما يزيد قليلا على ١٢ عاما، تمكن فريق صغير، كان أول من ترأسه ممثل دائم سابق خدم في المجلس، هو السفير كولين كيتنغ (نيوزيلندا)، من إعداد تقارير علنية ومستقلة عن أنشطة المجلس وهيئاته الفرعية، وذلك بفضل التعاون الذي لقيناه من جميع أعضائه. وشمل ذلك المتابعة الوثيقة لمناقشات المجلس بشأن أساليب عمله وتطورها في الممارسة العملية والتقارير البحثية الأربعة بشأن أساليب العمل التي نشرناها على مر الأعوام. ونأمل أن نكون قد أسهمنا في الذاكرة المؤسسية. وكان الدافع وراء إصدارنا لأحدث تقاريرنا هو اعتماد مذكرة الرئيس S/2017/507 في العام الماضي، والتي تمثل إنجازا آخر تحقق بفضل الجهود المتواصلة لليابان خلال فترات ولايتها المتعاقبة على رأس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

وبطبيعة الحال، فإننا ننظر إلى بعض التطورات الأخيرة في ممارسة المجلس، والمدونة حاليا في المذكرة ٥٠٧، باعتبارها تقدما على صعيد الشفافية والفعالية. وقد اتُخذت خطوة التبكير بانتخاب الأعضاء غير الدائمين بالطبع بقرار من الجمعية العامة، ولكن القرار اللاحق للمجلس بدعوة الأعضاء المنتخبين حديثا إلى متابعة جلسات المجلس مبكرا كان إسهاما كبيرا في قدرتها على التأهب للعضوية. والالتزام بتعيين رؤساء الهيئات الفرعية في

وقت مبكر يسمح بتسليم تلك المسؤوليات بمزيد من الفعالية. وكان إجراء مشاورات غير رسمية بشأن تلك التعيينات بمشاركة عضوين – يُفهم أن أحدهما عضو منتخب والآخر عضو دائم – بدلا من انفراد الأعضاء الدائمين بقرارات التعيين، حلا وسطا في المفاوضات ولكنه مثل أيضا بعض التحسن في الاعتراف بآراء الأعضاء المنتخبين في توزيع المسؤوليات. وتسعى هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، من جانبها، إلى الإسهام في إعداد الأعضاء المنتخبين من خلال إتاحة معارفها وخبراتها، بما في ذلك عن أساليب العمل، لهؤلاء الأعضاء جميعا دون استثناء.

إن المذكرة ٥٠٧ تعلن، في فقرتها الأولى، أن أعضاء المجلس ملتزمون بتنفيذ التدابير المبينة في مرفقها. غير أنه، وكما ذكر أحد أعضاء المجلس آنذاك في آخر مناقشة مفتوحة من هذا القبيل، ربما يتم التوصل إلى اتفاقات ولكنها لا تُنفذ ببساطة. ولذلك، أريد أن أركز على بعض مجالات الاتفاق المُعلن عنها، والتي ترى هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن أنها ستسهم إلى حد كبير في فعالية المجلس في حالة تنفيذها.

شهدت المناقشات المفتوحة السابقة الإعراب عن القلق بصورة متكررة بشأن طريقة عمل نظام القائمين على الصياغة. وقد شهدت هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن ترسخ ممارسة حديثة نسبيا خلال عمرنا القصير، وهو ما لا حظته أيضا الدول الأعضاء التي عادت إلى المجلس بعد عقد أو أكثر من الغياب، وهي ممارسة تتمثل في إغلاق حيز المبادرات أمام الأعضاء المنتخبين. وجاء في البيان المشترك الصادر عن ستة أعضاء منتخبين من ست مناطق خلال المناقشة المفتوحة المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (انظر S/PV.7539) أن هذا النظام

> ”يقلِّص أيضاً فرص مشاركة أعضاء المجلس على نطاق أوسع، ولا سيما الأعضاء المنتخَبين“ و ”يتعارض مع مبدأ المسؤولية الجماعية الذي يقوم عليه الميثاق“. (S/PV.7539، صفحة ٩ وصفحة ١٠).

ومنذ عام ٢٠١٤، أضفت مذكرات الرئيس طابعا مؤسسيا على نظام القائمين على الصياغة باعتباره ترتيبا معترفا به، وإن كان غير رسمي، ولكن في غياب أي عملية للمجلس ذاته في ما يتعلق بتعيين القائمين على الصياغة أو استعراض طريقة اختيارهم. وتعيد المذكرة ٥٠٧ التأكيد على أن أي عضو في المجلس يمكن أن يكون قائما على الصياغة، وأنه يجوز لأكثر من عضو واحد في المجلس أن يعمل كمشارك في الصياغة. ولكن في الممارسة العملية، يظل ثلاثة أعضاء دائمين هم القائمون الوحيدون على الصياغة حاليا بشأن الغالبية العظمى من الحالات القطرية المدرجة في جدول أعمال المجلس. وأظهرت مبادرات الأعضاء المنتخبين – بشأن الجوانب الإنسانية للنزاع السوري وبخصوص حماية العاملين في القطاع الطبي – ما يمكنهم تحقيقه، ولكنها لا تزال نادرة جدا. ومن المؤكد أن المشاركة في الصياغة ستكون طريقة للاستفادة بشكل أكمل من أولئك الذين يترأسون لجنة الجزاءات ذات الصلة أو ممن لديهم خبرات إقليمية قوية أو غيرها من الخبرات بشأن حالة قطرية ما.

ومما يرتبط ارتباطا وثيقا بنظام القائمين على الصياغة طريقة إجراء المفاوضات، وهي مسألة ترصدها هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن عن كثب وتقدم تقارير بشأنها. ونوعية المفاوضات ونتائجها أمور ذات أهمية فائقة لفعالية المجلس. وتتناول أحدث مذكرة، ٥٠٧، هذه المسألة بصورة أكمل من سابقاتها. وتؤكد المذكرة أن الصياغة ينبغي أن تتم بطريقة شاملة للجميع، تتيح مشاركة الأعضاء كافة؛ ويتعين أن يجري القائمون على الصياغة مشاورات في الوقت المناسب مع جميع الأعضاء مع التحلي بالانفتاح والمرونة؛ وينبغي عقد جولة واحدة على الأقل من المناقشات مع جميع الأعضاء؛ ويتعين على القائمين على الصياغة إتاحة مدة زمنية معقولة كافية لنظر جميع الأعضاء في مشاريع الوثائق. وعلاوة على ذلك، ينبغي إجراء مشاورات غير رسمية في وقت مبكر مع عموم الأعضاء.

وقد يبدو هذا مظهرا جليا للممارسة الجيدة، ولكنه أبعد ما يكون عن الواقع الذي نلاحظه في أغلب الأحيان. وكما ذكر أحد الأعضاء السابقين في آخر مناقشة مفتوحة للمجلس،

”إن القائمين على الصياغة يقومون بشكل روتيني بعرض المسودات الأولى خلال اجتماعات من يُسمون بالخبراء. ويحول ذلك دون بذل أي جهد حقيقي لبناء توافق حقيقي في الآراء بشأن مسائل السياسات الرئيسية التي يتعين النظر فيها. ويجد غير المشاركين في الصياغة أنفسهم مضطرين للاختيار بين الموافقة على النص كما جرى عرضه لحد كبير، أو المجازفة بمواجهة اتهامات بنسف وثائق هامة إذا ما رغبوا في تقديم مقترحات جوهرية تتعلق بالسياسات. وهذه الممارسات ليست فعالة وغير مستدامة، كما أنها لا تحترم وجهات نظر أعضاء المجلس الآخرين“.

لقد شهد عام ٢٠١٦ أكبر عدد على الإطلاق من القرارات غير التوافقية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة. وفي بعض الحالات، لم يكن ذلك مجرد انعكاس للخلافات السياسية، ولكنه كان أيضا تعبيرا عن عدم الرضا عن عملية التفاوض. وفي عام ٢٠١٧، وبخلاف ارتفاع عدد مرات استخدام حق النقض – وهو الأعلى منذ عام ١٩٨٨ – حقق المجلس قدرا أكبر من الإجماع. ومن المأمول أن يكون ذلك انعكاسا لتحسن الممارسات التفاوضية.

وتزداد أهمية نوعية المفاوضات لأقصى حد عندما يعكف المجلس على اعتماد أو تنقيح ولاية إحدى عمليات حفظ السلام. وفي هذا السياق، ثمة مصلحة خاصة للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. ويتناول أحدث تقرير لمنظمتنا التاريخ الطويل للجهود الرامية إلى تحسين انخراط المجلس مع هذه البلدان، والذي بدأ منذ عام ١٩٩٤. وقد شعرت بالإحباط، بصفتي عضوا سابقا في الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، إزاء ما وصفه التقرير بغياب الحوار الفعال مما يولد شعورا الإحباط لدى الجميع ويؤثر على تنفيذ الولايات، وهو ما يتناقض مع الالتزامات المتكررة على مدار أكثر من عقدين بتعزيز التفاعل. وبالنظر إلى التركيز الحالي للمجلس على الاستعراض الاستراتيجي لعمليات السلام والأزمات الخطيرة التي تواجه العديد من العمليات اليوم، لا يمكن أن يكون هناك وقت أهم من هذا للمجلس لتنفيذ الالتزامات المُتعهد بها مرة أخرى في المذكرة ٥٠٧ بإجراء مشاورات حسنة التوقيت وتبادل المعلومات وإجراء مشاورات تتسم بقدر أكبر من التفاعل والتركيز بين أعضاء المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة.

وتسعى المذكرة ٥٠٧ بطرق عدة إلى تشجيع الأمانة العامة على تقديم المعلومات بأكثر الطرق فائدة وبمزيد من التفاعل مع مقدمي الإحاطات الإعلامية. بيد أنه خلال المفاوضات بشأن المذكرة، لم يتمكن الأعضاء من التوصل إلى اتفاق بشأن الإشارة إلى إحاطات التوعية بالأوضاع السائدة – وهي أحدث جهد لإيجاد شكل ملائم يتلقى به المجلس إنذار مبكر بالحالات التي قد تتطلب نظره فيها. وفي وقت يركز فيه المجلس والأمين العام على منع نشوب النزاعات، يبدو أنه من الأهمية بمكان أن يتوصل أعضاء المجلس إلى اتفاق فيما بينهم ومع الأمانة العامة بشأن الكيفية التي يود المجلس أن يظل بها على علم تام وبالتالي يكون مستعدا للانخراط بسرعة في التصدي للأخطار الناشئة التي تهدد السلام والأمن.

منذ عدة سنوات، شرفت هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن بمرافقة جميع بعثات المجلس تقريبا وإطلاع أعضاء الأمم المتحدة الأوسع نطاقا عليها بصورة آنية. وجعلتنا تلك التجربة نؤمن إيمانا راسخا بقيمتها وتأثيرها على المحاورين وعلى فهم المجلس ذاته للحالات التي يتناولها.

ولدي تقدير شخصي للبعثات منذ فترة بعيدة، في عام ١٩٩٩، حينما كنت ممثلا خاصا للأمين العام فيما كان تيمور

الشرقية آنذاك، واستقبلت خمسة من أعضاء المجلس في بعثته الأولى في خمس سنوات في مجمع الأمم المتحدة الذي كان تحت الحصار خلال العنف الذي اندلع في أعقاب عملية الاستفتاء – وهي بعثة اضطلعت بدور هام في الحصول على دعوة من إندونيسيا لتقديم المساعدة الدولية لاستعادة الأمن.

ومع قيامه بخمس بعثات في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، من الواضح أن المجلس نفسه مقتنع بقيمتها. ومن المؤكد أن ذلك لا يمكن تعزيزه وحسب عن طريق صياغة المعتادة للاختصاصات والإحاطات اللاحقة، على النحو المبين في المذكرة ٥٠٧، ولكن أيضا عن طريق إجراء مناقشة مسبقة ذات طابع استراتيجية أكبر للأهداف التي يمكن للمجلس أن يتحد حولها والمناقشة اللاحقة بشأن المتابعة.

وهناك العديد من الجوانب الأخرى لأساليب العمل التي لا يمكنني أن آخذ المزيد من الوقت لمناقشتها. قدمت هيئة الإبلاغ عن أعمال المجلس اقتراحات من أجل زيادة التآزر في العلاقة بين المجلس ولجنة بناء السلام في تقرير من تقاريرها الأخيرة، بما يتسق بل يتجاوز الأهمية العامة للاتصال والتفاعل المنصوص عليها في المذكرة ٥٠٧.

ولعل هذه طريقة جيدة لاختتام بياني: بالتشديد على أن المذكرات ٥٠٧ المتعاقبة كانت دائما تدوينا قيما للاتفاقات القائمة المتعلقة بممارسات المجلس، لكن التقدم فيما يتعلق بتلك الممارسة إنما يتوقف على استمرار إبداع ومبادرة أعضاء المجلس. ولقد وصفنا في آخر تقرير لنا كيف أسهم الأعضاء المنتخبون وعموم الأعضاء في تحقيق التطورات الماضية، وأنا واثق من أن هذه المناقشة المفتوحة ستعطي زخما للمزيد من التطورات في شفافية المجلس وفعاليته.

الرئيس: أشكر السيد إيان مارتن على بيانه وسأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

اسمحوا لي في البداية أن أبدأ مداخلتي بالإعراب عن خالص تقديري لجميع الدول الأعضاء التي ستشارك في المناقشة المفتوحة اليوم. وأرحب بالبيان الذي أدلى به السيد إيان مارتن وإحاطته الإعلامية القيمة في بداية أعمال هذه الجلسة.

يعد تطوير وتحسين أساليب عمل مجلس الأمن عاملا حاسما في قدرته على الاضطلاع بمسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين. وخلال الـ ٢٥ عاما الماضية، طرأ الكثير من التحسن على إجراءات وطرق وأساليب عمله، وخصوصا بعد انتهاء الحرب الباردة. فالتواصل بين المجلس والدول غير الأعضاء، والتواصل بين المجلس وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى كالجمعية العامة، وانسياب المعلومات من وإلى المجلس، والزيادة الملحوظة في عقد الجلسات الرسمية والجلسات المواضيعية وغيرها من الجلسات والاجتماعات التي تشارك فيها المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وتوفير مخرجات المجلس قبل اعتماد الدول غير الأعضاء لها، هي تحسينات لا يمكن تجاهلها أو التقليل من شأنها وتحسب لمجلس الأمن، وخصوصا للدول غير الدائمة العضوية والمبادرات الأخرى التي أطلقها عدد من المجموعات والدول في إطار المفاوضات الحكومية الدولية المعنية بإصلاح مجلس الأمن.

ورغم أهمية هذه التحسينات في إضفاء الشفافية على عمل المجلس، إلا أننا نرى أنها غير كافية. ولا يزال هناك مجال للمزيد من التحسينات التي من شأنها تعزيز دور مجلس في القيام بمهامه ومسؤولياته التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة. فما زال تأثير الدول الأعضاء ومشاركتها في عملية صنع القرار داخل مجلس الأمن ضعيفا بسبب آلية العمل وفقدان الشفافية بحجة الحفاظ على الفاعلية والكفاءة وسرعة اتخاذ القرار.

ونرى أنه لا بد من إشراك الدول الأعضاء، وخصوصا الدول المعنية، والتشاور معها في إطار آلية متفق عليها قبل اتخاذ القرارات تنفيذا للمادتين ٣١ و ٣٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

ففي الوقت الذي يتم التأكيد فيه على الالتزام بتنفيذ المادة ٢٥ من الميثاق، وهو تنفيذ الدول الأعضاء والتزامها بقرارات مجلس الأمن، فإن المجلس عليه الالتزام بالمواد الأخرى، بما يعزز من شرعية ومصداقية قراراته في مسائل تمس مباشرة أمن واستقرار الدول الأعضاء، كفرض الجزاءات وإنشاء عمليات حفظ السلام.

في سياق متصل، وفي الوقت الذي ندرك فيه أن الجمعية العامة تناقش في إطار المفاوضات الحكومية الدولية للإصلاح الشامل لمجلس الأمن من خلال العناصر الخمسة الواردة في قرارها ٥٥٧/٦٢ والتي من ضمنها تحسين أساليب عمل المجلس، إلا أننا نؤكد على أهمية تناول مسألة حساسة وهي حق النقض، الفيتو.

فأمامنا عدة تحديات حيث ساهم التعسف في استخدامه من قبل بعض الدول الخمس دائمة العضوية في حالات عديدة في النيل من مصداقية عملية اتخاذ القرار. كما أدى في بعض الحالات إلى عجز المجلس عن الاضطلاع بمسؤولياته واتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين. وقد عكس استخدام حق الفيتو من جانب بعض الدول دائمة العضوية وفي بعض الحالات على مدار السنوات الماضية حرص هذه الدول على الدفاع به عن مصالحها الوطنية أو مصالح حلفائها.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن دولة الكويت تعتبر من ضمن الدول الموقعة على مدونة السلوك التي أطلقتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية والتي تتعهد فيها الدول الأعضاء في مجلس الأمن بعدم الاعتراض على مشاريع القرارات التي تتصدى للجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب، وتحديدا في مجلس الأمن، بالإضافة إلى المبادرة الفرنسية المكسيكية التي تطالب بالامتناع بشكل طوعي عن استخدام حق الفيتو في الجرائم ضد الإنسانية.

ونأمل في أن يتم التوصل إلى اتفاق يتم من خلاله الامتناع عن استخدام حق النقض في المسائل الإنسانية، مثل السماح بوصول المساعدات الإنسانية العاجلة لمحتاجيها من المدنيين والإجلاء الطبي وفرض الهدنة الإنسانية.

إن دولة الكويت بصفتها رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى تعلق أهمية كبيرة على دور الأعضاء في تعزيز عمل المجلس. وهذا هو سبب اختيارنا لعقد هذه المناقشة المفتوحة والتي تعقد لأول مرة منذ شهر تموز/يوليه ٢٠١٦ وذلك لإتاحة الفرصة لجميع الدول الأعضاء للتعبير عن آرائهم حول أساليب عمل المجلس وطرح مقترحات كفيلة لتحسين تلك الأساليب. حيث نرغب في الاستماع إلى آراء الجميع لكي نواصل العمل بهدف تعزيز أساليب عمل المجلس والبناء على الجهود الدؤوبة التي بذلها أسلافنا.

ولا يمكن ذكر التقدم الهائل الذي أحرزه مجلس الأمن في تدوين وتحسين أساليب عمله دون الإشادة بالجهود التي بذلها الرؤساء السابقون للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية، ولا سيما اليابان ودورها المحوري في إصدار المذكرة ٥٠٧ المنقحة في آب/أغسطس ٢٠١٧ تحت رئاستها للفريق العامل. فقد أصبحت هذه المذكرة دليلا مفيدا للجميع، ولا سيما للأعضاء المنتخبين حديثا.

وفي هذا الصدد، أود أن أبرز بعض النقاط الجوهرية الواردة في المذكرة ٥٠٧ التي نعتبرها، بوصفنا أعضاء منتخبين حديثا، ذات فائدة كبيرة. أولا، وفقا للفقرة ١٤٠ من المذكرة ٥٠٧ المنقحة، يدعو مجلس الأمن أعضاءه المنتخبين حديثا إلى مراقبة كل الجلسات التي يعقدها المجلس وهيئاته الفرعية والمشاورات غير الرسمية، وذلك لمدة ثلاثة أشهر، اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر الذي يسبق مباشرة مدة عضويتهم. كما يدعو المجلس الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى تقديم جميع وثائق المجلس المعنية إلى الأعضاء المنتخبين حديثا خلال هذه الفترة. كذلك أود

التطرق إلى نقطة مهمة أخرى تتعلق باختيار رؤساء الهيئات الفرعية، حيث يُطلب من أعضاء المجلس التشاور بصورة غير رسمية مع الأعضاء المنتخبين حديثا في عملية تعيين رؤوسا الهيئات الفرعية، وأن تُجرى هذه العملية غير الرسمية من المشاورات بطريقة متوازنة وشفافة وفعالة وشاملة، وأن يتم الانتهاء منها قبل شهر تشرين الأول/أكتوبر. وقد أثبتت هذه الممارسات بأنها مفيدة ليس فقط للأعضاء المنتخبين حديثا، بل لصالح المجلس ككل، حيث تتيح له العمل بشكل متماسك وفعّال منذ بداية العام.

على الرغم من أن دولة الكويت لاتزال في المراحل الأولى من عضويتها في مجلس الأمن، إلا أننا بذلنا قصارى جهدنا لضمان الشفافية والشمولية في عملنا. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بأن دولة الكويت، بصفتها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، عقدت اجتماعها الأول يوم الجمعة الموافق ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ في شكل اجتماع مفتوح، حيث سُمح لجميع الدول الأعضاء المهتمة بالحضور، وذلك بهدف تعزيز الشفافية والشمولية. أرحب أيضا بعقد جلسات إحاطة غير رسمية والتي أصبحت ممارسة شائعة في السنوات الأخيرة. وبناء على ذلك، تعتزم دولة الكويت عقد جلسة إحاطة إعلامية غير رسمية ختامية في نهاية هذا الشهر لاستعراض أبرز محطات رئاستها لمجلس الأمن. وأتطلع إلى حضور ومشاركة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في مجلس الأمن في هذه الجلسة.

في حين أن المذكرة ٥٠٧ المنقحة تمثل نصا شاملا ومتوازنا، لا بد من ملاحظة أهمية استعراض المجلس للتقدم المحرز دوريا، وضمان التنفيذ الكامل والفعّال للمذكرة. وفي هذا الصدد يعتزم الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى تقييم ثغرات التنفيذ الواردة في المذكرة ٥٠٧ والعمل على ضمان تنفيذ الممارسات المشار إليها في المذكرة تنفيذا كاملا، فضلا عن مراجعة مقترحات الدول الأعضاء التي سنستمع إليها اليوم سعيا إلى ضمان الشفافية والشمولية والتفاعل في أساليب عمل مجلس الأمن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين.

السيدة تاكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد مارتن على إحاطته الإعلامية الهامة، التي أعتقد أنها ستتيح لنا خريطة طريق ممتازة لعملنا في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

من السهل أن يتعثر المرء في تفاصيل أساليب العمل. ما لا شك فيه أن تلك التفاصيل هامة. إننا نريد لمجلس الأمن أن يعمل بفعالية وكفاءة قدر الإمكان، ولكن نحن، الولايات المتحدة، نريد أن نركز على جانب واحد فحسب من جوانب أساليب عملنا اليوم، أي أننا نريد أن نتحدث فيما يتعلق بالناس.

علينا أن نلزم أنفسنا بالإصغاء باهتمام إلى الناس في جميع أنحاء العالم، الناس الذين يتأثرون بقراراتنا وأن نبقي في الأذهان أثر النزاعات عليهم أولا وأخيرا. إذا استطعنا حقا توجيه منظورات السكان المقيمين في أماكن مثل جنوب السودان، وسوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية والذين روعتهم سنوات من الصراع، وأن نفكر في كيفية تغيير استجاباتنا. ولكن في كثير من الأحيان لا تسير اجتماعاتنا وفقا لذلك التفكير. وبدلا من التفكير في الظروف الفعلية على أرض الواقع، نميل في العادة إلى الكلام عن العموميات التي يمكن أن تصيب الحواس بالكلالة. ونتكلم عن الإحصاءات التي يمكن ألا تجسد تماما المعاناة التي تحدث خارج هذه القاعة.

لذلك فإن المعلومات التي يتلقاها المجلس من الرصد الميداني أمر أساسي لمنع نشوب النزاعات، ويجب أن نتسم بالشمولية في ذلك وأن نتيح لطائفة كاملة من الأصوات بأن توضح ديناميات الصراعات ومجمل أثرها على المدنيين والمجتمعات المحلية والمجتمعات. لتلك الأسباب، سعينا كثيرا جدا ليكون

لدينا مجتمع مدني ومدافعون عن حقوق الإنسان وخبراء في الشؤون الإنسانية يقدمون إحاطات إعلامية للمجلس.

إن الأصوات الآتية من الميدان هامة لسببين رئيسيين. أولا، المعلومات التي نتلقاها من العاملين في المجال الإنساني والمدافعين عن حقوق الإنسان تختلف عن سائر أنواع التقارير. ويرجع ذلك جزئيا، إلى أنه من دون تلقي وجهات نظرهم تظل معرفتنا للصراع غير كاملة. وعندما ينضم إلينا مقدمو إحاطات من المجتمع المدني، عندها نسمع عن حالات التعذيب والاعتقال التعسفي وقمع الاحتجاجات السلمية. تلك هي قضايا حقوق الإنسان التي يمكن أن تؤثر على فهمنا العميق للنزاعات. والواقع أن هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان ربما هي مصدر للصراع، ويمكن أن تكون متابعة عملية المساءلة عنصرا رئيسيا في إحلال السلام الدائم.

لذلك، يتعين علينا أن نستمع إلى وجهات النظر ليس من النخب التي تمثل الحكومات، بل من الأشخاص الذين يوثقون حالات المعاناة البشرية. إن إغماض عيوننا وصم آذاننا أمام تلك الأصوات لا يخدم مصلحتنا في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وبالأحرى يؤدي ذلك إلى مناقشات بعيدة عن الحقائق على أرض الواقع ويعوق قدرتنا على الوفاء بمسؤولياتنا بالكامل في مجلس الأمن.

يتعين علينا أن نأخذ في الحسبان أهمية الاستماع إلى وجهات نظر النساء والفتيات في حالات الصراع. إذ من السهل إغفال أصواتهن في التقارير الرسمية، ولكن جزءا أساسيا من جدول أعمال المجلس الحديث يقر بالحاجة إلى إشراك النساء والفتيات في كل مرحلة من مراحل تسوية النزاعات وبناء السلام. ونحن نعلم أن اتفاقات السلام تصبح أكثر دواما عندما تكون المرأة جالسة على طاولة المفاوضات. وعلى نفس المنوال، نعزز الولايات المنوطة به عندما نأخذ في الحسبان المنظور الجنساني. وأفضل طريقة للقيام بذلك بسيطة، وهي توجيه الدعوة إلى النساء من مناطق النزاع إلى تقاسم وجهات نظرهن معنا بشكل مباشر.

ثانيا، الإبلاغ عن حالات حقوق الإنسان ورصدها يعطي المجلس تحليلا محسنا عن الحالات ويعزز قدرات الإنذار المبكر. وكلاهما ضروري إذا أردنا تحسين سجل إنجازات المجلس في منع نشوب النزاعات. لقد أقر المجلس، في الفقرة ١٣ من القرار ٢١٧١ (٢٠١٤) حدوث ”تجاوزات وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ويمكن أن تكون مؤشرا مبكرا على نشوب نزاع أو تصعيده“. ولكن أيضا من الأمور البديهية، أنه يصعب تصور أي نزاع في جدول أعمالنا لم يبدأ بانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، كثيرا ما يستهدف النساء والفتيات. وكلما بكرنا بمعرفة هذه الحالات ناشئة، كلما أمكننا الاستجابة على نحو أسرع.

ومع ذلك، فإن الممارسة المتبعة للمجلس وأساليب عمله لا تعكس بشكل كامل تلك الصلة. وحالما تنشأ النزاعات ينهمك المجلس في تفاصيل البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام، وكثيرا ما تنفق مقادير كبيرة من الوقت والموارد في العملية. ولكن إذا تصرفنا بحزم بعد تلقي إشارات الإنذار بانتهاكات حقوق الإنسان، يمكن أن تتاح لنا فرصة أفضل لمنع نشوب الصراعات في المقام الأول.

عند تلك النقطة يجب علينا أن نهدف إلى التحسين، وبالتأكيد يمكننا أن نتحسن. فعلى سبيل المثال، يمكننا أن نتبع مناقشة مفتوحة سنوية للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات وتحليلها لنضمن بأن يكون المجلس على علم بالممارسات الفضلى. ويمكننا أن ندعو المنظمات غير الحكومية ذات الصلة إلى المشاركة مع المجلس قبل بدء تجديد الولايات أو اتخاذ القرارات المواضيعية، على غرار ممارستنا في الانخراط مع البلدان المساهمة بقوات قبل تجديد الولايات. ويمكننا

في حالات كثيرا أن نوجه دعوة إلى المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان للكلام بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت، حتى تكون مشاركة في الجلسات. ويمكننا أيضا أن نطلب إليها أن تقدم مزيدا من المدخلات في الإحاطات الإعلامية والتقارير. ويمكننا أيضا الاستفادة بشكل أفضل من القدرات التقنية عن طريق التداول بالفيديو للاستماع مباشرة إلى السكان المتضررين من الحالات المدرجة في جدول أعمالنا.

ونأمل أن يتمكن المجلس من البدء قريبا بتوسيع تلك الأفكار والبحث عن سبل لزيادة مشاركتنا بالاقتران مع العناصر الرئيسية لحقوق الإنسان للأنشطة الإنسانية، والشركاء من المجتمع المدني. تلك هي الأصوات التي ينبغي أن تلهمنا جميعا في المجلس لكي نتصرف في الدفاع عن الفئات الأشد ضعفا.

وهذا وحده، بطبيعة الحال، لن يسهم في معالجة انقساماتنا السياسية العميقة ولكن عندما نواجه أصوات الناس العاديين يطالبوننا بإنهاء النزاع، يمكن أن تتغير استجاباتنا نحو الأفضل. ذلك لن يتغير أبدا، ولكن ينبغي لنا أن نوطد أركان المجلس على نحو يزيد الفرص إلى الحد الأقصى لكي نرى أن مصلحتنا المشتركة تكمن في منع نشوب الحرب والتصدي للتهديدات الملحة. إن الاستماع مباشرة إلى الناس وسيلة قوية لتحقيق ذلك الهدف.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أبدأ بالترحيب بزميلنا الجديد، السفير ما جاوتشو، الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية. من سوء الطالع أنه ليس موجودا هنا.

ومن نافلة القول إننا نحييه، ونود تهنئته على منصبه الجديد ونتمنى له كل النجاح في عمله.

ونود الإشادة بالسيد مارتن على ما قدمه من إحاطات إعلامية مثيرة للاهتمام وصائبة من نواح عدة، ونشكر وفد الكويت على عقده جلسة اليوم.

كم هو عدد السنوات التي ناقش خلالها مجلس الأمن مسألة أساليب عمله بشكل مفتوح وبمشاركة واسعة من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؟ فإجراء جرد دوري لترسانة أساليب عملنا يساعدنا على تحديد مختلف المجالات التي يوجد فيها مجال لتحسين ممارسات عمل المجلس. ونود أن نبرز تحديث العام الماضي لمذكرة رئيس مجلس الأمن الواردة في الوثيقة S/2017/507، التي صدرت تحت رئاسة الوفد الياباني، الذي ترأس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وهي خلاصة هامة لممارسات عمل مجلس الأمن، ومفيدة للغاية بالنسبة للأعضاء الدائمين وغير الدائمين على السواء. ومن الأهمية بمكان أن يترأس جلسة اليوم الوفد الذي يترأس الآن الفريق العامل غير الرسمي. ونحن على يقين من أن جلسة اليوم ستساعد على إثراء نشاط هذه الهيئة بأفكار جديدة. وغني عن القول إن ذلك تم على أساس عدم اتخاذ أي خطوات لتحسين أساليب العمل إلا من جانب مجلس الأمن نفسه، وفقا للمادة ٣٠ من ميثاق الأمم المتحدة.

إن مسألة أساليب عمل المجلس مسألة حساسة للغاية. ويتعين أن يكون الغرض من إدخال تغييرات عليها هو زيادة فعالية مجلس الأمن وكفاءته في تنفيذ مهمته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. إن تبني الشعبوية، بما في ذلك في سياق الجهود التي لا تكاد تنتهي لزيادة مستوى الشفافية في عمل المجلس، ليس أمرا مفيدا دائما. والشفافية مهمة لكفالة أن يكون أعضاء الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على دراية واسعة بعمل المجلس، ولكن لا ينبغي أن تصبح عقبة أمام المناقشات الصريحة والموضوعية فيما بين أعضاء المجلس. ولدينا تحفظات جدية على ممارسة نظر المجلس في مسائل مواضيعية، ولا سيما تلك التي تدخل في اختصاص الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو هيئات الأمم المتحدة الأخرى، وفقا للميثاق. فهي تنتهك التقسيم القائم للعمل وتصرف مجلس الأمن عن

مهامه ذات الأولوية التي يمكن له ويتعين عليه أن يتخذ قرارات محددة وملموسة بشأنها. إننا نؤيد توسيع نطاق تنسيق المجلس مع مجموعة واسعة من الدول الأعضاء وتلك التي يمكن أن تزوده بالمعلومات الضرورية لاتخاذ قراراته. ولهذا المجلس آليات مناسبة مختلفة في حوزته، بما في ذلك الاجتماعات غير الرسمية بصيغة آريا والحوارات التفاعلية. بيد أننا لن نتسامح مع تحويل هذه الاجتماعات إلى عروض دعائية، ونحث على استخدامها بشكل محدد، لزيادة مستوى وعي الأعضاء بالقضايا المدرجة في جدول أعمال المجلس.

ونرحب بواقع طلب الرئاسة الكويتية من الدول الأعضاء تقديم اقتراحات لمواصلة تحديث عمل المجلس وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه. ونرى أنه ينبغي لنا أن نلقي نظرة فاحصة على توزيع المسؤوليات عن الرقابة غير الرسمية على مختلف ملفات المجلس. وتشكل مهمة القيام بالصياغة مسؤولية إضافية، ويجب على أولئك الذين يقومون بهذه المهمة أن يتصرفوا بنزاهة واحترام، وأن يحافظوا على تواصلهم باستمرار مع البلدان المعنية. وكثيرا ما أدى عدم قيام القائمين بالصياغة بأي نشاط، إلى تدهور خطير في الأوضاع وظهور ما يسمى بالأزمات المنسية. ويتعين علينا أن نوسع دائرة القائمين بالصياغة، وأن نقوم بذلك بصفة خاصة من خلال استخدام الأعضاء غير الدائمين. ونود أن نعالج هذه المسألة بجدية في إطار الفريق العامل ذي الصلة.

إن منهجية تنسيق قرارات مجلس الأمن بحاجة إلى تحسين. وظهرت الحالات الأخيرة عندما بدأ العمل في أجواء ضغط، وفي إطار مواعيد نهائية مصطنعة، حالت دون إجراء دراسة دقيقة للوثائق ذات الصلة، وهذا أمر غير مقبول. وما وصلنا في النهاية هو وثائق غير مكتملة، لا تأخذ في الاعتبار شواغل جميع أعضاء المجلس الذين ينبغي أن يكونوا مشاركين في تنسيق مشاريع المقررات والقرارات في كل مرحلة من مراحل العمل. ومن المسائل الأخرى المثيرة للقلق التي ينبغي أن يعالجها الفريق العامل محاولات التفسير التعسفية لأشكال النظر في الحالات الإقليمية. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا نسترشد بالأفضليات الوطنية، التي كثيرا ما تكون مخطئة في الواقع، بل بالحالة الحقيقية في مناطق التوتر.

وكما سبق أن لاحظنا، ينبغي أن نعمل باستمرار على تحسين أساليب عمل المجلس. غير أن هذه الجهود لا يمكن أن تكون فعالة حقا إلا عندما يرفض أعضاء المجلس النُهج المسيسة، ويختارون بذل جهود متضافرة على أساس الاحترام المتبادل لشواغل وأولويات بعضهم البعض. وأود أيضا أن أذكر أنه منذ طرح هذا الموضوع، فإن الحق في النقض لا يدخل ضمن فئة أساليب عمل المجلس. بل يشكل حجر الزاوية في كامل منظومة مجلس الأمن، وليس امتيازا وإنما عبارة عن أداة تضمن قدرة المجلس على التوصل إلى قرارات متوازنة، وهي القرارات الوحيدة التي يحتمل أن يتم الوفاء بها بشكل فعال وكامل قدر الإمكان.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة المفتوحة اليوم، التي تُظهر مدى أهمية النظر في مسألة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، سواء من خلال موقفكم كرئيس للمجلس لهذا الشهر، أو كرئيس للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وأود أيضا أن أشكر السيد إيان مارتن بحرارة على إحاطته الإعلامية وعلى تقريره الأخير عن هذا الموضوع الذي أدرج في تقرير مجلس الأمن.

وتتجلى النقطة الأولى التي أود التشديد عليها في أن ما يهمنا في أفكارنا المتعلقة بأساليب عمل مجلس الأمن هو فعالية جهاز الأمم المتحدة الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن مسألتي السلم والأمن الدوليين، وفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. ولأن مجلس الأمن يركز على الأزمات التي يواجهها النظام الدولي حاليا، فعليه أكثر من أي مؤسسة أخرى أن

يكون قادرا على تكييف أساليبه وأدائه مع التغيرات التي تطرأ على بيئته. وللقيام بذلك، يجب أن يكون قادرا، عند الضرورة، على التفكير في عمله وأن يدرسه بصورة حاسمة. ويرتكز عمل المجلس على أساس، من نافلة القول أنه الميثاق، ولا سيما الفصل الخامس. وبغض النظر عن ذلك الأساس القانوني، ترد قواعد المجلس في نظامه الداخلي المؤقت. وتتوج هذه المنظومة بمجموعة من القواعد وأفضل الممارسات المبينة في المذكرة الشهيرة التي قدمها رئيس مجلس الأمن والواردة حاليا في الوثيقة S/2017/507 – الحاشية ٥٠٧.

وتتمثل النقطة الثانية التي أريد التشديد عليها في أن إحدى نقاط قوة المجلس تكمن في مرونة قواعده. ويكمن الجزء الصعب من عمل الفريق العامل غير الرسمي بالتحديد في قدرته على تدوين تلك القواعد والممارسات الجيدة بدون تجريدها من تلك المرونة.

وتتضمن أحدث صيغة للمذكرة ٥٠٧ سلسلة من الخطوات الهامة والمفيدة. وأود، في هذا السياق، أن أشيد باليابان، الرئيس السابق للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

وبخصوص شكل المذكرة، فقد جرى تبسيطها وإعادة تنظيمها لتصبح دليلا أوضح لعمل المجلس اليومي. وقد استخدمتها فرنسا كثيرا خلال رئاستها للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر. وفيما يتعلق بالمضمون، تتضمن المذكرة عدة عناصر جديدة تعبر عن الممارسات الحالية أو الأهداف التي حددها المجلس. وسأذكر بعض النقاط التي يعتبرها وفد بلدي حيوية.

أولا، هناك تفاصيل عن جهود إعداد أعضاء المجلس المنتخبين حديثا والأعضاء المستقبليين. والنقطة الثانية هي الممارسات الجيدة في مجال المشاورات، بما في ذلك الاستخدام المنتظم بقدر أكبر للنقاط المختلفة، وفقا لتطور الأحداث وبذل جهود لجعل المناقشة أكثر تفاعلا وتعزيز الشفافية من خلال زيادة وتيرة البيانات الصحفية. ثالثا، هناك توصيات تهدف إلى جعل الإحاطات عملية بقدر أكبر وضمان تلبيتها لتوقعات المجلس. رابعا، تتضمن المذكرة مبادئ توجيهية محددة بشأن كيفية مناقشة النصوص قبل أن يعتمدها المجلس، لا سيما فيما يتعلق بدور القائمين على الصياغة. خامسا، هناك عناصر لتحسين إعداد بعثات مجلس الأمن ومحتواها ومتابعتها. وسادسا، هناك مؤشرات تعبر عن الطموح إلى العمل المشترك مع المنظمات الإقليمية، وخاصة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وفي أعقاب هذا العمل الشامل، تتمثل مسؤوليتنا – وفي المقام الأول مسؤولية الفريق العامل غير الرسمي – في العمل من أجل التنفيذ الكامل للتوصيات التي حددها المجلس. فلا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به للاستفادة الكاملة من المبادئ التوجيهية القائمة قبل بدء مساع جديدة. وينبغي الإشارة إلى بعض العوامل المتكررة، وذلك هو أحد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

فيجب أن تكون مناقشاتنا، خلال المشاورات، مباشرة بقدر أكبر وأكثر تفاعلية وذات طابع غير رسمي بقدر أكبر من أجل تشجيع إجراء تبادل حقيقي للآراء. وفي الجلسات العلنية، ولا سيما في المناقشات المفتوحة، يجب علينا أن نجتهد أكثر في تطبيق القيود الزمنية على المداخلات وضمان أن تكون ذات طابع عملي. وعموما، ينبغي أن نضمن أن يواصل المجلس جهوده لتكييف شكل جلساته بما يتلاءم مع المواضيع قيد المعالجة. فعلى سبيل المثال، في بعض الحالات، يمكن تفادي التكرار عندما تُعقد جلسات مشاورات مغلقة عقب الإحاطات العلنية. وينبغي لنا كذلك أن نواصل الاستفادة من الجلسات غير الرسمية، ولا سيما الاجتماعات بصيغة آريا، والحوار التفاعلي غير الرسمي. وتعتقد فرنسا أن من الضروري كفالة احترام تعدد اللغات بصورة منهجية في جميع وثائق وجلسات المجلس، بما في ذلك وثائق واجتماعات هيئاته الفرعية.

وينبغي للمجلس، بالتوازي مع مجالات التحسين التي ذكرتها للتو، مواصلة جهوده الرامية إلى تحسين شفافية أعماله بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات، في إطار المناقشات المتعلقة بحفظ السلام، وأيضا بالنسبة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوجه عام، بما في ذلك عن طريق عقد جلسات علنية ومن خلال المناقشات المفتوحة، مثل جلسة اليوم.

وإلى جانب مسألة الشفافية في عمل المجلس، بل وأكثر أهمية منها، هناك مسألة طابعه التمثيلي، وهذا يعيدني إلى أساس إنشائه: ميثاق الأمم المتحدة. فينبغي لمجلس الأمن أن يجسد حقائق عالمنا بشكل أفضل، مع تعزيز قدراته وشرعيته للاضطلاع بمسؤولياته فيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين. وعلاوة على التحسينات التدريجية ولكن الهامشية التي ذكرتها، فإن إصلاح مجلس الأمن أمر مطلوب.

وموقف فرنسا معروف جيدا. فنحن نريد أن يأخذ المجلس في الحسبان ظهور دول لا تملك فحسب القدرة على الاضطلاع بمسؤولياتها الدولية، ولكن لديها أيضا الرغبة في القيام بذلك. ولذلك، فإن فرنسا تؤيد ترشيح ألمانيا والبرازيل والهند واليابان كأعضاء دائمين في مجلس الأمن، فضلا عن تعزيز تمثيل البلدان الأفريقية في فئتي الأعضاء الدائمين والمنتخبين.

وبنفس الروح، اقترحت فرنسا أن يتوقف الأعضاء الخمسة الدائمون في المجلس طوعاً وعلى نحو جماعي عن استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. وهذا التدبير طوعي ولن يستدعي تنقيح الميثاق، ولكنه يتطلب التزاما سياسيا. وهو أمر يتعلق بضمان استمرار المجلس في الوفاء بمسؤولياته في مجال السلام والأمن الدوليين، وعدم فقده لشرعيته وهو يواجه أشد النزاعات فتكا وأخطر الأعمال.

ففي ضوء تعدد الأزمات والتهديدات، يتمثل دور مجلس الأمن في الارتقاء إلى مستوى المسؤوليات المناطة به بموجب الميثاق. وفرنسا عازمة، أكثر من أي وقت مضى، على الإسهام في هذا الأمر.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): يرحب وفد بلدي بجلسة اليوم بشأن أساليب عمل مجلس الأمن وتنفيذ مذكرة الرئيس S/2017/507. وكذلك نرحب بالسيد إيان مارتن، المدير التنفيذي لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، ونشكره على إحاطته المفيدة.

نعرب عن التزامنا بتحسين عمل المجلس في هذا المجال الهام، الذي نعتقد أنه ينبغي أن نظل مسترشدين فيه بميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي المؤقت للمجلس. ونعتقد كذلك أن من المهم بلورة وتجميع الممارسات العملية تدريجيا على أساس مبادئ الاتساق والشفافية والمساءلة والشمول والكفاءة وإمكانية التنبؤ، من بين أمور أخرى.

وتشكر بيرو أعضاء المجلس على اعتماد أحدث نسخة من المذكرة ٥٠٧ بالإجماع في آب/أغسطس ٢٠١٧ تحت قيادة وفد اليابان والسفير كورو بيشو. ونؤكد على النهج الصارم الذي اتُبع في النظر في التوصيات والإسهامات المقدمة من جميع أعضاء المنظمة. وتشمل تلك الإسهامات ما قدمها فريق المساءلة والاتساق والشفافية، الذي تنتمي بيرو إلى عضويته والذي نؤيد بيانه. ونود أن نعيد تأكيد التزامنا بتنفيذ مدونة قواعد السلوك، ولا سيما في ما يتعلق بالحد من استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية.

وكذلك نؤكد على أهمية أن تضمن أساليب عمل المجلس التعاون مع الأمانة العامة في الوقت المناسب لمواجهة المخاطر والتهديدات الناشئة التي تواجه السلام والأمن الدوليين. ونعتقد أن ذلك الأمر حيوي لمنع نشوب النزاعات وتصاعدها واستمرارها.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على عدد من الممارسات الجيدة ولتحديد المجالات التي نعتقد أنه من المهم مواصلة إحراز تقدم فيها.

أولا، لقد كان مفيدا، بالنسبة لنا، بشكل خاص أن نراقب مشاورات المجلس وهيئاته الفرعية وأن نحصل على الوثائق ذات الصلة، وذلك قبل ثلاثة أشهر من بدء عضويتنا فيه. ونعتقد أنه من المهم البناء على تلك الممارسة وتوسيعها لتشمل مراقبة عملية المفاوضات بشأن القرارات والبيانات الرئاسية. ونود أن نشكر أعضاء المجلس على ما قدموه من دعم خلال عملية الإعداد. كما نشكر الأمانة العامة ومنظمات المجتمع المدني.

ثانيا، ننوه إلى أن المذكرة ٥٠٧ تُسلم بأنه يمكن لجميع أعضاء المجلس اقتراح وصياغة الوثائق، توطئة لاعتمادها. وتشجعنا إمكانية إرساء المشاركة في الصياغة، ونحن على أهبة الاستعداد للإسهام في تلك المسؤوليات. ونرحب بحقيقة أنه، خلال الشهر الأول من عضويتنا في المجلس، عُقدت جلسة مشاورات واحدة على الأقل بشأن الوثائق التي يتم اعتمادها. ونعتقد أنه من المهم إكمال عمل القائمين بالصياغة بآراء رؤساء الهيئات الفرعية المختلفة، حسب الاقتضاء. فتقارير أفرقة الخبراء والزيارات الميدانية تقدم معلومات فنية ومباشرة ذات أهمية حيوية عند صياغة القرارات أو البيانات.

ثالثا، تعتقد بيرو أنه من المهم للوفود،، توخيا للشفافية، أن تعرب علنا عن مواقفها خلال جلسات الإحاطة التي يعقدها المجلس. ولذلك، سنواصل الممارسة الجيدة التي بدأتها أوروغواي وننادي بتوسيع نطاقها لتشمل الهيئات الفرعية التابعة للمجلس، حسب الاقتضاء. وندرك، في الوقت نفسه، فائدة المشاورات المغلقة لاستكمال المناقشات العلنية ونؤيد زيادة التفاعل بين أعضاء المجلس، وكذلك مع الأمانة العامة. ونعتقد أنه سيكون من المفيد، في نهاية الجلسات، أن تقدم الرئاسة دائما موجزا للصحافة بالنقاط الرئيسية التي نوقشت، ولا سيما عندما لا تنتهي الجلسات باعتماد وثائق رسمية.

وننظر، في ذات السياق، نظرة إيجابية إلى الاجتماعات التي تُعقد في بداية الشهر لعرض برنامج عمل المجلس الشهري على جميع أعضاء المنظمة. وينطبق الأمر نفسه على جلسات الاختتام في نهاية البرنامج الشهري. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه ينبغي للوفود المهتمة أن تقدم، عند اقتراح النظر في بند ملح أو في إطار مسائل أخرى، معلومات عن المسائل المحددة التي تقترحها للمناقشة.

وأخيرا، يعتقد وفد بلدي أنه يجب أن تُنفّذ الجزاءات في تقيد تام بالقواعد المرعية. وفي ذلك الصدد، فإن هناك حاجة ملحة إلى تعيين أمين مظالم للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات. وسيكون من الصائب تقييم مدى ملاءمة توسيع صلاحية شخص كهذا إلى لجان جزاءات أخرى.

وأود أن أؤكد مرة أخرى تأييدنا للوفد الكويتي لنجاح عمله بصفته رئيسا للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وتؤيد بيرو بحزم جميع المبادرات الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): تشيد كازاخستان بالرئاسة الكويتية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت والهامة للغاية، وتتطلع إلى مزيد من الوعي والإجراءات فيما يتعلق بنتائجها. ونتوجه بالشكر إلى السفير منصور العتيبي شخصيا، بصفته رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، على تفانيه وتصميمه على تيسير إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن. ونشكر أيضا السيد إيان مارتن على إحاطته الموضوعية. ونؤيد محتواها والتحليل الوارد فيها.

وقد حان الوقت لاستعراض تنفيذ المذكرة الرئاسية المنقحة S/2017/507 بغرض تعزيز كفاءة المجلس وشفافيته وفعاليته. وكانت كازاخستان من أوائل الأعضاء المنتخبين الذين اختبروا ورحبوا بتنفيذ الأحكام المتعلقة بالترتيبات الانتقالية للأعضاء الجدد غير الدائمين استجابة لنداء عموم العضوية في الأمم

المتحدة بالتمسك بمبادئ الشفافية والشمول في عملية إصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك هيئاته الفرعية ذات الأهمية البالغة بالنسبة لمسؤولية المجلس. ونرى أنه ينبغي استعراض الاقتراحات المنبثقة عن مداولات اليوم في إطار الفريق العامل بهدف تحديث المذكرة في الأشهر اللاحقة.

وعلى الرغم من أن مدة خدمة الأعضاء المنتخبين تقتصر على عامين فقط، إلا أنهم يضطلعون بدور هام وتقع عليهم مسؤولية كبيرة عن أساليب عمل المجلس دون احتجاج على حق النقض. ويجب على الأعضاء المنتخبين الـ ١٠ تعزيز تأثيرهم وشرعيتهم بصفتهم ممثلين منتخبين من قبل الجمعية العامة، كونها منبرا عالميا. وعليهم الاستفادة من تنوع تكوينهم لضمان تحقيق الإصلاحات. وليس أمرا عاديا اليوم أن تقيد قدرات البلدان المنتخبة على تقديم مقترحات موضوعية بشأن وثائق مجلس الأمن وفي بناء توافق الآراء. فذلك أمر يقوض وحدة المجلس.

لقد سعينا خلال رئاسة كازاخستان للمجلس إلى المزيد من الانفتاح والشمول والمساءلة وعقدنا نحو ٢١ جلسة علنية. وكفلنا اعتماد عناصر صحفية عقب إجراء مشاورات في كانون الثاني/يناير تقريبا. وفي ذلك الصدد، نؤكد اليوم أهمية الابتكارات في عملية الصياغة، فضلا عن تبسيط شكل الاجتماعات، وفي جملة أمور، المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس ومهام الصياغة والتفاعل مع عموم العضوية في الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين.

ونلاحظ أن الفقرة ٨١ من المذكرة الجديدة تنص على أنه ينبغي أن يتبادل القائمون على الصياغة أو المشاركون فيها المعلومات فيما بينهم، وأن يشاركوا في مشاورات حسنة التوقيت مع جميع أعضاء المجلس بما يقتضي ذلك من انفتاح ومرونة. وفيما يتعلق بأي من مشاريع القرارات التي لا يمكن تمديدها من الناحية الفنية، أو بالنسبة لكل بيان رئاسي، فإن على القائم على الصياغة أو المشاركين في الصياغة أن يعرضوا مشروع القرار المحدد ويناقشوه مع جميع أعضاء مجلس الأمن في ما لا يقل عن جولة واحدة من المشاورات غير الرسمية أو الجلسات الجانبية غير الرسمية. ولا تسهم الأطر الزمنية المحدودة المقترحة لإجراء مشاورات بشأن القرارات في تحسين جوهر أو نوعية أو فعالية مجلس الأمن بوجه عام.

ويعتقد بلدي أن إحدى القدرات الأساسية للمجلس في مجال منع نشوب النزاعات ترتبط ارتباطا وثيقا بأساليب عمله. وإذ ندرك مدى الحاجة إلى الممارسات القائمة والجديدة وإضفاء الطابع المؤسسي على المجلس، إلا أن مجرد توثيقها قد لا يؤدي إلى تحسين أدائه. وفي الواقع، فإن الكثير من المهام التي يضطلع بها المجلس لا تتطلب وضع قواعد واتفاقات جديدة لها بالضرورة، بقدر ما هي بحاجة إلى الوحدة والتوصل إلى حلول توفيقية وبناء الثقة – وبالتالي تتطلب تغييرا في ثقافة المجلس وممارساته. وهناك حاجة إلى توفير مزيد من الفرص للمشاركة في عملية الصياغة. وبوجه عام، لم يتم بعد توسيع نطاق عملية القيام بالصياغة كما هو متوقع ومرغوب من قبل الكثيرين، ولم يصبح لها دور أكبر بالنسبة لمجموعة الأعضاء المنتخبين. ولذلك نؤيد تأييدا تاما الأحكام الواردة في المذكرة الجديدة ٥٠٧ بشأن عملية القيام بالصياغة المشتركة بالنسبة للأعضاء الدائمين والمنتخبين في المجلس.

ومنذ انضمامنا إلى المجلس في العام الماضي، فإن من دواعي سرور كازاخستان أن تشهد وتصبح جزءا من الاتجاهات الإيجابية نحو تحسين التنسيق والتعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة. والواقع أن التآزر قد أدى إلى عقد انتخابات مبكرة للأعضاء غير الدائمين في حزيران/يونيه ٢٠١٦ وحزيران/يونيه ٢٠١٧. وقد كان ذلك انقطاعا قيّما وهاما من الممارسة السابقة نظرا لأن الوقت ثمين للاستعداد لشغل مقعد في مجلس الأمن. فقد ساعد في معالجة بعض الشواغل الإدارية، فضلا عن معالجة مسائل موضوعية رئيسية أخرى مثل سد النقص في المهارات،

في جملة أمور. وندرك أن ذلك أصبح ممكنا أيضا بسبب الدورات السخية المقدمة من الكثيرين من أصحاب المصلحة، بما في ذلك فنلندا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء الأخرى، فضلا عن شعبة شؤون مجلس الأمن والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية.

ويسرنا أيضا أن ننوه بزيادة الشفافية في عملية تعيين رؤساء جدد للهيئات الفرعية التابعة للمجلس بمشاركة كاملة من جانب الأعضاء الحاليين والأعضاء غير الدائمين المنتخبين حديثا وعموم العضوية في الأمم المتحدة، ما يدل على شفافية وشمول الجميع بما يساعد على بناء ثقافة جديدة. ونأمل علاوة على ذلك، أن تستمر المشاورات المشتركة بين الهيئات الفرعية لتصبح ممارسة منتظمة للمجلس.

وعقدنا من ذلك المنطلق، إحاطات ومناقشات مفتوحة أكثر وشهدت تفاعلات ذات كفاءة بين الأعضاء ومعلومات مستكملة من جانب كبار المسؤولين، بدلا من عقد المشاورات المغلقة غير الرسمية، وبالتالي تمكّنا من الوفاء بالتزاماتنا وتعهداتنا أمام عموم العضوية في الجمعية العامة.

وأخيرا، ما تزال كازاخستان ملتزمة بتعزيز أداء المجلس وتحسينه في إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة على نطاق أوسع من الناحيتين المؤسسية والهيكلية.

السيدة فرونيكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بداية، أود أن أعرب عن تقديرنا للرئاسة الكويتية على عقد مناقشة اليوم الهامة والحسنة التوقيت، وللإحاطة الممتازة التي قدمها السيد إيان مارتن، المدير التنفيذي لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن. وأود أيضا أن أحيي جميع الذين أسهموا في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن إلى اليوم.

وأود على وجه الخصوص، أن أعرب عن امتناننا للعمل الممتاز الذي أداه الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى خلال السنوات الأخيرة تحت الرئاسة المتفانية للممثل الدائم لليابان، السفير كورو بيشو. ويشكّل اعتماد المذكرات الرئاسية المتتالية، بما في ذلك آخر مذكرة شاملة S/2017/507 خطوة هامة في تطور أساليب عمل المجلس على نحو مطرد. وتكتسي العديد من الأحكام المعتمدة مؤخرا أهمية خاصة بالنسبة للأعضاء المنتخبين. ونرحب على وجه الخصوص بالأحكام التي تدخل تعديلات على أساليب العمل بغرض انتخاب الأعضاء غير الدائمين في وقت مبكر وإعطائها مزيدا من الوقت للتعرف على عمل المجلس وتمكينها من الانتقال إلى رئاسة الهيئات الفرعية بطريقة أكثر سلاسة.

وأود أيضا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم منصب رئيس الفريق العامل غير الرسمي، وأتمنى لكم كل النجاح بتلك الصفة. وأود أن أؤكد لكم تفانينا في عمل الفريق في المستقبل. ونحن على استعداد للتعاون ودعم الجهود الرامية إلى تنفيذ الأحكام الواردة في آخر مذكرة ٥٠٧ والاستمرار في تحسين أساليب عمل المجلس. ونتطلع إلى بدء اجتماعات الفريق.

وأود أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تعقيبكم، وخاصة على العناصر المتعلقة بالمضي قدما. وترحب بولندا كثيرا بالتنفيذ الكامل لأحكام المذكرة ٥٠٧ من قبل المجلس، ونحن ملتزمون بالعمل لأجل تحقيق تلك الغاية. وسنقترح بروح من التضامن، النظر في إضافة بعض الأفكار لتعزيز الشفافية والشمول والفعالية والابتكار في أساليب العمل.

ونرحب أولا، بالتطورات في تلبية الحاجة إلى استعراض استراتيجي واتباع نهج موجه نحو الوقاية في إطار المجلس ليتسنى تحديد المسائل التي قد تهدد صون السلم والأمن الدوليين في وقت مبكر والتصدي لها على النحو المناسب.

ونرى ضرورة الاستفادة بشكل كامل من قدرات الأمانة العامة في هذا المجال، بما في ذلك إدارة الشؤون السياسية.

وتقديم إحاطات إعلامية بشأن الحالات التي قد تشهد تصعيداً من شأنه أن يساعد المجلس على الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية على نحو فعال.

ثانيا، أود أن أؤكد على الدور الذي يمكن للأعضاء المنتخبين في مجلس الأمن القيام به في جعل المجلس أكثر شفافية وفعالية. ويمكنهم أن يتقدموا باقتراحات وأفكار جديدة لبلورتها. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى المبادرة الأخيرة للأعضاء المنتخبين، بشأن تعزيز شمولية لجنة الأركان العسكرية وفعاليتها.

ثالثا، ونظراً لأن تعزيز احترام القانون الدولي في سياق السلم والأمن الدوليين سيكون أحد المجالات التي تعتزم بولندا التركيز عليها خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن، نرى أنه سيكون من المفيد تبادل الآراء بشأن السبل التي تكفل تماشي وثائق المجلس مع القانون الدولي الساري. وفي رأينا أن ذلك يمكن أن يساعد على التأكد من أن قراراته ستُراعى على نطاق واسع وأن الدول الأعضاء مستعدة للتعاون في تنفيذها.

رابعا، أود أيضا أن أشدد على أهمية الاستماع إلى إحاطات من المجتمع المدني، بما في ذلك من ممثلي المنظمات النسائية، في جلسات المجلس. ونعتقد أنها يمكن أن تسهم بقيمة مضافة مفيدة في مناقشاتنا.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشكر الكويت على عقد جلسة اليوم، وأكرر التزام بولندا بتحسين أساليب عمل المجلس.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نعرب عن تقديرنا للرئاسة الكويتية على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم بشأن أساليب عمل المجلس. ونتقدم بالشكر للسيد إيان مارتن على إحاطته الإعلامية بشأن التقدم المحرز في تحسين أساليب العمل تلك، ونثني على Security Council Report للورقة البحثية التي نشرت في الشهر الماضي، والتي توفر معلومات أساسية مفيدة. وأود أيضاً أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم للسيد إيان لإحاطتنا في هذه المناقشة، وهو الأقدر لهذا الغرض. وسنكون مقصرين إن لم نعترف بالعمل الممتاز الذي قامت به اليابان والسفير كورو بيشو، بوصفه الرئيس السابق للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، في استعراض واعتماد المذكرة الجديدة للرئيس (S/2017/507، المرفق)، التي اتفق عليها في آب/أغسطس من العام الماضي. وقد أدخلت هذه المذكرة عدداً من التحسينات في أساليب عمل المجلس، التي نأمل أن تعزز شموله وكفاءته وشفافيته.

إن العالم يتغير بسرعة. والتحديات الجديدة والناشئة للسلم والأمن الدوليين تقتضي أن يكون المجلس أفضل تنظيما، لا لمواكبة تغير الأزمنة فحسب، بل لكي يكون مستجيبا وفعالا في الاضطلاع بمسؤولياته أيضاً. ولا شك أن السنة الماضية مكنتنا من فهم أفضل لمجريات الأمور في المجلس وما يمكن تحسينه أو زيادة توطيده كوسيلة لضمان مزيد من الكفاءة والفعالية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على بعض تلك المسائل، التي أثارها السيد مارتن في إحاطته الإعلامية. وسأتناول ستة بنود تتصل ببرنامج العمل.

ومن البديهي أن برنامج العمل يتألف من البنود القائمة على دورة الإبلاغ وأولويات كل رئاسة. وهو يشمل عدة بنود مازلنا نناقشها وإن لم تكن هناك أي تطورات جديدة بشأنها للتحدث عنها. ولذلك، أعتقد أننا بحاجة للنظر في ما يمكن أن نفعله لتبسيط عملنا وترتيب أولويات القضايا التي تتطلب اهتمام المجلس واستجابته على نحو عاجل. ونرى أنه ينبغي أن ننظر في هذا الأمر بجدية. وفيما يتعلق بمناقشة المسائل المواضيعية المقترحة من رئاسات المجلس، فإننا نشهد توجها متزايدا نحو إثارة مسائل لا تدخل بالضرورة ضمن اختصاص المجلس. ولئن كنا لا نستطيع بالتأكيد أن نغفل عن الصلة بين السلم والأمن والتنمية، فمن الأهمية بمكان أن نضمن أن يعمل مجلس الأمن وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وفي ظل الاحترام التام

لمختلف ولايات هيئات الأمم المتحدة الأخرى، على أساس مبدأ التكامل وتوزيع المهام. وقد تحول ذلك إلى مثار خلاف بين أعضاء المجلس، وينبغي معالجته.

ثانيا، فيما يتعلق بجلسات المجلس، فإننا نقدر الجهود الرامية لتعزيز الشفافية من خلال عقد المزيد والمزيد من الجلسات في القاعة المفتوحة. وفي الوقت نفسه، قد لا يكون من المفيد أن تنظم هذه الجلسات المفتوحة، خاصة فيما يتعلق بالمسائل الأكثر أهمية وحساسية التي تنقسم بشأنها الآراء في المجلس. والأهم من ذلك في هذا الصدد، أن الأعضاء ربما لا يكون لديهم استعداد لإثارة مسائل حساسة وإن كانت مفيدة في جلسات مفتوحة وليس في المشاورات. وبدون خصم قيمة الإحاطات الإعلامية والمناقشات المفتوحة تماماً، لا يمكن تجاهل قيمة عقد مشاورات مغلقة من أجل تبادل آراء صريح. ولذلك، من المهم تحقيق التوازن الصحيح بين تعزيز الشفافية، من جهة، والتفاعل الصريح وراء الكواليس، من جهة أخرى. وهذا أيضاً موضوع سنواصل معالجته، وآمل أن ينظر فيه الفريق العامل غير الرسمي وأن يحاول التوصل إلى توصيات مفيدة.

ثالثا، أود أن أنتقل إلى التقارير والوثائق الأخرى الصادرة عن الأمانة العامة. وتقارير الأمين العام مفيدة للغاية، خاصة بالنسبة للأعضاء المنتخبين، الذين قد لا يكون لديهم وسائل أخرى لجمع المعلومات الكافية. ويتمثل التحدي في ضمان أن تكون تلك التقارير أكثر إيجازا وصدوراً في الوقت المناسب وصلة بالموضوع بغية مساعدة الأعضاء على تحقيق فهم أفضل للقضايا وتقديم إسهامات مجدية في المناقشات. ونعتقد أن هناك مجالاً كبيراً للتحسين في هذا الصدد. وينبغي أن تكون الإحاطات الإعلامية التي يقدمها الممثلون الخاصون موجزة وفي صلب الموضوع مباشرة، وأن تسلط الضوء على التطورات المستجدة، وتوجه الانتباه إلى القضايا التي قد تتطلب ردا أو إجراء من جانب المجلس.

وممارسة تقديم إحاطات إعلامية من منظمات إقليمية أخرى، مثل الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية، تكتسي أهمية خاصة في ضمان منظور إقليمي. ونعتقد أنه ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الممارسة. وفي المستقبل، وبدلا من الاستماع إلى الممثلين الخاصين للأمم المتحدة والمتكلمين باسم الاتحاد الأفريقي بشأن نفس المسائل، ربما يمكن أن يُطلب منهم تناول مسائل مختلفة على أساس مزايا كل منهم على أرض الواقع، بغية جعل إسهاماتهم أكثر صلة بعمل المجلس واستخدام الوقت بكفاءة أكبر.

وثمة مسألة أخرى في هذا المجال تتعلق ببلاغات الأمين العام بشأن تعيين الممثلين الخاصين وغيرهم. ومن المؤسف أن الأعضاء المنتخبين كثيرا ما يسمعون عن هذه التعيينات عبر وسائط الإعلام أولاً. وقد أثير هذا الشاغل من قبل، ولئن كانت قد اتخذت بعض الخطوات الصغيرة لمعالجته، فإننا نأمل أن يعالج الآن بمزيد من الجدية وأن يجري تصحيحه بفعالية أكبر.

والنقطة الرابعة تتعلق بالوثائق الختامية. وكلنا يعلم أن مسألة الصياغة قيد المناقشة منذ بعض الوقت. وينبغي أن تستكشف بجدية فكرة الأخذ بالمشاركة في الصياغة، لأنها ستمكن الأعضاء المنتخبين من الإسهام في صياغة الوثائق الختامية للمجلس في المجالات التي لديهم معرفة ودراية وثيقة بها، إلى جانب أنها ستساعد على توحيد الصف في المجلس وتحسين التوافق بين الأعضاء. وبطبيعة الحال، فإن أهمية إتاحة الوقت الكافي لإجراء مشاورات بشأن قرارات المجلس ومقرراته ما زالت تمثل شاغلاً، وعلى حامل القلم تقع مسؤولية خاصة في هذا الصدد. والسيد مارتن أوضح هذه النقطة ببلاغة شديدة، ونحن نتفق معه تماماً.

خامسا، إن المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة قبل تجديد الولايات لم تكن فعلا مثمرة للغاية أو فعالة جدا. ويبذل أعضاء المجلس جهودا لتيسير التفاعل غير الرسمي مع البلدان المساهمة بقوات، وهو ما نجده أكثر فائدة

وفعالية بكثير. وينبغي تشجيع هذا. ولكن ينبغي النظر بجدية في مسألة الكيفية التي يمكن بها تحسين المشاورات الرسمية إذا أُريد لها أن تكون أكثر صلة بعمل المجلس وأن تتيح المجال أمام البلدان المساهمة بقوات للإسهام بصورة بناءة في عملية تجديد الولايات. فعلى سبيل المثال، يمكن التفكير في تعميم نسخ مسبقة من تقارير البلدان المساهمة بقوات وتلك المساهمة بأفراد الشرطة قبل انعقاد الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية.

سادسا، وأخيرا وليس آخرا، أنتقل إلى مسألة المشاورات السنوية التي تُعقد بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وبصفتي رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، فإننا نتحمل المسؤولية عن تيسير عقد الاجتماع السنوي المشترك لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، فإن التنويه الوارد في المذكرة ٥٠٧ المنقحة بأهمية الاجتماع التشاوري المشترك السنوي والحوار غير الرسمي بين مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، أمر جدير بالترحيب. ومع ذلك، نعتقد أن هناك حاجة إلى تحسين إجراء المشاورات المشتركة، من حيث وضع جدول الأعمال ومن حيث الشكل، لضمان إجراء تبادل صريح وهادف للآراء بشأن المسائل المتصلة بالسلام والأمن في أفريقيا.

وعادة ما يتم التفاوض على توصيات المشاورات المشتركة، ولكن لا يبدو أن لها أي أهمية من حيث الرجوع إليها في المستقبل بمجرد اعتمادها. وفي الواقع، فإن توصيات جولة المشاورات المشتركة الأخيرة لم يتم اعتمادها حتى الآن. ومن الضروري، بالتالي، التفكير في هذا الأمر لنرى مدى مكانية الابتكار في هذا الصدد. وبطبيعة الحال، تقع أيضا على عاتق الطرف الآخر، وهو الجانب الأفريقي، مسؤولية الإسهام في جعل المناسبة السنوية فعالة ومثمرة بقدر أكبر.

وباختصار، هذه هي بعض المسائل التي أردنا إثارتها استنادا إلى خبرتنا في المجلس خلال السنة الماضية. ونأمل في أن ينظر الفريق فيها بجدية وأن يتوصل إلى توصيات مفيدة للاستمرار في تحسين أساليب عمل المجلس.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد إيان مارتن على إحاطته والرئاسة الكويتية على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضا أن أهنئ الكويت على تولي رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن. وأتطلع إلى عامين مثمرين تحت قيادتها.

وأخشى، سيدي، أن عليكم الاقتداء بممارسة صارمة، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد باليابان بصفتها الرئيس المنتهية ولايته، ولا سيما على قيادتها للمفاوضات التي أفضت إلى الاتفاق بشأن تنفيذ المذكرة ٥٠٧ الجديدة.

إن المذكرة ٥٠٧ الجديدة مورد قيّم لجميع أعضاء المجلس الحاليين وفي المستقبل. فهي تضم تقريبا جميع الوثائق الإجرائية العديدة للمجلس وتتضمن عددا من التغييرات الهامة. وعلى وجه الخصوص، أود أن أسلط الضوء على الصيغة الجديدة بشأن إجراء مشاورات غير رسمية وعملية التفاوض والتعاون مع الهيئات غير التابعة للمجلس، بما في ذلك لجنة بناء السلام والاتحاد الأفريقي، وأنا أردد ما قاله ممثل إثيوبيا بشأن قيمة مقدمي الإحاطات من الاتحاد الأفريقي بالنسبة إلى المجلس، وهو أمر طالبنا به بصورة جماعية عندما كنا في أديس أبابا لحضور اجتماعنا السنوي.

وتجسد أجزاء عديدة من المذكرة أفضل الممارسات، التي تراكمت تدريجيا على مر السنين، ولكنها تشير أيضا إلى طموحنا الجماعي إلى إنشاء مجلس أكثر شمولا وشفافية وفعالية، يكون أكثر قدرة على التصدي لتحديات العالم الحديث. وإحدى السبل التي يمكننا بها تحقيق هذا الطموح هي من خلال تعزيز

العلاقة مع الشركاء الخارجيين. وفي الأسبوع الماضي، ذكرنا تقرير كروز بالمخاطر التي تواجهها قوات حفظ السلام التي ينشرها المجلس.

ويسر المملكة المتحدة أن تعمل مع باكستان لتعزيز التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات/البلدان المساهمة بأفراد شرطة والأمانة العامة، ونتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة الحاسمة في الدورة المقبلة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

ويتعين على مجلس الأمن أن يعمل بشكل وثيق مع البلدان التي تقف قواتها وأفراد شرطتها على الخطوط الأمامية عندما ننظر في نشر عمليات حفظ السلام. وسنواصل، نحن في المملكة المتحدة، كفالة القيام بذلك عند النظر في الولايات.

ويتعين علينا أيضا الاستماع أكثر للمجتمع المدني، ولا سيما النساء. وأود فحسب أن أشير إلى أن اليوم يصادف مرور ١٠٠ عام على اكتساب المرأة حق التصويت في المملكة المتحدة للمرة الأولى. وفي كثير من الأحيان، لا نسمع سوى منظور واحد ولا نسمع من البلدان الأشد تأثرا بقراراتنا في هذه القاعة. وفي العام الماضي، قدم ٣٠ فقط من ممثلي المجتمع المدني إحاطات إلى المجلس، وكانت نسبة مقدمي الإحاطات من النساء أقل من الربع. ويلزم أن نقوم بعمل أفضل .

ونحن بحاجة أيضا إلى مواصلة جهودنا لجعل جلساتنا عملية المنحى وأكثر فعالية. وهذا يعني التأكد من أننا نستمع إلى إحاطات شاملة من الأمانة العامة، وذلك من خلال تشجيع المزيد من التفاعل في المشاورات والسعي إلى الخروج بنتائج من جلساتنا. ولن يتحقق ذلك بإجراء مزيد من التغييرات في التوجيهات، بل يتطلب التزامنا جميعا، نحن الموجودين حول هذه الطاولة، لا سيما خلال رئاسات أعضاء المجلس.

وأخيرا، يتعين على المجلس أن يعمل بجد أكبر لتحقيق طموح الأمين العام وطموحنا بأن نبذل المزيد من الجهد في مجال الدبلوماسية الوقائية. وهذا يعني تركيز وقتنا على نزاعات الحاضر والمستقبل، وليس على نزاعات العقود السابقة فحسب. وهذا يعني التحلي بالمرونة بشأن كيفية التعامل مع جدول أعمالنا والاستفادة على الوجه الأمثل من رؤى الأمانة العامة، بما في ذلك من خلال إحاطات التوعية بالأوضاع.

وإذ تتطور التهديدات العالمية، يجب على المجلس أيضا أن يتطور. ويجب علينا تنفيذ المذكرة ٥٠٧. كما يجب علينا أن نتحدى أنفسنا بمواصلة التكيف، كمجلس، حتى يتسنى لنا تحسين الوفاء بولايتنا المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين.

أود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر إلى أولئك الذين يعملون بجد لتقديم الدعم لنا كمجلس، بما في ذلك على وجه الخصوص شعبة شؤون مجلس الأمن والمترجمون الشفويون الممتازون.

السيد تانو – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد كوت ديفوار بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن في ظل رئاستكم، سيدي. كما نرحب بالإحاطة المفيدة جدا التي قدمها السيد إيان مارتن بشأن هذا الموضوع. إن وفد بلدي مقتنع بأن تبادلنا للآراء سيجعل من الممكن اتخاذ خطوة إضافية إلى الأمام صوب تحسين أساليب عمل مجلس الأمن بغية تحقيق قدر أكبر من الشفافية والفعالية في عمله.

وتهنئ كوت ديفوار أعضاء المجلس وسائر الأفراد والمنظمات على نوعية إسهاماتهم، التي ما برحوا يقدمونها لعدة سنوات الآن، من أجل تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. وتشيد باليابان وتعرب عن تقديرها لها على وجه الخصوص، حيث إن استمرار التزامها بهذه العملية أفضى إلى ترؤسها للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن في عدة مناسبات.

سيركز وفد بلدي في بيانه على ثلاث نقاط نعتبرها حيوية لتحقيق التقدم الكبير المطلوب لزيادة فعالية عمل المجلس.

أولا، فيما يتعلق بمشاركة الأعضاء الجدد غير الدائمين في أعمال مجلس الأمن قبل بدء فترة عضويتهم، يرحب وفد بلدي بالخيار المتاح للأعضاء المنتخبين حديثا بالمشاركة لفترة ثلاثة أشهر قبل بداية عضويتهم، في جميع جلسات المجلس، بما في ذلك مشاوراته العامة وتلك التي تجريها هيئاته الفرعية. وهذا القرار جدير بالترحيب لأنه يتيح المجال للأعضاء الجدد لفهم الديناميات ذات الصلة، وكذلك ممارسات المجلس وإجراءاته وأساليب عمله، بحيث يمكنهم بدء العمل بسرعة واقتدار بمجرد بدء فترة عضويتهم.

ثانيا، يرحب بلدي بالحوار فيما بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة، بهدف أخذ آرائها وشواغلها بعين الاعتبار. كما تتيح هذه المشاورات إعداد عمليات حفظ السلام على نحو أفضل.

ثالثا، إن البعثات الميدانية التي يقوم بها مجلس الأمن إلى مناطق الصراع تمكنه من فهم المشاكل الحقيقية التي تشهدها البلدان التي يزوها والاتصال بجميع أصحاب المصلحة المعنيين وتشجيع الحوار فيما بينهم من أجل مساعدتهم على الخروج من الأزمة. وهذه البعثات هي أيضا طريقة مباشرة لجمع المعلومات، مالتي لا تمكن المجلس من تقييم ما إذا كان التقدم قد أُحرز، من أجل تحسين صياغة القرارات، فحسب، بل أيضا ممارسة الضغط على الأطراف في الصراع لحملها على تحسين الوفاء بالتزاماتها، في إطار اتفاق للسلام على سبيل المثال.

ومع ذلك، يود وفد بلدي أن يثني على المجلس لجودة علاقاته مع الصحافة من خلال البيانات الرئاسية والبيانات الصحفية، التي تساعد على نشر المعلومات عن أعمال المجلس بين عامة الجمهور.

كما يشجع وفد بلدي على تفعيل بعثات مشتركة بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى مناطق الصراع في أفريقيا.

واسمحوا لي أن أقول في الختام أن وفد بلدي يتمنى كل النجاح لوفد الكويت بصفته رئيسا للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن، ويؤكد من جديد استعداده الكامل للإسهام في عمل الفريق. ويشكر وفد بلدي أيضا الأمانة العامة على تفانيها، ويحثها على ضمان إتاحة جميع التقارير وغيرها من وثائق العمل المطلوبة في أقرب وقت ممكن بجميع لغات عمل المنظمة حتى يتسنى لمختلف الوفود النظر فيها.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أود أن أبدأ بالإعراب لكم عن امتنان جمهورية غينيا الاستوائية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن بعد أقل من أسبوع على توليكم رئاسة المجلس. وأود أيضا أن أشكر المدير التنفيذي لهيئة الإبلا غ عن أعمال مجلس الأمن، السيد إيان مارتن، على ما يقوم به من عمل نبيل وجدير بالثناء على رأس الهيئة الهامة التي يقودها، وعلى حضوره هنا لموافاتنا بمعلومات عن هذه المسألة الأساسية.

ونود أيضا أن نكرر ما أعرب عنه المتكلمون السابقون في تهنئة اليابان تهنئة حارة على الدور الذي اضطلعت به في سياق اعتماد المذكرة ٥٠٧ بشأن مسألة أساليب عمل مجلس الأمن.

ومنذ عام ٢٠١١، دأب مجلس الأمن على عقد مناقشة مفتوحة، وهي ممارسة أصبحت الآن عرفية، بشأن البند المعنون ”تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن: أساليب عمل مجلس الأمن“. وقد تم تنشيط هذه الممارسة سنويا منذ أن بدأت العمل بها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ فرنسا، التي نظمت للمرة الأولى مناقشة بشأن أساليب عمل المجلس.

واليوم، تطورت هذه الممارسة في ضوء مطلبين متناقضين مُقدمين إلى مجلس الأمن. فالمجلس مُطالب، من جهة، باعتماد قرارات تكفل اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة لصون السلم والأمن الدوليين، ومن جهة أخرى، بالحصول على الدعم من أغلبية

كبيرة من أعضاء الأمم المتحدة لكي يتسنى تنفيذ قراراته تنفيذا كاملا.

وتود جمهورية غينيا الاستوائية أن تؤكد على أن المذكرة ٥٠٧ نؤكد لا تشير بتاتا إلى المسائل المتعلقة بلجان الجزاءات، التي لا تزال تنظمها أساليب العمل على النحو الذي اعتمدتها به فرادى لجان الجزاءات والمذكرات والبيانات الصادرة عن رئيس مجلس الأمن الواردة في مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2006/78) المؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

وفيما يتعلق بالمسائل التي لم ترد في هذه المذكرة، فإن أساليب العمل المتعلقة بالتفاعل مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ستظل خاضعة لقرار مجلس الأمن ١٣٥٣ (٢٠٠١) والبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (S/PRST/2015/26)، فضلا عن وثائق المجلس الأخرى ذات الصلة.

وعلاوة على ذلك، نرحب بالتقدم المتواصل الذي يحرزه مجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٦، عندما اعتمدت مذكرة رئيس المجلس ٥٠٧ للمرة الأولى باعتبارها مجموعة من أساليب عمل المجلس تحدد بوضوح أفضل ممارساته، دون الحد من المرونة اللازمة للاضطلاع بعمل المجلس. وفي عام ٢٠١٠، اعتمد المجلس المذكرة المنقحة ٥٠٧ الرامية إلى تعزيز عمله.

ولذلك، نعتقد أن هذه المناقشة دلالة واضحة على الاهتمام الحقيقي الذي توليه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كافة لتعزيز الشفافية والشمولية والانفتاح في أعمال مجلس الأمن، بغية ضمان أن يتصرف المجلس حقا باسم جميع الدول الأعضاء، وفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. إن غينيا الاستوائية عضو في مجموعة الدول التي لا تدعم فحسب مدونة لقواعد السلوك تتعلق بأساليب مجلس الأمن، ردا على الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بل أيضا المبادرة الفرنسية – المكسيكية بشأن تعليق استخدام حق النقض في الحالات التي تنطوي على الفظائع الجماعية.

وفي الوقت نفسه، نحن مقتنعون بأن وجود حق النقض عقبة هامة أمام عمل المجلس. فقد منع حق النقض في بعض الأحيان المجلس من أن يوضح لجميع أمم العالم أنه لا مكان للإفلات من العقاب.

واحترام ميثاق الأمم المتحدة يُقَوَضُ بسبب الاستمرار في تجاهل الفقرة ٣ من المادة ٢٧ منه. ومن الأهمية بمكان أن يتم إنشاء إجراءات واضحة من أجل ضمان احترام هذه المادة بحيث يمكن تنفيذها بشكل كامل. ومن منظور محايد وموضوعي، من الواضح أن مجلس الأمن ينبغي ألا يضطر لمواجهة عقبات لا يمكن التغلب عليها، ولا سيما العقبات الداخلية، في تنظيم البعثات الميدانية. وفي هذا الصدد، نرحب بالتدابير الأولية التي اعتُمدت في عام ٢٠١٠ بهدف استحداث بعض المبادئ التوجيهية الرسمية المتعلقة باستخدام هذا الصك الهام للمجلس.

وتؤيد غينيا الاستوائية مواصلة المناقشات داخل المجلس لوضع وتعزيز الأحكام المتعلقة ببعثات مجلس الأمن. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يحدد بوضوح العناصر الهامة التالية: التخطيط للبعثات وعملية صنع القرارات المتعلقة بالنشر؛ وتكوين البعثات ؛ والجدول الزمني لتقديم التقارير وطريقة صياغتها؛ وعملية صنع القرارات في المجلس بشأن نتائج البعثة.

وقد أدى اعتماد مجلس الأمن للمذكرة المنقحة ٥٠٧ بتوافق الآراء إلى توحيد وتبسيط وإعادة هيكلة المذكرة الأصلية ٥٠٧ الصادرة في عام ٢٠١٠ علاوة على جميع المذكرات الرئاسية المستقلة الأخرى التي صدرت منذ ذلك الحين، بما في ذلك المذكرة S/2016/619، التي ذُكرت آنفا.

بالإضافة إلى ذلك، وعلى النحو المبين في البيان الصحفي، فإن المذكرة ٥٠٧ المنقحة تتضمن بعض العناصر الجديدة والهامة

لتحسين فعالية المجلس في مجالات مثل برنامج العمل الشهري. ونعتقد أن تحسين أساليب عمل المجلس لا ينتهي باعتماد مذكرة ٥٠٧ منقحة. إنها عملية مفتوحة وديناميية ومستمرة تشمل الجهود الجماعية. وفي حين أن تدوين أفضل الممارسات عمل مفيد، فهو ليس غاية في حد ذاته. إن أهم شيء هو تنفيذ مجلس الأمن والممارسة الفعلية.

ويتعلق أحد العناصر الأساسية لمسؤولية المجلس بعمل هيئاته الفرعية، وهي أساسية لتنفيذ قراراته. إنها تضطلع بطائفة واسعة من المهام، بدءا من رصد التنفيذ وتقييم الامتثال إلى التنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي هذا الصدد، نحن نؤيد تماما الجهود المبذولة لجعل عملها أكثر تبسيطا وتنسيقا، لأن الفهم الأفضل لعمل الهيئات الفرعية يسهم في تحسين وزيادة فعالية تنفيذ قرارات المجلس. وفي هذا الصدد، هناك أسباب تدعو إلى تحسين التنسيق فيما بين الهيئات الفرعية، لا سيما تلك التي تتناول قضايا ذات صلة أو لها نفس النطاق الجغرافي.

وتشير مذكرة الرئيس الواردة في الوثيقة S/2014/268، بشأن صياغة القرارات، إلى ثلاثة عناصر – المشاورات مع الأعضاء ومهام الصياغة والتشاور مع أصحاب المصلحة الآخرين. وفيما يتعلق بالعنصر الأول، التشاور مع أعضاء المجلس، تنص المذكرة على أنه ينبغي للقائمين على الصياغة التشاور مع جميع أعضاء المجلس وكفالة تبادل المعلومات فيما بينهم. وكثيرا ما لا يحدث ذلك. يقوم الأعضاء الدائمون بإعداد المشاريع، والتشاور مع بعضهم البعض وإنجاز العملية مع إتاحة وقت قليل جدا للمناقشة. وعندما يرغب الأعضاء المنتخبون في إبداء تعليقات أو تقديم اقتراحات، يكون الموعد النهائي قد انتهى وليس هناك وقت لإدراج اقتراحات جديدة، الأمر الذي يعني أنه ليس لدى الأعضاء غير الدائمين سوى خيارين – قبول الأمر الواقع وإيجاد سبب للتصويت لصالح مشروع القرار؛ أو الامتناع عن التصويت أو التصويت ضده، حيث أنهم أحيانا ما يوافقون على جوهر المسألة لكنهم لا يوافقون على العبارات المستخدمة. ينبغي لتلك العملية أن تكون أكثر شمولا من أجل تحسين الشفافية في المداولات فيما بين جميع أعضاء المجلس.

وتصر غينيا الاستوائية على أن إصلاح أساليب العمل المدرج في المذكرة ٥٠٧، وكذلك إصلاح النظام الداخلي المؤقت للمجلس، يجب أن يكون دائما، حتى يتسنى إخضاع المجلس للمساءلة وتكون له معايير شفافة وثابتة. وتؤيد غينيا الاستوائية اقتراحات جنوب أفريقيا بشأن التعاون الاستراتيجي، ولا سيما بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بغية تعزيز سيادة القانون في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وقد اعتمد مجلس الأمن أيضا وثائق مختلفة، مثل القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢)، الذي يسلم بأن وضع المنظمات الإقليمية يتيح لها الفوارق الدقيقة للنزاعات وتعقيداتها الصراعات وأن قربها يتيح لها التأثير بشكل مباشر على منع نشوب النزاعات أو تسويتها في مناطقها.

ومن بين أمور أخرى، يحدد القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢) خطوات ملموسة يتخذها المجلس لإقامة علاقة تتسم بقدر أكبر من الاستراتيجية مع الاتحاد الأفريقي، وهو ما من شأنه أن يعزز بشكل كبير الكفاءة على الصعيد الإقليمي والنهج المحلية إزاء النزاعات. وفي هذا الصدد، تشيد غينيا الاستوائية إشادة مستحقة بالأمين العام أنطونيو غوتيريش على تشجيعه لتعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بوجه عام، ومفوضية الاتحاد الأفريقي على وجه الخصوص. لم يعد هذا التعاون الوثيق قاصرا على تسوية النزاعات، لكنه أصبح الآن يشمل أيضا التنمية المستدامة، على النحو المبين في المذكرة الموقعة مؤخرا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي برعاية السيد غوتيريش والسيد موسى فقيه محمد، رئيس المفوضية.

ووفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، تسلم الدول الأعضاء بأن مجلس الأمن في الاضطلاع بمهامه، فإنه يتصرف

بالنيابة عنها. وبالتالي فإن عمل المجلس مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء، وينبغي لقراراته وبياناته الرئاسية أن تعكس الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء، وبخاصة الدول المعنية مباشرة أو المتأثرة بشكل خاص.

إن مسألة حق النقض ترتبط ارتباطا وثيقا بأساليب عمل المجلس، ولا سيما آلية صنع القرار. إنه مفارقة تاريخية وامتياز غير ديمقراطي ينبغي إعادة تقييمه بغية تطوير تدابير لصنع القرار تتسم بقدر أكبر من الشمول والديمقراطية. ونعتقد أن إصلاحات المجلس التي تشتد الحاجة إليها ستتيح مزيدا من التمثيل لمختلف المناطق وإدخال تعديلات على أساليب العمل، بما في ذلك تقييد أو إلغاء امتياز حق النقض. لا ينبغي بعد الآن أن يكون حق النقض عنصرا لا يمكن المساس به. وفي هذا الصدد، نأسف لأن الجمعية العامة لم تتوصل بعد إلى نتيجة بشأن توسيع فئة العضوية الدائمة – بكل امتيازاتها – وفئة العضوية غير الدائمة لمجلس الأمن. إننا نحض ميسري عملية التفاوض الحكومية الدولية على الاستفادة من الوثائق الصادرة في الدورات التاسعة والستين والسبعين والحادية والسبعين للجمعية العامة لإعداد وثيقة وحيدة تشكل أساسا للمفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن، التي ينبغي الآن إطلاقها.

وفي الختام، نرحب بمبادرة انتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن قبل وقت أسبق مما مضى بستة أشهر والسماح لهم بفحص جميع اجتماعات المجلس والاطلاع على الوثائق قبل ثلاثة أشهر من الانضمام إلى المجلس كأعضاء فعليين. والابتكار الآخر، الذي أدخلته كازاخستان خلال رئاستها للمجلس في كانون الثاني/يناير، هو الاحتفال الذي يقوم فيه ممثلو الأعضاء المنتخبين حديثا بوضع أعلام بلدانهم في قاعة المجلس. ونهنئ كازاخستان على هذه الفكرة المبتكرة، التي ينبغي أن ترسى كممارسة تتبع في كل كانون الثاني/يناير قل أن يبدأ المجلس عمله في السنة الجديدة.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد مناقشة اليوم الهامة. كما أود أن أشكر اليابان والعديد من الرؤساء المتعاقبين للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى على جهودهم. إن عمل الفريق العامل والمذكرة الرئاسية الموحدة لهما فائدة هائلة، سواء لمن منا عضو في المجلس – وربما خاصة الأعضاء المنتخبين – وأيضا لأولئك الذين يتابعون عملنا من الخارج. وأود أيضا أن أشكر هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن وإيان مارتن على عملهم الهام وعلى إحاطته. وأعتقد أن ما يقومون به بصفة منتظمة من إبلاغ متبصر يتسم بالتدقيق هو طريقة مفيدة جدا لحفز مجلس الأمن على السعي دائما إلى تحقيق نتائج أفضل.

إن أساليب العمل وسيلة لتحقيق غاية وليست غاية في حد ذاتها. غير أن تصحيحها أساسي لعمل المجلس. إنها تنشئ الإطار الذي يمكن كل عضو من أعضاء المجلس من المشاركة الكاملة والمساهمة في مناقشات مستنيرة وأداء دور كامل ومجد في عمل المجلس. يتعلق الأمر بملكية كل عضو للمسائل المدرجة في جدول الأعمال والوفاء بمسؤوليات كل منا تجاه شعوبنا وتجاه عموم الأعضاء. وتهدف أساليب العمل أيضا إلى ضمان أن النزاعات المدرجة في جدول أعمال المجلس، فضلا عن التهديدات الناشئة، يجري تناولها في التوقيت المناسب، وأن يجري تصميم شكل الاجتماعات والمسائل التي تركز عليها بما يكفل توفير أفضل الفرص لتحقيق نتيجة مجدية من مداولات المجلس. ويتطلب تحقيق ذلك بشكل سليم قيادة وأعضاء فاعلين وأمانة عامة فاعلة مع التساؤل باستمرار لماذا نقوم بعمل ما وكيف نقوم به، وذلك حرصا على الكفاءة والشفافية والمساءلة في نهاية المطاف.

وسأركز في تعليقاتي على كيفية حصول المجلس على المعلومات وعلى الإسهامات في عمل المجلس وعلى الكيفية التي يتخذ بها المجلس إجراءات ويصبح أكثر فعالية – وتلك بالطبع هي نتيجة عمله.

وقد دُونت أدوات مفيدة عديدة، قدمتها وأيدتها بلدان من بينها بلدي، في المذكرة ٥٠٧. ومنذ انضمامنا إلى المجلس في العام الماضي، دعونا إلى الخروج بالحد الأدنى من النتائج من جميع المشاورات في شكل رسائل متفق عليها، موجهة إلى عموم الدول الأعضاء ووسائط الإعلام. وليس الغرض من ذلك زيادة الشفافية فحسب، بل سيساعد أيضا المجلس على التركيز في عمله. ويسرني أن أشير إلى أن هذه الممارسة تبدو وقد أصبحت راسخة بشكل متزايد الآن. كما أن عقد جولة واحدة على الأقل من المفاوضات مع جميع أعضاء المجلس بشأن كل قرار أو بيان رئاسي أصبح الآن قاعدة عامة. والمنطق وراء تلك القاعدة بديهي. إنها ليست مجرد مسألة مجاملة. ولكنها مسألة تتعلق بالحصول على تأييد حقيقي وبالتالي ضمان فعالية إجراءاتنا.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإن هناك الكثير الذي يمكن عمله من أجل مواصلة تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة. ونحن بحاجة إلى إجراء حوار نزيه بشأن نظام ما يسمى بالقائمين على الصياغة. وإذا أردنا مواصلة هذا النظام، يجب أن تُوزع تلك المسؤولية توزيعا متساويا بين الأعضاء الدائمين والأعضاء المنتخبين وبين الأعضاء من مختلف المناطق. فنحن جميعا نتحمل المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين، وتشدد المذكرة ٥٠٧ على أنه يجوز لأي عضو أن يعمل كقائم على الصياغة. كما لا يوجد ما يمنع أن يتولى الأعضاء الدائمون والمنتخبون رئاسة الهيئات الفرعية وأن يكون لهم رأي متكافئ في اختيار هؤلاء الرؤساء.

وقد أصبحت الإحاطات والتفاعل مع ممثلي المجتمع المدني ركيزة أساسية من ركائز عمل المجلس الآن. ولا بد من الاستمرار فيها وتعزيزها. والاستماع إلى أصوات الأكثر تضررا من قراراتنا سيوسع نطاق فهمنا للحالات قيد المناقشة، وإشراك النساء والشباب سيجعلنا أكثر فعالية.

وتوخيا للكفاءة، يجب أن نواصل تحسين تفاعلنا في المشاورات غير الرسمية. فهذه الجلسات ليست في أساسها سبيلا لأن يجتمع المجلس خلف أبواب مغلقة، بل إنها تتيح فرصة لأعضاء المجلس للعمل بصورة غير رسمية بهدف تحقيق نتائج ملموسة على الدوام. والإحاطات المقدمة إلى الصحافة وعموم الأعضاء عقب تلك الجلسات تعزز الشفافية وتدفعنا جميعا إلى محاولة العمل معا بطريقة مسؤولة ومجدية على حد سواء.

ويجب مواصلة تحسين وتعزيز أوجه التفاعل مع عموم أعضاء الأمم المتحدة. ويجب على المجلس وأعضائه التحدث مع البلدان لا بشأنها فحسب. وأعتقد أن الأمر نفسه ينطبق على مقدمي الإحاطات الذين يحضرون لتقديم إحاطة إلى المجلس، بما في ذلك من مناطق مثل الاتحاد الأفريقي وغيرها. وقد سبق الإشارة إلى تلك النقطة. ويجب أن نفكر في كيفية الاستفادة بشكل أفضل من المناقشات المفتوحة كوسيلة لإجراء حوار حقيقي بين المجلس وعموم الأعضاء. فهل يجب علينا السماح بعقد مناقشات مفتوحة لا يتكلم فيها أعضاء مجلس الأمن على الإطلاق، بل يستمعون فحسب إلى عموم الأعضاء في إطار التحضير لقرارات المجلس اللاحقة؟ وبالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقة بين المجلس ولجنة بناء السلام يجب أن تصبح أوثق وأكثر استراتيجية.

وكما ناقشنا من قبل، علينا أن ننشط في تفعيل الدور الوقائي للمجلس، على النحو المتوخى في قرارات الحفاظ على السلام، وأقول أيضا إن ذلك متوخى في ميثاق الأمم المتحدة. ويشمل ذلك استخدام الأمين العام للوساطة والمساعي الحميدة وصلاحياته الكاملة بموجب المادة ٩٩ من الميثاق ودعم المجلس بقوة له واستجابته لدعواته. ويجب تحسين استخدام الإحاطات التي تهدف إلى التوعية بالأوضاع السائدة وجعلها أكثر تواترا. ونأمل، كنتيجة لإصلاح الأمانة العامة، أن تصبح إسهامات الأمين العام أكثر شمولا فيما يتعلق بالسلام والأمن. وتشير كذلك المذكرة ٥٠٧ إلى الدور الوقائي لبعثات مجلس الأمن،

الذي يجب مواصلة استكشافه، بما في ذلك من خلال إيفاد بعثات مصغرة بمشاركة عدد أصغر من أعضاء المجلس. وأعتقد أن السيد إيان مارتن قد أشار في هذا الصباح إلى مثال ملموس جدا لنجاح بعثة من هذا القبيل في أواخر التسعينات من القرن الماضي.

وكنقطة أخيرة، وبصفتنا عضوا في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، أود أن أتطرق بإيجاز إلى استخدام حق النقض. بوصفنا جهازا يعنى بالأمن الجماعي، فإن من واجبنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة أن نتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. إن حق النقض ليس حقا، بل مسؤولية. واستخدام حق النقض أو، بالأحرى، إساءة استخدامه لحماية المصالح الوطنية الضيقة ضد إرادة الأغلبية الواسعة من الأعضاء يقلل من كفاءة المجلس ومصداقيته. ولن تمكن من القيام بعملنا إلا عندما يتضافر أعضاء المجلس ويعملون كفريق واحد.

في الختام، فإن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن يخدم غرض تهيئة بيئة تمكن المجلس من اتخاذ إجراءات مجدية بطريقة فعالة وكفؤة وخاضعة للمساءلة وموجهة نحو تحقيق النتائج. وسنواصل العمل لكفالة أن تتاح للأعضاء المنتخبين وغير المنتخبين وسائل متكافئة لتحمل مسؤولياتهم بموجب الميثاق. وفي ذلك السياق، طلب الأعضاء غير المنتخبين مؤخرا دعوة ممثليهم إلى المشاركة في بعثات لجنة الأركان العسكرية.

ونتطلع إلى التعاون النشط مع الكويت والشركاء الآخرين، داخل المجلس وخارجه على السواء، لمواصلة جعل المجلس أكثر كفاءة وشفافية وخضوعا للمساءلة. ونتطلع بشدة إلى الاستماع إلى عموم الأعضاء، الذين نمثلهم، بشأن توقعاتهم من المجلس.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): باسم مملكة هولندا، أود أن أشيد بالكويت على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أود أن أشكر السيد إيان مارتن على إحاطته الممتازة في وقت سابق اليوم.

إن مناقشة أساليب العمل ليست مجرد ممارسة شكلية أو إجرائية. فالطريقة التي يعمل بها المجلس تؤثر على ما نحققه من أثر في الميدان. وتؤثر على حياة ملايين الناس، ولا سيما أولئك الذين يعانون من الأزمات والنزاعات.

وقد رحبنا في العام الماضي باعتماد مذكرة جديدة شاملة صادرة عن رئيس مجلس الأمن S/2017/507. وهذه المذكرة تشكل إرثا للسفير كورو بيشو، ممثل اليابان، خلال عضوية بلده في المجلس على مدار العامين الماضيين. وحان الوقت الآن لتنفيذ المذكرة. وسأركز على الممارسات الإيجابية في ثلاثة مجالات، نراها ذات أهمية خاصة: الوقاية والمساءلة وحفظ السلام. ومن ثم، سأقدم بعض الاقتراحات الإضافية لإدخال مزيد من التحسينات.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، أي الوقاية، نرحب الاجتماعات التشاورية السنوية المشتركة والحوارات غير الرسمية لمجلس الأمن مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. فهي أداة رئيسية للخروج بفهم أفضل للحالة في الميدان وللمساعدة على منع نشوب النزاعات. وتحسين استخدام تلك الأداة سيكون خطوة هامة في معالجة المشاكل الإقليمية وتوفير حلول مشتركة ومنع التصعيد.

وثمة جانب هام آخر في المذكرة الجديدة ٥٠٧، وهو الاعتراف بدور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وينبغي لنا تعزيز التفاعل مع تلك الجهات الفاعلة، على سبيل المثال، بدعوتها على نحو أكثر تواترا إلى تقديم إحاطات في أي مناقشة كالتي نعقدها اليوم. وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن يبين ذلك بوضوح شديد.

ويقودني هذا إلى النقطة الثانية التي تتعلق بالمساءلة. إننا نرحب حقا بأن تقارير مجلس الأمن السنوية المقدمة إلى الجمعية العامة تشمل معلومات عن أعمال لجان الجزاءات التابعة له والمحاكم الدولية. وهذا يوضح أن المجلس يستخدم الوسائل

المتاحة له من أجل تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي ومكافحة الإفلات من العقاب.

ويقودني ذلك إلى النقطة الثالثة المتعلقة بحفظ السلام. والمذكرة تتضمن عددا من التدابير التي يمكن أن تسهم في زيادة فعالية حفظ السلام. وأود أن أشير بخاصة إلى الفقرة ٩١. ونرحب بالاقتراح الوارد في المذكرة بإجراء مشاورات أكثر تفاعلا وتركيزا مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في اجتماعات الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام.

وينقلني ذلك إلى اقتراحاتي الإضافية من أجل تحسين أساليب عمل المجلس.

أولا، بغية تيسير التسوية السلمية للمنازعات، يمكن للمجلس أن يُقيم بشكل صريح الوسائل والخيارات المنصوص عليها في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، مسترشدا بتجاربه السابقة.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تعزيز الآليات الرامية إلى رصد الامتثال لقرارات مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، فإن تعزيز التعاون مع الآليات القانونية الدولية أمر أساسي. وفي ذلك السياق، نعرب عن قلقنا إزاء استمرار شغور منصب أمين المظالم في لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

ثالثا، نعتقد أنه يجب تعزيز دور لجنة الأركان العسكرية، خاصة عندما يتعلق الأمر بأداء البعثات في ضوء الولايات المناطة بها. ونحن بحاجة في تلك اللجنة إلى تكثيف الحوار بين الأعضاء الدائمين والمنتخبين وجعله استباقيا بقدر أكبر.

رابعا، وكما أشرت في المناقشات المفتوحة السابقة بشأن أساليب العمل، فإننا نؤيد تماما المبادرة الفرنسية - المكسيكية للحد من استخدام حق النقض في حالة الفظائع الجماعية. وقد أشار زميلنا، ممثل فرنسا، إلى ذلك أيضا للتو.

في الختام، علينا أن ننفذ آخر تحديث للمذكرة ٥٠٧ تنفيذا كاملا. وتلك هي أفضل طريقة لضمان أن يعمل المجلس على نحو فعال. إن جعل مجلس الأمن أكثر فعالية من خلال تحسين أساليب العمل أمر بالغ الأهمية من أجل إعلاء مبادئ الميثاق وصون السلم والأمن الدوليين وتحقيق مصالح شعوب العالم.

السيد يورنتي سوليث (بوليفيا) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، يود وفد بلدي أن يشكركم، يا سيادة الرئيس، وأن يشكر وفدكم على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. كما نشكر السيد مارتن، المدير التنفيذي لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

على الرغم من أن أساليب العمل ليست بندا موضوعيا من بنود جدول الأعمال، فهي أحد أهم المواضيع التي يتعين على المجلس أن يعالجها، لأنها إدراك وفهم لتلك الطرائق التي تضع الأعضاء غير الدائمين على قدم المساواة مع أعضاء المجلس أثناء اضطلاعهم بواجباتهم الرسمية. كذلك توفر للعضوية العامة فهما أفضل لأساليب عمل المجلس. إن عملنا اليوم لا يزال يحكمه النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن والذي اعتُمد في عام ١٩٤٦. وعلى الرغم من أن الطابع المؤقت يعطي المجلس قدرا أكبر من المرونة، فإن تلك المرونة تعطي الأعضاء الدائمين ميزة غير متناسبة على الأعضاء غير الدائمين في المجلس. لذلك فإن مجلس الأمن، من خلال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، ينبغي له إجراء الحوار والمفاوضات الرامية إلى اعتماد قواعد محددة تتماشى مع حقائق وديناميات القرن الحادي والعشرين.

ومع ذلك، لا يزال يدير أعماله باستخدام النظام الداخلي المؤقت، لقد قطعنا شوطا طويلا منذ أنشأنا الفريق العامل غير الرسمي في عام ١٩٩٣، وشرعنا في مسار المنهجة والتدوين وتنفيذ أساليب عملنا. لقد انقضى تقريبا ١٤ عاما بين اعتماد أول مذكرة للرئيس (S/2004/939) بشأن أساليب العمل

واعتماد المذكرة الواردة في مرفق الوثيقة S/2017/507 في العام الماضي. أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أردد اعتراف زملائي بعمل وفد اليابان والسفير كورو بيسهو بالذات الذي شهدت قيادته اعتماد أكبر مجموعة حتى الآن تتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن.

بالعودة إلى المسألة قيد النظر، ألاحظ أننا على مر السنين، تمكنا من منهجة الكثير من الممارسات التي تحكم عملنا. لقد تحولنا من التقليد الشفوي، استنادا إلى الممارسات الشائعة، إلى منهجة الكثير من أعمال مجلس الأمن. ومن بين أهم المسائل التبكير بانتخاب الأعضاء الجدد ومشاركتهم بصفة مراقب في جميع جلسات المجلس وهيئاته الفرعية، ابتداء من ١ تشرين الأول/أكتوبر من العام السابق لعضويتهم، ليتسنى لهم أن يصبحوا أعضاء كاملي العضوية في كانون الثاني/يناير. وهذه الممارسات، المدونة الآن في المذكرة ٥٠٧، تضمن إعداد الأعضاء المنتخبين أفضل إعداد عندما يضطلعون بمسؤولياتهم بصفتهم أعضاء في المجلس. ونود أيضا أن نبرز التحسينات التي أُدخلت على عملية انتخاب رؤساء الهيئات الفرعية. تنص المذكرة ٥٠٧ على أنه يجب على الدول أن تفرغ من العملية في موعد لا يتجاوز ١ تشرين الأول/أكتوبر، ويجب أن تشمل مشاركة جميع أعضاء المجلس، مما يجعل العملية أكثر ديمقراطية وعدالة وشفافية. ومع ذلك، على الرغم من هذه الخطوات الهامة، لا يزال هناك مجال للتحسين. فعلى سبيل المثال، نرى أنه ينبغي أن يعقد على الأقل اجتماع غير رسمي واحد للفريق العامل غير الرسمي خلال عملية الاختيار.

فيما يتعلق بالهيئات الفرعية، ينبغي أن نتطرق إلى لجان الجزاءات. وقد أصبحت الجزاءات إحدى الأدوات الأكثر استخداما للمنظمة، ويعتمد تنفيذها اعتمادا كليا على تعاون جميع الدول الأعضاء. ولهذا السبب يجب علينا جميعا التوصل إلى فهم أفضل للجزاءات إذا ما أردنا تعزيز فعاليتها. إننا نحتاج إلى قواعد واضحة وممنهجة بشأن أساليب عمل لجان الجزاءات بحيث تكون أكثر انفتاحا وشفافية. ويجب أن تفهم البلدان الخاضعة للجزاءات وظيفة آلية الجزاءات بغية رفع أسمائها من قائمة الجزاءات. وينبغي ألا تكون الجزاءات غاية في حد ذاتها، ولهذا السبب يجب توضيح الأهداف الكامنة وراء كل لجنة من لجان الجزاءات. ويجب أن تُجرى استعراضات دورية لتحديد ما إذا كانت الجزاءات فعّالة وما إذا كانت تضر بالسكان المحليين.

أما فيما يتعلق بمسألة الصياغة، فإن المذكرة ٥٠٧ تحدد العناصر الرئيسية التي تمثل خطوة إلى الأمام، مثل الفكرة القائلة بأنه يمكن لأي عضو العمل بوصفها مشاركا في الصياغة، وتؤكد من جديد أنه يجب أن يكون بوسع جميع أعضاء المجلس المشاركة في إعداد الوثائق، وتشجيع المشاركين في الصياغة على كفالة أن تكون جميع القرارات غير تقنية أو أن تمر البيانات الرئاسية بمرحلة واحدة على الأقل في جولة من المشاورات غير الرسمية، وكفالة تخصيص فترة زمنية معقولة لإنجاز جميع الوثائق، ليتسنى إعطاء جميع الأعضاء الوقت اللازم للتحليل والمشاورات. ومع ذلك، على الرغم من هذا التقدم، يقوم الأعضاء الدائمين بشكل حصري تقريبا بعملية الصياغة. إن مستوى مشاركة الأعضاء المنتخبين في اعتماد الوثائق لا يزال متروكا للسلطة التقديرية للقائمين على صياغة النصوص. والشيء نفسه ينطبق على الفترة الزمنية التي تعتبر كافية ومعقولة للنظر في أي وثيقة. جميع هذه النقاط لا تزال بحاجة إلى المزيد من التنظيم المنهجي والتدوين سوف تناقش أثناء الاستعراض المقبل للمذكرة ٥٠٧. وفي الوقت الحاضر، يجب علينا أن نشجع المزيد من تعيينات الأعضاء المنتخبين في المشاركة في الصياغة بشأن مسائل محددة. ونحن، بوصفنا أعضاء منتخبين، يجدر بنا العمل على تحقيق التنفيذ الفعال لما تم الاتفاق عليه.

ويساورنا القلق أيضا إزاء الجهود الرامية إلى إدراج بنود في جدول أعمال المجلس تناسب على نحو أفضل ولاية الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، وهي مسألة ناقشها الممثل

الدائم لإثيوبيا ببلاغة أكبر بكثير. وعلاوة على ذلك، ينبغي إعادة النظر في العلاقة بين المجلس والأجهزة الأخرى في المنظومة. ومن المستغرب، على سبيل المثال، أن المرة الأخيرة التي طلب فيها المجلس فتوى من محكمة العدل الدولية كانت قبل أكثر من ٤٠ عاما.

أخيرا، أود أن أشير إلى الإصلاحات الهيكلية التي يحتاجها المجلس. يعتقد وفدي أن حق النقض يتعارض مع روح الديمقراطية، وامتياز حق النقض ينطوي على مفارقة تاريخية، وأن الافتقار إلى التمثيل الإقليمي العادل في المجلس من أسوأ أعراض التأخر لزمن طويل جدا في معالجة تلك المسألة. إن زيادة تمثيل مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى في المجلس والنقص في تمثيل أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا مثال واضح على ذلك. إن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى جانب أفريقيا، تشكل ما يقرب من نصف كامل أعضاء المنظمة، غير أن نصيبها الثلث في عضوية المجلس، وما من بلد منها يتمتع بالعضوية الدائمة مع حق النقض.

في الختام، من الضروري أن نطلق إصلاحات يمكن أن تفضي إلى مجلس يتناسب مع التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين وكذلك نظامه الداخلي.

السيد ما جاوتشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): هذه أول مرة أخاطب فيها مجلس الأمن في جلسة رسمية بصفتي الممثل الدائم للصين، إنه لشرف لي أن أكون هنا. أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، ولزملائي على ترحيبهم بي. إنني أتطلع إلى العمل بصورة وثيقة مع الجميع بهدف صون السلم والاستقرار العالميين بصورة مشتركة والوفاء بمسؤولياتنا على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

أود أن أهنئ الكويت على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأن أؤكد لها دعم وتعاون الصين معها. أود أيضا أن أشكر كازاخستان على توليها رئاسة المجلس في الشهر الماضي، وأن أثني على السفير عمروف وأعضاء فريقه على ما تحلوا به من براعة دبلوماسية وكفاءة. وترحب الصين بمبادرة الكويت لعقد جلسة اليوم، ونشكر السيد إيان مارتن، المدير التنفيذي لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، على إحاطته الإعلامية.

إن ميثاق الأمم المتحدة يعهد لمجلس الأمن بالولاية الهامة المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت الحاضر، لا تزال الحالة الأمنية العالمية معقدة، مع اندلاع نزاعات محلية والتداخل بين الأعمال الإرهابية وغيرها من التهديدات الأمنية.

ومجلس الأمن، بوصفه في صميم آلية الأمن الجماعي للأمم المتحدة، يتحمل المسؤولية الجسيمة المتمثلة في التصدي للتهديدات والتحديات الأمنية الدولية، وهي مهمة شاقة. وفي السنوات الأخيرة، عقد المجلس في مناسبات عديدة مناقشات مفتوحة بشأن أساليب عمله لإجراء مناقشات متعمقة بشأن هذه المسألة. وهذا دليل على التزامه الثابت بتحسين أساليب عمله وتعزيز فعاليته. وما فتئت الصين تعمل مع أعضاء المجلس الآخرين على تحقيق المزيد من التقدم في هذا الصدد.

وقد حدثت زيادة ملحوظة في عدد المناقشات المفتوحة للمجلس. وجرى تعزيز التنسيق بين المجلس والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وسائر كيانات الأمم المتحدة الأخرى. واستمرت عمليات تبادل وجهات النظر المنتظمة مع لجنة بناء السلام وتشكيلاتها القطرية. وقد اتسع نطاق الانخراط مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة. وقد لاحظ الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، ممارسات المجلس السليمة والتقدم المحرز في تحسينها وقدم توصيات في هذا الصدد.

وتؤيد الصين التحسين المستمر لأساليب عمل المجلس من أجل تحسين وضعه للاضطلاع بولايته على نحو أكثر كفاءة، ومواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان بفعالية. وفي هذا السياق، أود أن أدلي بالملاحظات التالية.

أولا وقبل كل شيء، فإن مواصلة التركيز على المسائل الرئيسية وضمان التنفيذ الفعال للولايات أمر أساسي للالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وهو الدليل الأساسي لعمل المجلس وهيئاته الفرعية. ويتضمن الميثاق أحكاما واضحة بشأن مسؤوليات المجلس وسائر أجهزة الأمم المتحدة. ويجب على المجلس أن يركز موارده وطاقته على معالجة القضايا الرئيسية والعاجلة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين وتحسين أثر أعماله. ولدى مناقشة المسائل المواضيعية، يحتاج المجلس إلى التنسيق مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات الأمم المتحدة الأخرى حتى يتسنى لكل منها القيام بدورها وتجنب ازدواجية العمل.

ثانيا، يتعين أن نلتزم بالمشاورات الديمقراطية واتخاذ القرارات بشكل جماعي. وفي عملية صنع القرار، ينبغي إجراء مشاورات كاملة بغية التوصل إلى توافق في الآراء. وينبغي بذل الجهود لضمان إتاحة الوقت الكافي لجميع الأعضاء لدراسة مشاريع القرارات والبيانات الرئاسية. وعلينا عدم تقديم مشاريع قرارات مثيرة للانقسام، وأن نسعى إلى أوسع توافق ممكن في الآراء وأن نحافظ على سلطة المجلس ووحدته.

ثالثا، ينبغي أن نعزز تبادل المعلومات ونقدر آراء جميع الأطراف. ويتعين على المجلس أن يراعي آراء الدول الأعضاء فيه بشكل موسع، والبلدان المعنية على وجه الخصوص. وتؤيد الصين المجلس في جهوده الرامية إلى تعزيز التنسيق مع المنظمات الإقليمية، عملا بالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، من أجل الاستفادة من خبراتها في معالجة القضايا المحلية وعناصر قوتها الفريدة فيما يتعلق بالجغرافيا والتاريخ والثقافة. وينبغي للمجلس أن يتواصل بفعالية أكبر مع البلدان المساهمة بقوات وأن يعزز تبادل المعلومات عن طريق آليات مثل الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام والاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات. ويتعين عليه أيضا أن يأخذ في الاعتبار آراء وشواغل البلدان المساهمة بقوات أثناء نشر البعثات وتعديل الولايات.

وتوفر المفاوضات الحكومية الدولية التي تعقدها الجمعية العامة محفلا هاما للدول الأعضاء لمناقشة إصلاح المجلس. وعلى هذا النحو، يتعين الحفاظ على دورها بوصفها المحفل الرئيسي للمداولات بشأن هذه المسألة.

وتعلق الصين أهمية كبيرة على إصلاح المجلس وتدعم مبادرات الإصلاح الإقليمية اللازمة لزيادة تمثيل وصوت البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية على سبيل الأولوية، وتعزيز سلطة المجلس وكفاءته. والصين على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل مع جميع الدول الأعضاء والاسترشاد بالمبدأ الذي تقوده الدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بمجموعات الإصلاح الخمس، فإننا نسعى جاهدين إلى إجراء مشاورات صبورة وديمقراطية، سعيا للتوصل إلى حل يشمل مجموعة عناصر الإصلاح بأوسع توافق ممكن في الآراء. وأود أن أؤكد من جديد أن تحديد مواعيد نهائية مصطنعة أو طرح مقترحات ناقصة، أو الشروع في مفاوضات بشأن النص، في غياب الظروف اللازمة لن يؤدي إلا إلى تقويض مصداقية هذه المفاوضات، وهو أمر ليس مفيدا لوحدة الدول الأعضاء، والتطور السليم للمفاوضات الحكومية الدولية.

وتؤيد الصين الكويت بصفتها رئيسة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الأطراف للمشاركة في تقييم الابتكارات؛ ودعم تحسين أساليب عمل المجلس باتخاذ إجراءات ملموسة؛ ونشجع المجلس على القيام بعمله بطريقة أكثر فعالية وشفافية وديمقراطية ونزاهة، والاضطلاع بدور هام وبناء في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس: أود تذكير جميع المتكلمين بأن مدة الإدلاء بالبيانات ينبغي ألا تتجاوز أربع دقائق، كحد أقصى وذلك حتى يتسنى للمجلس أن ينجز عمله بسرعة، ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم النصوص مطبوعة،

والإدلاء بنسخة مقتضبة عند التكلم في القاعة. وأود أيضا أن أبلغ جميع المعنيين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغذاء، إذ أن هناك عددا كبيرا من المتكلمين،

أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد بيشو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر السيد إيان مارتن على إحاطته اليوم، وعلى جهوده الدؤوبة لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس خلال شهر شباط/فبراير. وأود أيضا أن أشكركم وزملاءكم على كلماتكم الرقيقة بشأن عمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى في العامين الماضيين، وفي هذا الصدد، بشأن وفد بلدي أيضا.

إننا نرى أن هذه هي جلسة هامة، ونقدر أن المجلس يستمع بانتظام إلى آراء الأعضاء الأوسع نطاقا بشأن أساليب عمله. وسأتبع تعليماتكم، سيدي الرئيس، وأوزع النص الكامل لبياني وأحاول أن أكون موجزا.

إن التدوين والممارسة يعزز كل منهما الآخر وضروريان لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن. وبينما كنا عضوا في المجلس، حاولت اليابان تناولهما. وأود اليوم أن أقدم لكم بعض الملاحظات من فترة عضوية اليابان مؤخرا في المجلس.

أولا، علينا أن نقوم بأشياء قد تبدو بسيطة، مثل الاستماع إلى بعضنا البعض، ولما يقوله الآخرون في اجتماعات المجلس أو مشاوراته. لدينا جميعا مواقف وطنية ومشاركات هامة، ولكن ما لم نحاول على الأقل أن نكون في القاعة، وأن نستمع إلى بعضنا البعض، فمن غير المرجح قيام المجلس بعمل فعال. وفي هذا الصدد، يمكن أيضا مواصلة استكشاف كيفية إجراء المجلس لمناقشاته المفتوحة. وأود أن أشجع الرئيس، إذا جاز لي، على أن يحضر حتى نهاية المناقشة المفتوحة للاستماع إلى آراء العضوية الأوسع نطاقا. ويمكن أن تكون الملخصات الرئاسية مفيدة أيضا.

ثانيا، لا تزال عملية صياغة الوثائق الختامية للمجلس تقع في صميم أساليب عمل المجلس. وينبغي تشجيع أي عضو في المجلس لديه الرغبة والأفكار على أخذ زمام المبادرة. وقد يكون رؤساء لجان الجزاءات في وضع يمكنهم من الإسهام أكثر في صياغة القرارات المتصلة بالجزاءات. وقد يمكن للبلدان المساهمة بقوات الإسهام في تحديد الولايات. وقد لا تحل المشاركة في الصياغة كل شيء، ولكن يمكن استكشافها عمليا بشكل أكبر.

والأهم من ذلك، على ما أعتقد، هو كيفية إجراء المفاوضات. ويتحمل القائمون بالصياغة، مسؤولية جسيمة عن بذل قصارى جهدهم لاستكشاف وتحقيق أفضل النتائج الممكنة من خلال عملية شاملة تمر عبر إجراء مفاوضات مباشرة، وتوفير الوقت الكافي لنظر جميع الدول الأعضاء في المشاريع، وتقبل الإسهامات والاقتراحات، أو التواصل بشكل استباقي مع أولئك ذوي الخبرة، من خارج المجلس، مثل البلدان المساهمة بقوات، أو رئيس لجنة بناء السلام أو البلدان الإقليمية.

وبالنظر إلى ذلك، قد تكون هناك حالات تتطلب فيها الضرورة الميدانية عملية مرنة وسريعة. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن الأهم هو أن يتخذ المجلس أفضل الإجراءات الممكنة في أنسب وقت، من أجل السلم والأمن الدوليين.

وقد أشير إلى كثير مما قلته للتو في المذكرة الرئاسية S/2017/507. وينبغي لنا الاستفادة على أفضل وجه من هذه المذكرة، وأن نحاول المضي في تطوير الممارسات ما أمكننا ذلك. وإنني واثق كل الثقة من أن الكويت ستساهم في تحسين أساليب عمل المجلس بصفتها الرئيس الجديد للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بأن أقول أن تحسين أساليب العمل ليس نهاية المطاف. فإصلاح تشكيلة مجلس الأمن لتجسد الحقائق الجغرافية السياسية للقرن الحادي والعشرين يمكن أن يكون فعالا في التصدي للتحديات غير المسبوقة التي نواجهها

اليوم. وستواصل اليابان العمل مع جميع الدول الأعضاء من أجل تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فييرا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): إن البرازيل من المدافعين المتحمسين عن مجلس أمن أكثر شفافية. ولذلك، فإنني أشكر حكومة الكويت، وأشيد بكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

سأتناول مجموعتين من المسائل: أولا، أساليب العمل داخل مجلس الأمن، مع التركيز على الجوانب المتصلة باستخدام القوة، وثانيا، أساليب عمل المجلس في علاقاته مع الأجهزة الأخرى والدول الأعضاء المهتمة.

ينبغي لنا أن نكرس مزيدا من الاهتمام لأساليب عمل المجلس فيما يتعلق باستخدام القوة. وتقدم الرسائل الصادرة بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة – التي تحتج بالدفاع عن النفس – ومتابعة القرارات ذات الصلة التي تأذن باستخدام القوة العسكرية، توضيحا لهذه النقطة. وقد شهدنا زيادة في عدد الرسائل المقدمة إلى المجلس التي تسعى إلى تبرير العمل العسكري، ولا سيما في سياق مكافحة الإرهاب. وتشير الممارسة الحالية إلى وجود متسع للتحسين فيما يتعلق بمحتوى وتوقيت وتداول الرسائل بموجب المادة ٥١. وثمة حاجة إلى متابعة صحيحة لهذه الرسائل، وبالتالي ضمان استيفاء الالتزامات المنصوص عليها في الميثاق.

ومن الأهمية بمكان أن توفر الدول معلومات كافية بشأن الهجوم الذي يحتج فيه بالدفاع عن النفس حتى يتسنى تقييم التناسب والضرورة. وإذ أن الميثاق يطالب بالإبلاغ الفوري عن التدابير التي تتخذ تنفيذا للدفاع عن النفس، فإن ذلك الإبلاغ كثيرا ما يأتي متأخرا. وينبغي كذلك تحسين تدفق المعلومات الموجهة إلى الدول غير الأعضاء في المجلس. وتقترح البرازيل إنشاء فرع خاص مكرس لإدراج جميع البلاغات الواردة بموجب المادة ٥١ في قائمة على موقع المجلس الشبكي.

وأود الآن أن أسترعي الانتباه إلى جانب آخر من أساليب عمل مجلس الأمن بشأن استخدام القوة – وهو الظروف الاستثنائية التي تجيز التدخلات العسكرية. فتنفيذ هذه القرارات يجب أن يتم بروح من المسؤولية حتى لا يتضرر ذات الذين يُحتَج بحمايتهم. ويجب أن تكون الإجراءات حكيمة ومتناسبة ومقتصرة حصرا على أهداف الولاية. وقد اقترحت البرازيل، تحقيقا لتلك الغاية، أن يستمد مجلس الأمن الإلهام من عمليات حفظ السلام ونظم الجزاءات ذات الصلة لضمان أن تشمل بنود الانقضاء الموقوت وتطالب بإبلاغ كاف وتنشئ أفرقة خبراء لرصد تنفيذها. إننا نعيش في زمن صعب لا يمكننا السماح فيه بتآكل سلطة الميثاق، ولا سيما فيما يخص القواعد المتعلقة باستخدام القوة.

وأو أن أتناول الآن أساليب عمل المجلس فيما يتعلق بالهيئات الأخرى والدول الأعضاء المهتمة. سأركز على الحوار مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ومع لجنة بناء السلام ومع المحاكم الدولية. فينبغي أن يسمح للدول التي لها اهتمام خاص بالمسألة الموضوعية قيد النظر من قبل المجلس، بالمشاركة في المشاورات بغية أخذ آرائها في الحسبان. ولا ينطبق ذلك على البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس فحسب، بل كذلك على البلدان المساهمة بقوات. وينبغي لذلك التفاعل أن يكون مجديا وشاملا ونشطا وفعلا حتى يسمح بتبادل للآراء يسهم حقا في استعراض الولاية. ويكتسي ذلك الأمر أهمية خاصة في وقت يزداد فيه عدد الوفيات في عمليات حفظ السلام نظرا، من بين جملة أسباب، للفجوة بين التوقعات الناشئة عن الولايات الصادرة عن مجلس الأمن والقدرة على التنفيذ في الميدان.

وستستفيد مداولات المجلس كذلك إذا ما تبادل المجلس الآراء بصورة أكثر تواترا مع البلدان التي ترأس تشكيلات لجنة بناء السلام. ويمكن القيام بذلك بصورة غير رسمية – حتى على

مستوى الخبراء، بالإضافة إلى الدعوة إلى تقديم إحاطات إعلامية رسمية إلى المجلس، وهي ممارسة نقدرها كثيرا. ونشجع الأمانة العامة، في ذلك الصدد، على اتخاذ الترتيبات المناسبة لتمكين الممثلين الخاصين للأمين العام والمبعوثين الخاصين من تقديم إحاطات إعلامية لتشكيلات لجنة بناء السلام قبل جلسات مجلس الأمن لكي تتمكن اللجنة من أداء دورها الاستشاري الكامل تجاه مجلس الأمن. ويمكن أن ينظر المجلس أيضا في دعوة رؤساء تشكيلات لجنة بناء السلام للانضمام إلى بعض بعثاته الرسمية. ويمكن لرؤساء تشكيلات لجنة بناء السلام الإبقاء على اتصال وثيق بالقيادات الوطنية وكبار موظفي الأمم المتحدة في الميدان، والقيام بزيارات متكررة إلى البلدان والاستفادة من المعلومات المقدمة من شبكة من السفارات، في بعض الحالات، هي أوسع نطاقا من شبكة سفارات أعضاء مجلس الأمن. ويمكن استكشاف هذه الإمكانات على نحو أفضل.

وأود أن أبدي ملاحظتين بشأن العلاقة بالمحاكم الدولية. أولا، لا يوجد أي سبب قاهر لأن تكون الإحاطة الإعلامية السنوية التي يقدمها رئيس محكمة العدل الدولية في جلسة سرية. وعلى النقيض من ذلك، فإن دور المحكمة في التسوية السلمية للمنازعات وتعزيز سيادة القانون الدولي يشهد على الحاجة إلى جعل هذه الجلسات علنية. ثانيا، فيما يتعلق بالإحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية، لا هو من العدل ولا هو بالأمر المستدام أن تتحمل تكلفتها المالية حصرا الدول الأطراف في نظام روما الأساسي. فينبغي أن تتناول هذه المسألة الجمعية العامة، الجهاز الذي يحمل الاختصاص الحصري بالبت في ميزانية الأمم المتحدة.

وقد قدمت البرازيل عددا من المقترحات الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس. غير أنه يبقى من الصعب أن نرى كيف يمكن تحقيق إنجازات في هذا المجال من دون توسيع عضوية المجلس. وأفضل طريقة لتعزيز ديناميات المجلس وضمان أن تكون قراراته أكثر شرعية وفعالية، في رأي أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، هو إنشاء مقاعد دائمة وغير دائمة جديدة. فمن شأن ذلك أن يتيح للبلدان الملتزمة بمجلس أمن أكثر شفافية وكفاءة وسهولة ومساءلة اكتساب الخبرة والقدرة اللازمتين للمساعدة في تحديثه من الداخل.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة هنغاريا.

السيدة بوغياي (هنغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على البقاء في القاعة والاستماع كذلك إلى غير الأعضاء في مجلس الأمن. وأغتنم هذه الفرصة لأقول أن هنغاريا تقدر العمل المكثف الذي قادته اليابان بوصفها الرئيس السابق للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وعمل البلدان الممثلة حاليا في المجلس، إذ أن بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تستفيد من مذكرة الرئيس S/2017/507 التي اعتمدت مؤخرا، والتي لا تعمل على تقديم أشمل موجز عن أساليب عمل المجلس حتى الآن فحسب، بل إنها تقدم كذلك العديد من التطورات الهامة.

ونهنئكم، أولا وقبل كل شيء، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأنا أعتقد أن إتاحتكم هذه الفرصة لنا للحديث عن هذه المسألة في مجلس الأمن، تمثل أمرا فريدا. ومن أجل الانضمام إلى المسعى الرامي إلى إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتشكيل مجلس أكثر فعالية، أود أن أكرر آراء هنغاريا في الوقت الذي نؤيد فيه البيان الذي سيدلى به بالنيابة عن فريق المساءلة والاتساق والشفافية تأييدا كاملا.

وهنغاريا تقدر الجهود الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من الشفافية والاتساق فيما يتصل بالعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. ومع ذلك، نعتقد أن الممارسات والتدابير الحالية ينبغي أن تستخدم على نحو أكثر فعالية في بعض المجالات. وينبغي أن يتضمن التقرير السنوي للمجلس المقدم إلى الجمعية العامة تقييماً أكثر تحليلاً وموضوعية وشمولاً لعمله. وإدراج هذا الموضوع في المذكرة المستكملة التي قدمها الرئيس S/2017/507

يمثل خطوة إلى الأمام. ولكن لا يزال هناك مجال لكي يواصل المجلس توسيع نطاق المشاورات والتعاون مع الدول غير الأعضاء في المجلس، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة والمنظمات الإقليمية.

وإننا نقدر تقديرا عاليا كون الأمين العام، في رسالته الموجهة إلى رئيس المجلس في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ (S/2017/753)، قد حث المجتمع الدولي على بذل جهود متضافرة لمنع زيادة تصعيد الأزمة في ميانمار، ونحن نؤيد دوراً استباقياً لمجلس الأمن ونعتبره بالغ الأهمية. ونؤيد بقوة الاقتراح الداعي إلى أن يزيد المجلس عدد الجلسات العلنية وجلسات الإحاطة التفاعلية والحوارات الإعلامية التفاعلية والاجتماعات بصيغة آريا. وعقد المزيد من الجلسات الختامية من شأنه أن يعزز تدفق المعلومات الموضوعية، ومن ثم مساعدة الأعضاء عموماً على تحسين فهم مواقف المجلس. ونرحب بالتطورات المتعلقة باعتماد نتائج المناقشات المفتوحة. ونشجع المجلس على أن يأخذ في الاعتبار الإسهامات التي يقدمها غير الأعضاء.

ونرى أنه ينبغي للمجلس أن يستخدم الأدوات المتاحة لمنع ارتكاب الفظائع الجماعية، وأن يأخذ في الاعتبار نتائج عمليات استعراض حفظ السلام وبناء السلام والمرأة والسلام والأمن لعام ٢٠١٥. وسيؤدي ذلك إلى تحسين استجابة المجلس للجرائم الفظيعة وإعطائه فرصة للخروج من العزلة التي يفرضها على نفسه.

وهنغاريا، بوصفها عضوا في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، وأحد الموقعين الـ ١١٤، حتى الآن، على مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب، تدعو إلى الامتناع طوعا عن استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. ونشجع كل الدول الأعضاء التي لم تؤيد هذه المبادرة بعد على أن تفعل ذلك.

ودور المحكمة الجنائية الدولية حيوي لإنهاء الإفلات من العقاب وتقديم الجناة إلى العدالة عندما لا تكون الآليات الوطنية للمساءلة الجنائية متاحة أو غير مرضية. ولمجلس الأمن دور خاص بموجب نظام روما الأساسي، إذ يمكنه أن يُحيل إلى المحكمة حالات تشمل أطرافاً من غير الدول من أجل مساءلة الجناة. وبالنظر إلى الدور المتميز للمجلس في نظام روما الأساسي، ينبغي للمجلس أن يستخدم سلطة الإحالة بطريقة متسقة لضمان المساءلة والعدالة عند الاقتضاء. وعموما، ينبغي للمجلس أيضاً أن يهدف إلى مزيد من التواصل الواضح من أجل بيان عمله بوضوح للعالم الخارجي.

ونود أن نختتم بالدعوة إلى أكمل تنفيذ ممكن للتدابير القائمة والمحسنة بما من شأنه زيادة تعزيز أساليب عمل المجلس، بغية ضمان عدم الانتكاس.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم بشأن مسألة ذات أهمية واهتمام لأعضاء الأمم المتحدة كافة. كما أشكر السيد إيان مارتن على إحاطته الاعلامية.

بما إن مجلس الأمن هو جهاز الأمم المتحدة المكلف بصون السلم والأمن الدوليين نيابة عن مجتمع الأمم، فإن عمله والطريقة التي يختارها لتنظيمه مسألة تهم الجميع. وصرح أساليب عمل المجلس يقوم على أساس النظام الداخلي الذي يظل مؤقتا حتى بعد مرور ٧٠ عاماً على اعتماده، وعلى أساس سلسلة من المذكرات الرئاسية شبه الرسمية. ولذلك، فإن المجال غني من حيث الفرص لتقديم اقتراحات عملية للتحسين. ولكنني سأركز على الساحة المهملة حتى الآن ولكن المتنامية المتمثلة في عمل الأجهزة المتصلة بالجزاءات التابعة لمجلس الأمن.

هناك ١٤ من لجان الجزاءات المنشأة بموجب قرارات مختلفة للمجلس. واستنادا إلى السلطة المفوضة من المجلس، تؤدي تلك اللجان مهام المجلس من حيث تسمية الأفراد والكيانات والمؤسسات التي تعتبر تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وإجمالا، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أدرجت تلك اللجان ما مجموعه ٦٧٨ فرداً و٣٨٥ كياناً رهنا بجزاءات الأمم المتحدة المحددة الأهداف والتدابير التقييدية مثل تجميد الأصول وحظر السفر وحظر الأسلحة. ومن حيث الأرقام، يتجاوز عدد تلك القرارات بكثير عدد القرارات التي توصل إليها مجلس الأمن في الجلسات المفتوحة خلال الفترة نفسها. وقد صدر هذا العدد الكبير من القرارات عن لجان الجزاءات التي تضم ممثلين عن أعضاء المجلس يقررون بالنيابة عن المجلس. وتعد هذه القرارات ملزمة للدول الأعضاء.

غير أن كل تلك القرارات تتخذها لجان الجزاءات دون معرفة الجمهور العام بما يجري أو تفسير للمعطيات التي تدخل في عملية صنع القرار. وقد يبدو لنا أن هذه اللجان تمثل العالم الخفي للمجلس، وأنها تعمل وفقاً لأساليب تختلف عن أساليب صنع القرار العادية في المجلس. وعلى سبيل المثال، يمكن، من الناحية العملية، تعليق قرارات لجان الجزاءات أو منعها من قبل أي عضو من أعضاء اللجان الخمسة عشر. وفي حين أن صنع القرارات في مجلس الأمن يقوم على أحكام محددة بوضوح منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي النظام الداخلي المؤقت، ففي حالة هذا العالم الخفي، فإن كل وأي عضو من أعضاء المجلس يتمتع الآن فعلياً بحق النقض في صنع القرار.

والأسوأ من ذلك أن لا أحد خلاف أعضاء هذا العالم الخفي يدرك استخدام حق النقض لدى اتخاذ قرار إحالة إلى أي من لجان الجزاءات. والأثر الفعلي لذلك النقض المجهول أنه يمارس من دون الإعلان على الملأ عن الاقتراح الذي تم تجميده. وبالإضافة إلى ذلك، لا يقدم أي سبب منطقي للنقض المجهول لأي اقتراح. وخلافا لما يحدث في مجلس الأمن، حيث يمارس حق النقض في الجلسات العلنية وتذاع التعليلات علانية، أما في العالم السفلي فلا توجد مثل هذه الممارسة؛ وفي الواقع، فإن مبدأي السرية والإجماع يسودان.

وهذا ليس الفرق الوحيد بين أساليب عمل العالم الخفي للمجلس والاجتماعات الرسمية للمجلس. وليس هناك من غير أعضاء المجلس من هم على بينة من مجموع عدد القرارات التي اتخذتها لجان الجزاءات. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٧، وحسب تقديراتنا، أدرجت لجان الجزاءات ٥٣ فرداً و ١٩ كياناً إضافياً في قوائمها. ومع ذلك، فإن عدد الأشخاص الآخرين الذين جرى النظر في أمرهم، ولكن تقرر تعليق إدراجهم في القائمة أو منعه ليس متاحا في المحضر ولا يعلن عنه.

إن الأساس المنطقي لاستخدام حق النقض مجهول المصدر لا يفسر على الإطلاق أمام عموم الدول الأعضاء.

وبالرغم من أن الممثل الدائم لكازاخستان – سلفكم الذي ترأس مجلس الأمن الشهر الماضي، السيد الرئيس – قد حدد المعايير الرفيعة للشفافية من خلال إصدار بيانات صحفية عقب كل مشاورات يعقدها المجلس، فإن تلك الممارسة غير متعارف عليها داخل لجان الجزاءات. إن التحديات المتعلقة بأساليب عمل لجان الجزاءات لا تتعلق بالشفافية والمساءلة فحسب، بل بتنوع الآليات لاستعراض عملية صنع القرار في حالات الاختلاف فيما بين الأعضاء. فعلى سبيل المثال، إن تعذر التوصل إلى توافق في الآراء عقب المشاورات، تنص لجنتان على أنه يجوز للعضو المعني أن يحيل المسألة إلى مجلس الأمن؛ وفي أربع لجان أخرى، يجوز أن يحيل الرئيس المسألة إلى مجلس الأمن؛ وفي ست لجان أخرى، يجوز إحالة المسألة إلى مجلس الأمن، دون تحديد الجهة التي تحيلها؛ وفي إحدى اللجان الأخرى، يجوز أن تحال المسألة إلى مجلس الأمن من جانب الرئيس أو عضو اللجنة المعني؛ وفي لجنة أخيرة، لم نجد أي خيار صريح لإحالة المسألة

إلى المجلس. والاختلافات لا تنتهي عند هذا الحد. فبينما تعمل ١٣ من لجان الجزاءات بدون الحاجة إلى أمين المظالم ليقدم توصيات بشأن عملية الاستعراض، تنص لجنة جزاءات محددة على ضرورة وجود أمين مظالم.

ومن الواضح أنه من الضروري أن يعالج المجلس أوجه الخلل في أساليب عمل لجان الجزاءات التابعة له. فهي لا تؤثر على كفاءة ومصداقية عمل المجلس فحسب، بل على عمل العضوية الأوسع نطاقا، التي يتعين عليها تنفيذ قرارات المجلس. ومن هذا المنطلق، دعا بلدي، إلى جانب الكثير من البلدان الأخرى، إلى إصلاح تشكيل مجلس الأمن وأساليب عمله. وإلى أن يحدث ذلك، نود أن نوضح أننا لا نحلم بما هو مثالي وخيالي ولا نعتقد أن الحالة الراهنة حالة بائسة. وهدفنا في الإشارة إلى هذه المسائل هو الانتقال من الوضع الراهن إلى مرحلة قد نطلق عليها مرحلة التوافق مع ما هو مثالي – حالة نصبو فيها لغد أفضل من أمس حتى وإن كان أفضل قليلا. ونأمل في أن تفضي هذه المناقشة، سيدي الرئيس، وما أضفته إلى العمل الذي اضطلع به سلفكم كرئيس للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى إلى مجلس مثالي يسعى كل يوم لجعل أساليب عمله أفضل مما كانت عليه في السابق ولو قليلا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد لوبير (سويسرا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. كما أود أن أشكر السيد إيان مارتن، المدير التنفيذي لهيئة الإبلاغ عن أعمال المجلس على إحاطته الإعلامية الممتازة التي قدمها صباح اليوم. ونحن ممتنون له ولفريقه على العمل الذي يقومون به فيما يتعلق بالموضوع الذي نناقشه.

إنني أتكلم باسم مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. وكما يعلم الكثيرون هنا، فإننا مجموعة تتألف من ٢٥ من الدول الأعضاء من كل منطقة. وهدفنا هو التشجيع على تحسين أساليب العمل في هيئات الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن.

إن أساليب عمل مجلس الأمن كانت موضوعا للمناقشة تقريبا منذ إنشاء الأمم المتحدة والمجلس ذاته. وعلى مر الأعوام، أحرز بعض التقدم. وفي الآونة الأخيرة، منحنا اعتماد مذكرة رئيس مجلس الأمن في آب/أغسطس الماضي (S/2017/507، المرفق)، بعد عملية تنقيح قادتها اليابان بنجاح، لمحة عامة متسقة عن الممارسات وأساليب العمل التي جرى مناقشتها حتى الآن. ولكن يجب علينا أن نعترف بأن التقدم العام كان بطيئا وأن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه كان متباينا. وبغية ضمان فعالية وسمعة المجلس والأمم المتحدة عموما، وللحصول على دعم أعضاء الأمم المتحدة الأوسع نطاقا لقرارات مجلس الأمن، نعتقد أنه من الأهمية بمكان تنفيذ هذه الممارسات على نحو متسق وعدم التراجع عن القرارات والالتزامات السابقة. وأود اليوم أن أسلط الضوء على أربعة مجالات تود مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية أن ترى فيها تحسينات محددة.

المسألة الأولى تتعلق بتمكين الأعضاء الـ ١٠ المنتخبين في المجلس من المشاركة بصورة كامل في جميع أعماله. ونشجع جميع التدابير الرامية إلى إشراك الأعضاء غير الدائمين في مرحلة مبكرة من أعمال المجلس وضمان استمرارية ذلك. وفي ذلك الصدد، نرحب بأنه في العامين الماضيين، اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر، تم دعوة الأعضاء الجدد لحضور جلسات مجلس الأمن المغلقة ومشاوراته. كما نرحب ونشجع مشاركة الأعضاء المنتخبين النشطة في الجلسات الختامية والإحاطات التفاعلية بشأن العمل الشهري للمجلس. لكن هناك المزيد مما يمكن عمله لكفالة إمكانية وصولهم لأكبر قدر ممكن من الموارد والوثائق في مرحلة مبكرة. وعلاوة على ذلك، التنسيق بين الأعضاء المنتخبين حديثا مع كل من الأعضاء المنتهية ولايتهم والأعضاء المستمرين في المجلس لمدة سنة أخرى أمر ضروري لكفالة وحدة واتساق أعمال مجلس الأمن.

ثانيا، ممارسات تقديم المجلس لمشاريع القرارات واتخاذه للقرارات تتطلب بعض الاهتمام. وبافتراض استمرا نظام القيام على الصياغة، يجب تمكين الأعضاء المنتخبين من المشاركة بنشاط في جميع المسائل، بما في ذلك تلك التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لهم وحيثما يتمتعون بخبرة خاصة. ويجب تكليف الأعضاء المنتخبين بالمزيد من مهام القيام على الصياغة. وثمة سبيل آخر لكفالة ذلك وهو زيادة استخدام المشاركة في القيام على الصياغة، ونشجع أعضاء المجلس على المشاركة في مناقشة تحديد توزيع مهام القيام على الصياغة والمشاركة في القيام على الصياغة. وفيما يتعلق بصنع القرار، تؤكد المذكرة المنقحة ٥٠٧ أهمية عقد جولة واحدة على الأقل من المشاورات مع جميع أعضاء المجلس بشأن مشاريع القرارات قبل اتخاذها. وهذا أمر بالغ الأهمية لكفالة إتاحة الفرصة لجميع الأعضاء للتحاور والوفاء بالمسؤولية المناطة بهم من جانب العضوية الأوسع نطاقا.

ثالثا، تؤمن المجموعة إيمانا راسخا بأن سيادة القانون يجب أن تطبق داخل الأمم المتحدة وكذلك خارجها، ولا سيما في الحالات التي تؤثر فيها إجراءات الأمم المتحدة تأثيرا مباشرا على حقوق الأفراد. ويجب أن تتولى الأمم المتحدة بصفة عامة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، قيادة تلك العملية في ذلك الصدد. إن القرار ١٩٠٤ (٢٠٠٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الذي أنشأ مكتب أمين المظالم للجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، كان خطوة هامة إلى الأمام في تحسين نزاهة وشفافية نظم الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتعزيز سيادة القانون في تنفيذ قرارات المجلس. ونحث مجلس الأمن بقوة على استكمال إجراءات التعيين لمنصب أمين المظالم، الذي ظل شاغرا منذ آب/أغسطس من العام الماضي، دون المزيد من التأخير. وندعوه أيضا إلى تمديد ولاية أمين المظالم، التي خضعت لمزيد من التحسين في الوقت نفسه، لتشمل نظم الجزاءات الأخرى.

رابعا، إن علاقة المجلس مع الدول الأعضاء والهيئات الأخرى كانت من المجالات التي سرنا أن ننوه بشأنها ببعض التطورات الإيجابية التي تحققت على مر الأعوام. فالمجلس الآن على سبيل المثال يتفاعل بشكل منتظم مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ولجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية للمجلس. ونلاحظ أيضا اتجاها يختار أعضاء المجلس بموجبه التكلم في الجلسات المفتوحة على نحو أكثر تواترا، مما يسهم في زيادة الشفافية. وبينما توجد حالات أو مراحل للمداولات بشأن بعض البنود تتطلب عقد جلسات أو مشاورات مغلقة، نشجع أعضاء المجلس على عقد جلسات مفتوحة كلما أمكن ذلك والتفاعل مع الدول الأعضاء والهيئات الأخرى وممثلي المجتمع المدني الذين يمكنهم تقديم مشورة مفيدة إلى المجلس. والتفاعل الوثيق ضروري أيضا إذا أردنا تجنب الحالات التي يجد مجلس الأمن نفسه بعيدا كل البعد عن العضوية الأوسع نطاقا بسبب أن استخدام حق النقض منعه من اتخاذ القرارات. وفي ذلك الصدد، تشجع المجموعة جميع الدول على الالتزام وتنفيذ مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في توجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة في وقت مبكر جدا من رئاستكم لمجلس الأمن ورئاستكم للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

إن أساليب عمل مجلس الأمن ينبغي أن تكون شفافة ومفهومة وواضحة بما يتيح مشاركة جميع الأطراف المعنية فيها مشاركة تامة. ومن الواضح أنّ العمل لا يسير دائما على هذا

النحو تماما. ولهذا السبب نعرب عن امتناننا لليابان التي قدمت لنا خدمة كبيرة بتوثيق التطورات والممارسات الناشئة بتنقيح المذكرة ٥٧ (S/2017/507) التي أُعتمدت في آب/أغسطس الماضي. والآن يتعلق الأمر بتنفيذ المذكرة ٥٠٧ كما قال العديد من المتكلمين الذين سبقوني. وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط بشأن كيفية تحسين التنفيذ على وجه التحديد.

الاقتراح الأول يتعلق بعملية تطوير أعمال مجلس الأمن. نرحب بأن يعمل الآن مجلس الأمن، في الصيغة الجديدة من المذكرة ٥٠٧، بتشجع أعضائه صراحة على المشاركة في الصياغة. فمن حيث المبدأ، يمكن لأي عضو في المجلس أن يشارك في هذا العمل. بيد أنه على الصعيد العملي لاتزال قائمة الدول المشاركة في الصياغة قصيرة جدا. ويحدونا الأمل في أن تظهر ممارسة أكثر شمولا، على النحو المنصوص عليه في المذكرة.

كما تم الإعراب عنه في المذكرة الجديدة، نتشاطر أيضا مع المجلس شواغله بأنه يتعين القيام بالمزيد من العمل لتحسين الانفتاح والمرونة في عملية الصياغة. ومع ذلك، فإن المقترحات الواردة في المذكرة في هذا الصدد تركز بالكامل على أعمال المجلس الداخلية. وهي موجهة إلى أعضائه فقط. ونود أن ندعو أعضاء المجلس إلى تجاوز تلك النقطة، وأن يطرحوا أفكارا تقدمية لتحسين إشراك أعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع في وقت مبكر من صياغة المقترحات لضمان المزيد من المشاركة والدعم من الدول غير الأعضاء في المجلس.

الاقتراح الثاني بشأن العلاقة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وبما أن المجلس يفوض على نحو متزايد ولايات عمليات حفظ السلام في بيئات عالية المخاطر، فإن الضرورة تتطلب، إجراء مشاورات تفاعلية في الوقيت المناسب بين المجلس والدول المساهمة بقوات والأمانة العامة. وفي هذا الصدد، تتضمن المذكرة المنقحة ٥٠٧ عددا من المقترحات، التي ينبغي أن تترجم إلى ممارسة ثابتة.

أما نقطتي الثالثة فتتصل بالعلاقة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. إن المذكرة المنقحة ٥٠٧ تعرض بالتفصيل العلاقة بين المجلس ولجنة بناء السلام بوصفها ”هيئة استشارية حكومية دولية“ وتلاحظ المذكرة اعتزام المجلس الطلب على نحو منتظم من لجنة بناء السلام تقديم مشورة محددة واستراتيجية وموجَّهة.

نحن مقتنعون بأنه ينبغي لنا توطيد الصلات بين الهيئتين لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الانتقال بسلاسة من الاستجابة للأزمات إلى بناء السلام في الأجل الطويل. لقد أُنتخبت ألمانيا مؤخرا لمنصب نائب رئيس لجنة بناء السلام. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الشركاء المعنيين لتعزيز الدور الاستشاري ي للجنة بناء السلام. فعلى سبيل المثال، ستكون هناك فكرة لدعوة رئيس لجنة بناء السلام والتشكيلات القُطرية المخصصة للمشاركة بانتظام في جلسات مجلس الأمن العلنية.

ختاما، أود أن أشدد على أن إحدى الأفكار التي ذكرها العديد من المتكلمين الذين سبقوني، وهي بالتحديد أنه يتعين الاستمرار في إصلاح أساليب العمل. من المهم جدا، ومن المناسب، أن يسير ذلك جنبا إلى جنب مع إدخال المزيد من الإصلاحات الأساسية، من قبيل إصلاح تكوين المجلس لكي يجسد بصورة أدق الحقائق السياسية الراهنة. ومع ذلك، من الواضح أن ذلك موضوع يحتاج إلى يوم آخر ومنتدى آخر.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيدة ستنير (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أولا أن أقول إنّ النرويج عضوا في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية وطبيعة الحال فإنها ملتزمة التزاما تاما بالبيان الذي أدلى به قبل قليل ممثل سويسرا. ويسرنا التقدم المطرد المحرز في أساليب عمل مجلس الأمن خلال العقد الماضي. ونود أن نشكر اليابان على جهودها الدؤوبة والمثمرة بوصفها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس

الأمن. ونرحب أيضا بأحدث طبعة لما يعرف باسم الكتاب الأخضر.

للإبقاء على الزخم في هذه العملية، يتعين أن يقوم مجلس الأمن باستمرار وبصورة دورية بإجراء مناقشات بناءة بشأن أساليب عمله. ونود أن نشكر الكويت على تنظيم هذه المناقشة السنوية العاشرة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن في مستهل عضويتها بصفتها عضوا منتخبا في مجلس الأمن. وبوسع الكويت التعويل على دعم وتعاون النرويج في رئاستها للفريق العامل غير الرسمي.

إننا ندرك الحاجة إلى إيجاد توازن بين الحصول على تأييد عموم أعضاء الأمم المتحدة، لتمكين المجلس من اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ونحن على قناعة بأن التنفيذ التام للتدابير المتفق عليها والموضحة في المذكرة S/2017/507 في تصريف الأعمال اليومية للمجلس سيكون حاسما في الحفاظ على ذلك التوازن. ومن هنا نهيب بجميع أعضاء مجلس الأمن أن يضعوا تلك التدابير موضع التنفيذ من دون تأخير.

ونرحب على وجه الخصوص بإشارة المذكرة إلى أهمية الاجتماعات الاستشارية السنوية المشتركة والحوارات غير الرسمية المعقودة مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي واعتزام مجلس الأمن التماس مشورة لجنة بناء السلام بانتظام.

مما أثلج صدورنا الشفافية والشمولية التي اُسترشد بها في عملية اختيار أمين عام جديد في السنة الماضية، والزخم من أجل إصلاح الأمم المتحدة الذي يعمل حاليا على تنشيط أعمال الأمانة العامة والدول الأعضاء، والجهود المبذولة حاليا لإصلاح مجلس الأمن. إن أمما متحدة مهمة وقوية تتطلب مجلس أأمن يتسم بالكفاءة والشفافية والشمولية لمواجهة التحديات الراهنة الماثلة أمام السلم والأمن الدوليين وتحسين أساليب الحكم على صعيد العالم.

يمكنني أن أؤكد للمجلس أن النرويج سوف تسهم في إقامة حوار بناء بين الدول الأعضاء بغية تحقيق مزيد من التقدم.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (إيران) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي بداية أن أهنئ دولة الكويت على توليها رئاسة مجلس الأمن وأن أعرب عن تقدير وفد بلدي لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. حقا أنه موضوع مثير للاهتمام لكي تجري مناقشته، وهو موضوع أضحى الآن لازما للمناقشة أكثر من أي وقت مضى من أجل دراسة وتحديد أساليب عملية وفعالة للتصدي التحديات الحقيقية التي تواجه السلام والأمن الدوليين.

ونظرا للمهلة المحددة، سأبرز النقاط التالية، التي تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة، وعند تنفيذها، يمكن تحسين أساليب عمل المجلس وزيادة فعاليته في الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية.

ينبغي أن يظل عقد الجلسات المغلقة والمشاورات غير الرسمية عند الحد الأدنى الممكن بحيث يصبح الاستثناء، وليس القاعدة. ينبغي أن يتفق إنشاء مجلس الأمن للهيئات الفرعية والآليات أو الصيغ مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة وعلاوة على ذلك، تقع على عاتق المجلس مسؤولية ضمان أن يعمل في حدود ولايته. فعلى سبيل المثال، هناك بعض الأنشطة التي تضطلع بها شعبة شؤون مجلس الأمن التي من الواضح أنها تقع خارج إطار تلك الأنشطة المبينة في المذكرة S/2016/44 الصادرة عن رئيس مجلس الأمن فيما يتعلق بالمهام بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). بينما يعارض الاضطلاع بالأنشطة المسندة إليه بموجب المذكرة نفسها. ورغم أننا وبعض أعضاء المجلس قد أبلغنا المجلس مرارا وتكرارا عن استمرار جوانب القصور تلك في تقارير الأمين العام في كل مرة يناقش فيها المجلس هذه المسألة.

لذلك يتعين أن تكون التقارير السنوية التي يقدمها مجلس الأمن إلى الجمعية العامة أكثر توضيحاً وشمولاً وأن تتسم بطابع

تحليلي أعمق. وينبغي أن تقيم تلك التقارير عمل المجلس، بما في ذلك الحالات التي لم يتخذ فيها المجلس إجراءات بشأنها. ولا بدّ من أن تشمل أيضا الآراء التي أعرب عنها الأعضاء خلال النظر في بنود جدول الأعمال. وفضلا عن ذلك، ندعو مجلس الأمن إلى تحديد الظروف التي يتم بموجبها اعتماد سائر الاستنتاجات سواء منها القرارات أو البيانات الرئاسية أو البيانات الصحفية أو أي عناصر أخرى تقدم للصحافة.

من هنا، عملا بالفقرة ١ من المادة ١٥ والفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي للمجلس أن يقدم تقارير خاصة إلى الجمعية العامة للنظر فيها.

غير أنه لا يفعل ذلك.

وينبغي للمجلس كفالة أن تكون تقييماته الشهرية شاملة وتحليلية. وقد تنظر الجمعية العامة في اقتراح بعض المعايير لإعداد مثل هذه التقييمات. وينبغي أن يراعي مجلس الأمن تماما توصيات الجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين تماشياً مع الفقرة ٢ من المادة ١١ من الميثاق؛ وينبغي للمجلس وقف محاولاته الرامية إلى إحالة المسائل المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مجلس الأمن وتعدّيه على المهام والسلطات المنوطة بالجمعية العامة.

ومن من المهم تماما بالنسبة لمصداقية مجلس الأمن أن يرفض النوايا لتحويله إلى أداة لتحقيق المصالح والمخططات السياسية الوطنية. وللأسف، فإن ذلك يحدث. إن العزم على استخدام المجلس كأداة لتحقيق أغراض أكثر خطورة قد اظهر بأقصى درجة من الوضوح في بيان ممثل الولايات المتحدة في اجتماع اللجنة الأمريكية للشؤون العامة الإسرائيلية في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٦:

”من الأهمية بمكان أن نستخدم المجلس من أجل المساعدة على تعبئة الرأي العام العالمي. ولكنني أود مع ذلك أن أؤكد لكم أننا لا نعتمد على مجلس الأمن كأداة وحيدة من مجموعة أدواتنا لمعالجة هذه المشكلة.“

ويبدو أن الإدارة الأمريكية الحالية هي الآن أكثر حماسا في اتباع هذا النمط المتهور والفاشل فيما يتعلق بمجلس الأمن باعتباره من مجموعة أدواته.

وقد حدث في كانون الثاني/يناير مثالان صارخان على هذا النهج. ففي ٥ كانون الثاني/يناير، ضغطت الولايات المتحدة من أجل عقد جلسة طارئة (انظر S/PV.8152) بشأن مسألة تخرج بشكل صارخ عن نطاق ولايتها. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، قامت بعثة الولايات المتحدة باستعراض في واشنطن العاصمة لتقديم بعض الأدلة الملفقة إلى أعضاء مجلس الأمن، مثل القذائف المدمرة، ولكنها لا تزال سليمة، التي قدمتها السعودية.

وهذه الأمثلة تشوه سمعة مجلس الأمن، ولا سيما عندما تشير إلى قائمة متزايدة من إخفاقات مجلس الأمن في اتخاذ إجراءات أدنى عندما يتعلق الأمر بمسائل حقيقية مثل الاحتلال الذي طال أمده للأرض الفلسطينية من جانب النظام الإسرائيلي، أو الحالات الإنسانية الأشد كارثية في اليمن بعد حرب دامت نحو ثلاث سنوات. إن إخفاقات المجلس تلك، والتي تعزى إلى النهج المعرقل من جانب الولايات المتحدة، هي مسألة تدعو إلى خيبة الأمل والإحباط بالنسبة للدبلوماسية المتعددة الأطراف.

وأخيرا، آمل أن تساعد هذه المناقشة المفتوحة على جعل المجلس أكثر ديمقراطية وتمثيلا وشفافية وخضوعا للمساءلة في جميع أنشطته ونهجه وإجراءاته، وعلى القيام بعمله بكفاءة وفعالية أكبر، وكذلك التركيز على مسؤوليته الحقيقية في صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل جنوب أفريقيا.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، ووفد بلدكم على توليكم رئاسة

مجلس الأمن لهذا الشهر. لا تزال مسألة أساليب عمل المجلس واحدة من أهم المسائل المعروضة على المجلس، من حيث صلتها بالطريقة التي يسعى بها المجلس إلى حل الأزمات التي تؤثر على العالم بأسره. ولذلك فإننا نرحب بهذه المناقشة المفتوحة التي تتماشى في حد ذاتها مع أحكام مذكرة الرئيس S/2017/507 التي تدعو إلى زيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في أعماله وإلى إيجاد الشفافية.

ومنذ 'نشاء المجلس، تم الطعن في تركيبته وعل وجه الخصوص لأنه ينيط بـ ١٥ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مسؤولية السعي إلى تحقيق وصون السلم والأمن بالنيابة عن ١٩٣ دولة. وعلاوة على ذلك، فإنه يسمح لخمسة فقط بمنع إحراز التقدم بشأن أي مسألة، وبالتالي تأمين مصالح طرف على حسابنا جميعا. ولكل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملابسات سياقية خاصة، واستعادة أو صون السلام في كل من دولنا و/أو مناطقنا يتطلب إدراكا ومراعاة للتعقيدات الخاصة التي ينطوي عليها ذلك. ولذلك، فإن الشفافية والشمولية لا تأتيان على سبيل المجاملة، بل كمسألة ضرورية إذا أريد للمجلس أن يكون فعالا.

وأحدث صيغة للمذكرة ٥٠٧، الصادرة عام ٢٠١٧، تتيح مواصلة تحسين عمل المجلس. ومع ذلك، فإن الاختبار ليس ما هو في المذكرة المفاهيمية نفسها، وإنما الاختبار هو ما إذا كان المجلس على استعداد لتنفيذ ما ورد فيها. وتؤكد جنوب أفريقيا على أن المذكرة ٥٠٧، وكذلك النظام الداخلي المؤقت للمجلس، ينبغي أن تصبحا دائمتين بحيث يمكن لهذا الجهاز أن يكون أكثر فعالية وخضوعا للمساءلة وقابلية للتنبؤ به، مع قواعد مفهومة جيدا. ونعتقد اعتقادا قويا أنه كلما تبادل المجلس المعلومات، وتشاور وتقبل الآراء من أولئك الذين لديهم علاقة بنزاع معين، غدا أكثر فاعلية وشفافية وقابلية للمساءلة. علاوة على ذلك، كلما أصبح المجلس أكثر استجابة، سيكون في وضع أفضل لمواجهة التحديات العالمية االتحديات التي يطرحها عالم أكثر تعقيدا باستمرار.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يشكر البرتغال والأرجنتين وأنغولا واليابان على عملهم الرائع في المضي بهذه المسألة قدما بوصفهم عملوا رؤساء للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ونرحب بتولي الكويت لهذا الدور، ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل لها في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي. وأود أن أسلط الضوء على أربعة اقتراحات عملية تعتقد جنوب أفريقيا أنها يمكن أن تساعد على تطوير مجلس أمن أكثر فعالية.

أولا، أود أن أرى تنفيذ الالتزام الوارد في المذكرة ٥٠٧ لإجراء مشاورات منتظمة والتنسيق بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة. وهذا ضروري بصفة خاصة عند النظر في تجديد الولايات. وتشكل هذه المشاورات آليات حيوية لضمان أن تسترشد ولايات حفظ السلام بمعرفة الحقائق على أرض الواقع بالنسبة البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وأن تكون التوقعات واقعية ومفهومة جيدا. وهذه المشاورات هامة أيضا طوال دورة حياة البعثة، وكذلك في مرحلة التخطيط والمرحلة الانتقالية.

ثانيا، إن أهمية الاجتماعات الاستشارية السنوية المشتركة والحوارات غير الرسمية المعقودة مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أمر أساسي. وقد دأب المجلس على مواصلة توسيع نطاق المشاورات والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، على النحو المبين في المذكرة ٥٠٧، وتعهد بدعوة المنظمات ذات الصلة إلى المشاركة في جلسات المجلس العلنية والخاصة، عند الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، يلتزم المجلس، في المذكرة ٥٠٧، بمواصلة إجراء مشاورات غير رسمية مع المنظمات الإقليمية عند صياغة وثائق من بينها القرارات والبيانات الرئاسية والبيانات الصحفية، حسب الاقتضاء.

ولدى الاتحاد الأفريقي والهيئات الإقليمية الأخرى ميزة نسبية تتمثل في الفهم الدقيق لمناطقهم الخاصة والقدرة على الاستجابة بسرعة للأزمات حال حدوثها. وينبغي لنا أن نتجنب أي ممارسة يكون فيها المجلس انتقائيا في نهجه، والعلاقات مع الهيئات الإقليمية لا تستخدم إلا في أوقات الملاءمة السياسية. ويمكن بالتالي تعزيز الصيغة الواردة في المذكرة ٥٠٧ للتأكيد على ضرورة هذا التعاون في ضوء قرارات المجلس، مثل القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢)، الذي اعتمد بعد صدور المذكرة ٥٠٧، التي توفر مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن أن تكفل الاتساق الاستراتيجي.

وعليه، فإننا نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على زيادة جهوده من أجل تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على جبهات عديدة بغية التعامل مع المسائل المتعلقة بالسلام والأمن.

ثالثا، تشدد جنوب أفريقيا على ضرورة تحسين العلاقة بين المجلس ولجنة بناء السلام. فلجنة بناء السلام، بصفتها الاستشارية، هي بمثابة منبر يسهم في تحسين التنسيق والتماسك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجهات الفاعلة الدولية الأخرى في مجالات الحفاظ على السلام في أفريقيا والحيلولة دون انزلاق المنطقة مرة أخرى إلى النزاع. ونعتقد أيضا أنه يمكن للمجلس أن يفعل المزيد للاستفادة من خبرات لجنة بناء السلام، لا سيما أثناء تجديد ولايات البعثات.

رابعا، في المذكرة ٥٠٧، يلتزم مجلس الأمن بالتماس آراء الدول الأعضاء التي تكون أطرافا في نزاع ما و/أو آراء الأطراف الأخرى المهتمة والمتضررة. ويجب تطبيق ذلك الالتزام بشكل موحد. ولذلك، فإن من الضروري للمجلس، من حيث المبدأ، التشاور على الدوام مع جميع الأطراف المعنية في نزاع ما قبل إجراء مداولات بشأن المسألة للتأكد من توفر جميع الحقائق ذات الصلة لديه.

في الختام، وبينما نؤيد تماما تنفيذ أساليب العمل التي تحسن الشمول والشفافية في عمل المجلس، فإن تلك التغيرات التدريجية غير ذات جدوى لمعالجة المشاكل الهيكلية للمجلس. وفي حين لا تزال ظروف تاريخية عفا عليها الزمن تحدد عضوية المجلس وحق النقض، لن يحول إجراء أي عدد من التغييرات في أساليب عمله دون أن تعرقل مصالح القلة جهود صون وتحقيق السلام والرخاء للجميع. وهناك حاجة إلى إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن. وهدف البلدان الأفريقية هو أن تُمثل تمثيلا كاملا في جميع أجهزة صنع القرار في الأمم المتحدة، لا سيما في مجلس الأمن. ولذلك، يجب أن نشدد على الحاجة الأساسية لإصلاح مجلس الأمن على نحو عاجل إذا أردنا أن نتجنب مواصلة تقويض شرعية ومصداقية هذا الجهاز، وكذلك فعاليته في نهاية المطاف في عالم مختلف للغاية عن ذاك الذي كان قائما عندما تأسست الأمم المتحدة قبل أكثر من ٧٠ عاما.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين.

السيدة مارتينيك (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): تشكر الأرجنتين الرئاسة الكويتية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع ما برحت الأرجنتين تهتم به للغاية. كما نشكر السيد إيان مارتن على إحاطته القيمة، وكذلك الوفد الياباني على العمل الممتاز الذي أنجزه خلال رئاسته مؤخرا للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، والذي أفضى إلى اعتماد مذكرة الرئيس الشاملة جدا S/2017/507 بشأن أساليب عمل المجلس.

وفي هذا الصدد، فإننا نتفق مع القائلين بأن المذكرة الجديدة أداة قيمة لزيادة الشفافية والشمول والكفاءة في المجلس وأنها أيضا نص متوازن يمكن أن يكون دليلا مفيدا لاعتماد أفضل التدابير أو الممارسات في ما يتعلق بأساليب عمله. ونسلط الضوء، من بين عناصر المذكرة الجديدة، على إشارتها إلى نية أعضاء المجلس

طلب المشورة من خبراء لجنة بناء السلام ودراستها والاستفادة منها بصورة منتظمة.

لقد دعت الأرجنتين تاريخيا إلى ضرورة بذل جهود مستمرة لتحسين الشفافية والشمول والانفتاح والديمقراطية والكفاءة في أعمال مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نسترشد بقناعتنا بأن المجلس يمكنه بل وينبغي له، دون إضعاف فعالية عملية صنع القرار، أن يكون أكثر شفافية وديمقراطية في علاقته مع عموم أعضاء الأمم المتحدة.

ومن الجدير بالذكر أن الأرجنتين هي التي سعت جاهدة، خلال فترة رئاستها لمجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠٠٠، من أجل اعتماد مذكرة لرئيس مجلس الأمن، تم بموجبها توجيه الدعوة للأعضاء المنتخبين حديثا للمشاركة في المشاورات غير الرسمية بصفة مراقبين خلال فترة الشهر السابق على بدء مدتهم بصفتهم أعضاء منتخبين في هذا الجهاز. وما فتئت الأرجنتين، خلال مدة عضويتها ٢٠٠٥-٢٠٠٦، تعزز وتدعم أيضا مختلف المبادرات التي تهدف إلى تحقيق المزيد من الشفافية في المجلس وزيادة إمكانية وصول الدول الأعضاء إليه.

وخلال رئاسة الأرجنتين الأخيرة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى - وهو منصب شغلته الأرجنتين خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤- اعتُمدت العديد من المذكرات الرئاسية بشأن مواضيع مثل المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والحوار مع البلدان غير الأعضاء في المجلس والهيئات الأخرى ومشاركة أعضاء المجلس في صياغة وثائق المجلس وتوسيع نطاق مسؤوليتهم عن الصياغة واستمرارية عمل الهيئات الفرعية، من بين أمور أخرى.

وترى الأرجنتين ضرورة الوقوف بشكل دوري على تنفيذ المذكرة S/2017/507 وسائر المذكرات ذات الصلة وتحديد الممارسات الناجحة وأوجه القصور المحتملة والنظر في إدخال التعديلات اللازمة. وفي هذا الصدد، تحث الأرجنتين الفريق العامل غير الرسمي على مواصلة العمل بغية صياغة وثيقة شاملة موحدة، وذلك لدمج وتبسيط جميع القرارات المتعلقة بأساليب العمل.

إن دخول المجلس في حوار مع الهيئات، سواء كانت داخل أو خارج منظومة الأمم المتحدة، أمر أساسي للاضطلاع بمهامه. ومن بين الهيئات المذكورة في المذكرة S/2013/515، التي اعتُمدت أثناء الرئاسة الأرجنتينية، لجنة بناء السلام والمحكمة الجنائية الدولية ووكالات المساعدة الإنسانية. فمجلس الأمن يتحمل مسؤوليات عديدة. وللاضطلاع بها، من الضروري أن يكون هناك بعض التنسيق مع أصحاب المصلحة الآخرين. ولكن الأرجنتين لا تشجع قيام مجلس الأمن، الذي تتمثل مهمته في صون السلم والأمن الدوليين، بالاستيلاء على الوظائف المناطة بهيئات أخرى.

ومن بين المسائل التي لم يحرز المجلس بشأنها تقدما ملموسا مسألة الإجراءات القانونية الواجبة في لجان الجزاءات التابعة للمجلس. وتؤيد الأرجنتين التوسع في إنشاء مكتب لأمين المظالم في كل لجنة من لجان الجزاءات التابعة للمجلس. والمسألة الأخرى المتصلة بهذا الصدد هي متابعة الحالات التي يحيلها مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية. فالمجلس يتلقى بشكل دوري التقارير المطلوبة من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وفقا لقراراته، ولكنه لا يتخذ أي إجراء بناء على ذلك، حتى في الحالات التي تقدم فيها المحكمة تقارير تفيد بأنها لم تحصل على التعاون المطلوب بموجب قرارات المجلس. وتشترك المسألتان في قدرتهما على التأثير على مصداقية مجلس الأمن إن لم تتم معالجتهما على وجه السرعة.

وأخيرا، نؤكد مجددا أن ثقافة صنع القرار في المجلس وفعالية أدائه هما على المحك في تحسين أساليب عمل المجلس. ولا يزال من بين الأهداف الهامة التي يؤيدها بلدي مهمة الاستعراض والتحديث، استجابة لمطالبة المجتمع الدولي بإضفاء الطابع

الديمقراطي على المجلس وزيادة شموله وشفافيته وقابليته للمساءلة. وتؤكد الأرجنتين مجددا وتتعهد ببذل قصارى جهدها لمواصلة الإسهام في تلك العملية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيا أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. في سياق المداولات بشأن هذا الموضوع، ينبغي لنا دائما أن نأخذ في الاعتبار أن مجلس الأمن يتصرف بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولذلك، فإن أساليب عمل مجلس الأمن هي مسألة تهم جميع أعضاء الأمم المتحدة.

وقد نتجت التحديات الكثيرة التي تواجه تحسين أداء المنظمة عن انعدام الشفافية والمساءلة والفعالية والديمقراطية في مجلس الأمن. وأساليب عمل المجلس في صميم أوجه القصور هذه التي تؤثر تأثيرا مباشرا على الالتزامات البالغة الأهمية للأمم المتحدة ككل.

ما زلنا مقتنعين بأنه إذا أبدى المجلس المزيد من الشفافية في اضطلاعه بعمله، سيكون أكثر مساءلة. وكلما تبادل المزيد من المعلومات، وأجرى المزيد من المشاورات وتقبل الإسهامات، سيصبح أكثر فعالية. وعلاوة على ذلك، كلما كان المجلس أكثر استجابة لأعضاء الأمم المتحدة سيكون أقدر على مواجهة تحديات عالم متزايد التعقيد. وسيكون من الصعب القول إننا وصلنا إلى هذه النقطة.

ونسلم بأنه تم إحراز بعض التقدم في السنوات القليلة الماضية في تحسين أساليب عمل المجلس. ويتناول جزء كبير من المذكرة ٥٠٧ السُبل التي يخاطب بها المجلس العالم الخارجي ومدى المعلومات المتاحة عن المجلس والتي يمكن الوصول إليها. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال للتحسين من حيث تقديم المزيد من الإحاطات الإعلامية وإتاحة مشاريع القرارات والبيانات الرئاسية، وبالتأكيد يقتضي الأمر تقليص تواتر الجلسات المغلقة من أجل التفاعل المجدي. ومن الضروري أيضا زيادة الشفافية في عمل الأجهزة الفرعية لمجلس الأمن التي ينبغي تشجيعها على مواصلة التفاعل مع أعضاء الأمم المتحدة. وينبغي للمجلس ألا يفوت الفرص للحصول على آراء الدول غير الأعضاء في المجلس.

ثمة تحسن آخر يتمثل في إدماج منع نشوب الصراعات في جدول أعمال مجلس الأمن. وهناك توافق واسع في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن ضرورة تعزيز جهودنا بشأن الوقاية، بما في ذلك من خلال جهود الوساطة. من الحيوي تعزيز دور مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات باستخدام أفضل الأدوات المتاحة له لمنع نشوب الصراعات. ولتحقيق ذلك، يتعين على المجلس أن يكون قادرا على التصرف بطريقة مستنيرة. وتكشف التجربة الحالية أن المجلس غالبا ما يجد نفسه في أحيان كثيرة يتصدى للأزمات على نحو متزايد مصعِّداً الوسائل المتاحة له حسب تدهور الأوضاع.

إن استخدام حق النقض، كما ثبت يعيق الدور المهم جدا للمجلس في حالات معينة، لا سيما في المراحل المبكرة من النزاع. ونعتقد أنه يمكن تحقيق نتائج أفضل ومنع المزيد من المآسي الإنسانية إذا ما استخدمت الأدوات المتاحة للمجلس في وقت مبكر ودون اللجوء إلى استخدام حق النقض كأداة للنهوض بالمصالح الوطنية. وبهذه الطريقة، نرى أن أعمال المجلس تكمل ما تقوم به أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وعليه أن يبقى متآزرا معها.

غني عن القول إن من المهم جدا تحسين التنسيق بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة، وكذلك مع لجنة بناء السلام. إن زيادة التفاعل مع المنظمات الإقليمية، وكذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة تسهم بلا شك في فعالية المجلس.

أخيرا، أود أن أشدد على أننا نعتبر مسألة أساليب العمل أحد مكونات الخطة الأوسع لإصلاح مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، نؤمن إيماننا راسخا بأن تحديث أساليب عمل المجلس لا يمكن أن يكون بديلا عن الانخراط في المزيد من المحادثات الموضوعية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ويجب أن نواصل السعي للتوصل إلى حل بنّاء من خلال تحديد قاسم مشترك لتوجيه المناقشة بشأن إصلاح جدول أعمال المجلس. لن أخوض هنا في تفاصيل موقفنا حيال هذه المسألة لأنني أوضحت هذا الموقف خلال المفاوضات الحكومية الدولية في الأسبوع الماضي بالإضافة إلى الملاحظات التي أدلت بها مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على أننا نتطلع إلى الإسهام البناء في النقاش بشأن تحسين أساليب العمل المُتبعة في المجلس. فمن شأن زيادة الشفافية والفعالية أن تزيد من تعزيز شرعية هذه الهيئة في أعين جميع الدول الأعضاء. وهذا، بدوره، لن يؤدي إلا إلى تعزيز دور المجلس في صون السلم والأمن الدوليين، مما يعود بالنفع علينا جميعا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ويرحب وفدي أيضا بتولي الكويت رئاسة الفريق العامل غير الرسمي لمجلس الأمن المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

نقر جميعا بأن المجلس لكي يتصدى للتحديات المتزايدة التعقيد والمتداخلة والمترابطة للسلم والأمن العالميين، يجب عليه ا أن يصبح أكثر خضوعا للمساءلة وأن يتسم بالمزيد من الشمولية والشفافية والفعالية، تلك حتمية تتطلب وتستحق التحسين المستمر في أساليب عمله.

تتناول المذكرة الرئاسية S/2017/507، الصادرة في آب/ أغسطس ٢٠١٧ أن تكون ممارسة المجلس بطريقة شاملة. وينبغي أن يظل تركيزنا منصبا على التنفيذ الفعال والمتسق للتدابير المحددة في تلك المذكرة.

في هذا الصدد، أود أن أبرز أربع نقاط رئيسية وتقديم أربعة اقتراحات رئيسية.

أولا، من المهم جدا تعزيز انخراط المجلس مع العضوية الأوسع للأمم المتحدة. إذ لدينا جميعا مصلحة في صون السلم والأمن الدوليين. ومن ثمّ يجب زيادة عدد ومعدل الجلسات المفتوحة التي يعقدها المجلس.

وبالمثل، ينبغي ن ضمان المشاركة المجدية للدول التي لديها مصلحة مشروعة في مداولات المجلس طوال عملية صنع القرار. وهذا يصدق بشكل خاص على البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، ومن الجدير ذكره هنا أن باكستان تؤدي في ذلك الشأن دورا قياديا وأكثر استمرارية.

وبينما نشعر بالتشجيع بعد أن اطلعنا على قسم منفصل في المذكرة المنقحة بشأن المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، فمن الضروري كذلك أن تتعدى شراكة المجلس الفعالة مع البلدان المساهمة بقوات بما يتجاوز مجرد الجوانب التنفيذية لولاية ما لتشمل اتخاذ القرارات، ووضع السياسات، وإنشاء الولايات. ولا يزال تنفيذ المذكرة S/2013/630 هاما في هذا الصدد.

قاد بلدي بالاشتراك مع المملكة المتحدة، مشاورات غير رسمية للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بشأن التعاون الثلاثي. وسوف يجري الآن النظر في التوصيات المنبثقة عن هذه المشاورات خلال الاجتماع المقبل للجنة الخاصة، ونحن على ثقة بأنها ستكون نقطة انطلاق في جهودنا الرامية إلى تحسين وتعزيز الآليات الثلاثية الحالية.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يكون أكثر شفافية وتوازنا في عمل هيئاته الفرعية. ويتعين أن يحصل الأعضاء المنتخبين على تمثيل أكثر عدلا في هذه الأجهزة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لهم أيضا أن يضطلعوا بدور أكبر في صياغة النصوص بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس.

وفي السياق نفسه، وكما قال زملاء آخرون هذا الصباح، لا يوجد أي مبرر لحصر نطاق مهام أمينة المظالم في لجنة واحدة فقط من لجان الجزاءات. ولذا ينبغي لولاية أمينة المظالم للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة، وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات أن تشمل لجان أخرى.

ثالثا، نرى بأنه ينبغي للمجلس أن يعتمد بدرجة أكبر على الوسائل الدبلوماسية والتسوية السلمية للمنازعات بموجب الفصل السادس من الميثاق. وبكل تأكيد أن تحسين استخدام المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بموجب الفصل الثامن من الميثاق أن يساعد في ذلك الصدد.

إن الاعتماد المتزايد على الفصل السابع يمكن أن يؤدي إلى الجمود وفي بعض الأحيان إلى تقليص التركيز على الدبلوماسية، ومن البديهي أنه أمر غير مرغوب فيه. فقبل الإذن باتخاذ الإجراءات بموجب الفصل السابع من الميثاق، ينبغي للمجلس أن يكفل اللجوء إلى استنفاد جميع الوسائل السلمية وأن يظل هذا الأمر الملاذ الأخير.

رابعا، ما من شيئ يقوض مصداقية المجلس أكثر من الانتقائية في تنفيذ قراراته. ولذلك ينبغي للمجلس أن يستعرض دوريا تنفيذ قراراته، لا سيما بشأن المسائل الطويلة الأمد مثل النزاع على جامو وكشمير. إن عدم تنفيذ قرارته لا يقوض سمعة المجلس في العالم فحسب بل أيضا صورة الأمم المتحدة وسمعتها.

لقد قامت باكستان في آخر عضوية لها في مجلس الأمن قبل بضع سنوات بإعادة عقد الجلسات الختامية التي أصبحت الآن هي القاعدة. وقدمت باكستان أيضا مقترحات محددة بشأن تعزيز الاتصالات داخل المجلس، ونظمت اجتماعات على غرار صيغة آريا. وقد اتخذت هذه الخطوات لزيادة الانفتاح والشفافية في عمل المجلس.

لسنا وحدنا في هذا المسعي. فعلى مر السنين، قامت مجموعة مختارة من أعضاء المجلس بقيادة الحملة لإدخال تحسينات على أساليب عمله. وهناك في الواقع علاقة وطيدة بين طبيعة عضوية المجلس والشعور بالحاجة إلى جعل المجلس أكثر انفتاحا وشفافية. وهذه الصلة تسمى ”المساءلة“.

لذلك، أفضل طريقة لتعزيز الطابع الديمقراطي والتمثيلي للمجلس هي تقوية هذا النمط من المساءلة وعدم تأييد أي إجراءات من شأنها أن تقوض أو تلغي هذه المُثل.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة إستونيا.

السيدة ليندا (إستونيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم.

إننا نعرب أيضا عن بالغ شكرنا للسيد مارتن على إحاطته الإعلامية ولفريقه على تفانيهما.

وتؤيد إستونيا، بوصفها عضوا في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، تماما البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا في وقت سابق اليوم. وكانت إستونيا، مع كوستاريكا، في طليعة مجموعة البلدان المدافعة عن قضايا الشفافية في الفريق. ولذلك أود أن أشدد على بضع نقاط بشأن هذا الموضوع.

لا يمكن لإستونيا أن تتكلم من تجربة مباشرة عن العمل اليومي المعقّد لمجلس الأمن، لأننا لم نكن أبدا عضوا في المجلس. ولكننا نؤمن حقا بالأثر الإيجابي لعمليات مفتوحة وشاملة للجميع. وعلاوة على ذلك، وكما تم التعبير عن ذلك بالفعل في

الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي هو زيادة ملكية جميع البلدان لعمل المجلس ومساءلته أمام الدول الأعضاء.

لقد رأينا عن كثب أهمية الاتصال الفعال والمُثْبَت بين مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة بشكل أوسع نطاقا، خلال الإجراءات الأخيرة لتعيين الأمين العام. وفي هذا الصدد، أرسلت إستونيا، بالنيابة عن فريق المساءلة والاتساق والشفافية، رسائل إلى الأمين العام وإلى رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن الدروس المستفادة. وقد نشرت استنتاجاتنا مؤخرا بوصفها الوثيقة S/2017/846. ورغم أنه لا يزال هناك وقت حتى تصل دورة اختيار الأمين العام المقبلة ذروتها، أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى بعض الاقتراحات الواردة في وثيقة ''الدروس المستخلصة'' من أجل الرجوع إليها مستقبلا.

أولا، يعتقد فريق المساءلة والاتساق والشفافية أن التفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة يحتاج إلى تحسين ليصل إلى مستوى تطلعات الأعضاء ومعايير الانفتاح والشفافية الجديدة. وفي هذا الصدد، نشجع مجلس الأمن على استعراض أساليب عمله، استنادا إلى المناقشات التي جرت بين أعضاء المجلس خلال آخر عملية اختيار. ثانيا، يشير الفريق إلى المسؤولية الجماعية لمجلس الأمن عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقديم توصية إلى الجمعية العامة بتعيين الأمين العام. وفي هذا الصدد، يعتقد الفريق أنه يتعين عدم التشجيع على استخدام بطاقات الاقتراع المرمزة بالألوان أثناء عملية الاقتراع الشكلي، ومراعاة المساواة في الحقوق ودور جميع أعضاء المجلس في العملية. وأخيرا وليس آخرا، يدعو الفريق إلى إحاطة إعلامية عامة منتظمة يقدمها مجلس الأمن بشأن التطورات الحاصلة في عملية الترشيح والتواصل المفتوح بشأن نتائج الاقتراع الشكلي.

وعموما، يسرنا رؤية أعضاء مجلس الأمن وهم يتكلمون في أغلب الأحيان في القاعة المفتوحة، ويسهمون في زيادة الشفافية. ونحن ندرك تمام الإدراك أن هناك مناقشات وحالات يتعين معالجتها خلف الأبواب المغلقة، ولكننا نشجع أعضاء المجلس على عقد اجتماعات مفتوحة كلما أمكن ذلك، والسعي إلى التفاعل بشكل أوسع نطاقا، مع الأعضاء والهيئات الأخرى، وكذلك مع المجتمع المدني.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناننا للعمل الذي قامت به اليابان في الفريق العامل غير الرسمي، وأتمنى كل التوفيق للكويت لرئاستها هذا الشهر، وعضويتها في العامين المقبلين.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل البرتغال.

السيد دوارتي لوبيس (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونرحب بكل جهد يبذله مجلس الأمن للدفع بهذا البرنامج قدما. كما أشكر السيد إيان مارتن على إحاطته الإعلامية.

لقد اتخذت خلال السنوات الأخيرةبعض الخطوات لزيادة الشفافية والشمول والتفاعل والكفاءة في عمل مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، فإننا نشيد بالعمل الذي قام به مؤخرا أعضاء المجلس، تحت قيادة اليابان، من أجل تحديث المذكرة الرئاسية S/2010/507. ويكمن التحدي الآن في تنفيذها.

وبصفتنا عضوا آخر في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، فإننا نؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق الممثل الدائم لسويسرا. وأود الآن أن أتناول بإيجاز أربعة جوانب واقترح بعض التحسينات الملموسة.

ويتعلق الجانب الأول بالمناقشات المفتوحة التي تميل إلى أن تكون سمة منتظمة لبرنامج عمل المجلس الشهري. ونرحب بتلك المناقشات بوصفها تعبيرا عن الالتزام بزيادة الشفافية والانفتاح على الدول غير الأعضاء في المجلس. ولكن المناقشات المفتوحة هي أيضا وسيلة لتمكين الدول الأعضاء من فهم أفضل للتدابير التي اعتمدها المجلس، وتعزيز التزامها بالتنفيذ الكامل لهذه

التدابير. وفي هذا السياق، نعتقد أنه كلما كان من المتوقع أن تسفر المناقشة المفتوحة عن تحقيق نتائج، ينبغي للمجلس أن يقرر على نحو تفضيلي السماح في مرحلة لاحقة بأن تجسد النتائج إسهامات الدول غير الأعضاء في المجلس، حسبما يراه المجلس مناسبا.

وفيما يخص الجانب الثاني، نلاحظ مع التقدير أن عددا متزايدا من أعضاء المجلس يعبرون عن آرائهم علنا في جلسات الإحاطة الإعلامية. ونرحب بهذه الممارسة الجيدة ونشجعها، لأنها تسهم في زيادة الشفافية وتتيح لأعضاء المجلس إبداء آرائهم في محاضر الجلسات، دون الإخلال بالمشاورات غير الرسمية كلما رأى أعضاء المجلس ذلك مناسبا.

ثالثا، نعتقد أن مشاورات مجلس الأمن مع لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تزيد من قوة أوجه التآزر وتعزز استجابة الأمم المتحدة بشكل أكثر تنسيقا في مجال منع نشوب الصراعات وبناء السلام والحفاظ على السلام. وقد أقر مجلس الأمن بالفعل بأهمية هذه التفاعلات. والمطلوب الآن هو ممارسة هذا النهج بشكل كامل. ولذلك، فإننا نشجع المجلس على أن يدعو بانتظام رؤساء لجنة بناء السلام وتشكيلاتها القطرية، فضلا عن رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كمراقبين أو مشاركين في الحوارات غير الرسمية، حسب الاقتضاء.

ورابعا، نشجع المجلس على أن يستفيد أفضل الاستفادة من هيئاته الفرعية، مثل لجان الجزاءات والأفرقة العاملة، لضمان اكتشافه العلامات المبكرة للتهديدات الناشئة للسلم والأمن، بما في ذلك تلك المرتبطة ارتباطا وثيقا بخطة التنمية الأوسع نطاقا، وتغير المناخ، والأوبئة، والاتجار غير المشروع، أو الجريمة المنظمة.

سيدي الرئيس، في الأشهر المقبلة، وأنتم توجهون باقتدار الفريق العامل غير الرسمي بصفتكم رئيسا له، نثق بأن المجلس سيتفق على إحراز المزيد من التقدم فيما يتعلق بأساليب عمله، دون إثقال عبء عمل المجلس.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثلة لبنان.

السيدة مدللي (لبنان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، والإعراب عن ثقتنا الكاملة في قيادتكم لجعله شهرا ناجحا. وأود أيضا الإشادة بوفد كازاخستان بعد رئاسته الناجحة خلال شهر كانون الثاني/يناير. وأود أيضا أن أشكر السيد مارتن على إحاطته الإعلامية.

وعندما اجتمعت الـ ٥١ دولة التي أنشأت الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥، وكان بلدي لبنان، واحدا منها، قررت بالنيابة عن المجتمع الدولي

”أن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدوليين، وأن نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها ألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة“.

لقد كان ذلك قبل ٧٣ عاما. وفي حين تستمر المبادئ، يتعين تحديث الأساليب والمنظومة لكي تواكب القرن الحادي والعشرين.

إن البيئة الأمنية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية تختلف تماما عن البيئة التي تأسست خلالها المنظمة في الأربعينات. والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي تشير على نحو عاجل إلى الحاجة إلى تحسين وإصلاح آليات الإدارة العالمية. لقد أيد لبنان باستمرار جميع المساعي الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة وهيئاتها الرئيسية، سواء تعلق الأمر بالجمعية العامة أو مجلس الأمن أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولكن الأهم من ذلك أن لبنان يؤيد جهود الأمين العام السيد غوتيريش، وسيواصل المشاركة البناءة في مبادرته لإصلاح الأمانة العامة.

ويؤمن لبنان بقوة بالحاجة إلى تعزيز وتقوية أساليب عمل مجلس الأمن، وجعله أكثر شفافية وكفاءة. وتحقيقا لهذه الغاية،

أيد بلدي باستمرار عمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، ويعتبره خطوة في الاتجاه الصحيح.

وكما أكدت ذلك المذكرة المفاهيمية للرئيس (S/2018/66، المرفق) بشأن التحسينات التي طرأت على أساليب عمل المجلس خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية، فإن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود. ولا يزال تحسين الاتصال وزيادة مشاركة الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المعنية، في عملية صنع القرار بشأن المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين، يمثل حجر الزاوية في أولويات الدول الأعضاء في مجلس الأمن. وينبغي أن يقترن التحسن الملحوظ في الوصول الكمي إلى المعلومات بنهج نوعي وتشاركي.

وسيكون هذا مسارا راسخا لكفالة أن يصبح مجلس الأمن أكثر انفتاحا وشفافية وخضوعا للمساءلة، وبالتالي أكثر ديمقراطية. ولبنان على ثقة تامة بأن الرئاسة الكويتية للفريق العامل ستكون حاسمة ومثمرة في ذلك الصدد.

ويرى لبنان أن التقرير السنوي للمجلس إلى الجمعية العامة ينبغي أن يكون تحليليا أكثر وأن يطرح أسئلة صعبة وأن يستخلص الدروس المستفادة ويدعو إلى العمل المشترك. ونتطلع إلى أن نرى في التقرير المقبل، الأسباب الكامنة وراء الأثر المعرقل لاستخدام حق النقض العام الماضي بشأن مسائل تمس السلم والأمن الدوليين، وتؤدي إلى مزيد من النزاع المطول بتكلفة بشرية هائلة.

وثمة حاجة كذلك إلى أن تشارك الدول غير الأعضاء في المجلس في جلسات المجلس المغلقة عندما تكون معنية. وكذلك ينبغي للمجلس أن يكرس المزيد من الجلسات والزيارات الميدانية من أجل منع نشوب النزاعات. ولا ينبغي النظر إلى العلاقة بين المجلس والجمعية العامة في سياق التعدي فحسب، وإنما بالأحرى في إطار المسؤولية المشتركة في أوسع تفسير للتهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين.

ويظل التعجيل باعتماد قواعد وإجراءات مجلس الأمن وتعزيز التنسيق مع الأجهزة الأخرى، ولا سيما الجمعية العامة، يمثلان عنصرين رئيسيين من عناصر مجلس أمن أكثر فعالية – مجلس أمن يمكن أن يتصدى لتحديات اليوم الهائلة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد القادري (المغرب): أود أن أعبر لكم في البداية، السيد الرئيس، عن اعتزازنا وافتخارنا بترؤس بلدكم الشقيق، الكويت، أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أن أؤكد لكم دعمنا الكامل وغير المشروط لكل جهودكم بوصفكم رئيسا لمجلس الأمن لهذا الشهر، وخلال مدة عضويتكم في مجلس الأمن.

(تكلم بالفرنسية)

أشكر الرئاسة الكويتية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. ونرحب على وجه الخصوص بإضفاء الطابع المؤسسي على هذا الموضوع، لينظر المجلس فيه على نحو سنوي. إن هذا التطور الإيجابي يسمح لنا اليوم بمعالجة مسألة هامة جدا للدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في المجلس على السواء.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة للإشادة بالعمل الرائع الذي قام به الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وباعتماد المذكرة S/2017/507، التي صدرت في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، إبان رئاسة مصر. فهذه المذكرة، بصيغتها المستكملة، تزودنا بوثيقة مواكبة وموضوعية ومتسقة للتفكر. ونرحب بالدور الرئيسي الذي اضطلعت به اليابان في رئاستها للفريق العامل خلال السنتين الماضيتين. نحن مقتنعون بأن الفريق سيحرز تقدما كبيرا في ظل رئاستكم، سيدي الرئيس.

ومن شأن كل هذه العناصر، مصحوبة بجهود مستمرة ومتواصلة، أن تنهض بالتأكيد بهدفنا المتمثل في تحسين ومواءمة

أنشطة مجلس الأمن بتكريس دور المجلس بوصفه الضامن لصون السلام والأمن الدوليين بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فقد خول ميثاق الأمم المتحدة للمجلس صلاحيات مهمة يتوجب عليه استخدامها على نحو فعال. ونشيد بالمجلس على الجهود التي بذلها حتى الآن، ونشجعه على مواصلة العمل في هذا المجال.

وقد سجل المجلس، بالفعل، رقما قياسيا العام الماضي بعقد ما لا يقل عن ٢٨٢ جلسة علنية – أي أكثر بـ ٤١ جلسة من العام ٢٠١٤ وبـ ٤٥ عن العام ٢٠١٦. وهذا دليل على تنامي مسؤولية المجلس. ومع ذلك، لم يتم تناول استعراض أساليب عمل المجلس إلا مرتين في عام ٢٠١٧، بناء على طلب من الرئاستين الأوكرانية والمصرية في شباط/فبراير وآب/أغسطس، على التوالي. وقد عقدت خمس جلسات من هذا القبيل في العام ٢٠١٦.

ويرحب المغرب، في ذلك السياق، بالعديد من التطورات الإيجابية في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بتحسين عمليات المجلس وتعزيز فعاليته وشموله، بما في ذلك توجيه رسائل مشتركة من رئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة إلى جميع الدول الأعضاء تحوي قائمة بأسماء المرشحين لمنصب الأمين العام؛ والانفتاح وزيادة التفاعل مع الدول غير الأعضاء في المجلس؛ وزيادة الاستخدام المنهجي للتكنولوجيات الجديدة، ولا سيما التداول بالفيديو؛ وأصبح انتخاب رؤساء للهيئات الفرعية للمجلس ميسورا بقدر أكبر للأعضاء غير الدائمين؛ والتفاعل مع رؤساء التشكيلات القطرية في لجنة بناء السلام.

تسهم تلك الممارسات الجديدة في تعزيز شفافية وجودة عمل المجلس، وكذلك تتيح له الاستفادة من تنوع مواقف وأهداف الدول الأعضاء. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن تحسين أساليب عمل المجلس هو عملية دائمة ومتطورة. وتشكل المذكرة الرئاسية S/2017/507 إنجازا رئيسيا في هذا المسعى من أجل شفافية وفعالية وزيادة سلطة المجلس. ومن المهم بصفة خاصة، في ذلك الصدد، أن نأخذ في الاعتبار السياق الدولي العام الحالي في جميع المناقشات بشأن أساليب عمل المجلس.

وعلاوة على ذلك يمكن للمملكة المغربية، بوصفها أحد البلدان المساهمة بقوات، أن تشهد على الآثار الدائمة لجهود المجلس في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وتسوية النزاعات، لا سيما في أفريقيا. وكذلك يعلق المغرب أهمية كبيرة على تطوير الدبلوماسية الوقائية، جنبا إلى جنب مع الحاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة لصون السلم والأمن الدوليين، وتشجيع الحلول السياسية للنزاعات ودعم المجتمع الدولي في تنفيذ تدابير المجلس. وغني عن القول أن تحسين أساليب عمل المجلس من خلال التفكير المشترك لجميع الدول الأعضاء، مقترنا بالإرادة السياسية لأعضاء هذا الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة، سيسهم في تحقيق أهدافه.

وأخيرا، فإننا سنحسن صنعا بألا ننسى أن المناقشة المتعلقة بتحسين أساليب عمل المجلس تشكل جزءا من رؤية موحدة لهيكل جديد للأمم المتحدة، على النحو الذي أعرب عنه الأمين العام في مقترحاته الإصلاحية. والمملكة المغربية على استعداد للإسهام في هذا العمل الهام، تماما كما فعلت خلال سنتي عضويتها في المجلس، في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

وسأكون مقصرا إن لم أتوجه بتحية قلبية إلى شعبة شؤون مجلس الأمن، التي تسهم، من خلال تقاريرها وتحليلاتها وسهولة وصول الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إليها، في تحسين أساليب عمل المجلس.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة.

السيدة تانغ (سنغافورة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الأعضاء المنتخبين حديثا في مجلس الأمن وأشكر الكويت على عقد جلسة اليوم.

وكذلك أشكر اليابان على جهودها خلال السنتين الماضيتين في توجيه أعمال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. لقد تم تحت قيادة اليابان، إعداد وإصدار تحديث رئيسي للمذكرة S/2010/507 بشأن أساليب عمل المجلس في آب/أغسطس ٢٠١٧ (انظر S/2017/507). وقد بدأنا الأسبوع الماضي، جولة جديدة من المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ولذلك فإن مناقشة اليوم المفتوحة تمثل فرصة مناسبة للتفكر في التقدم المحرز حتى الآن، ولتحديد الأمور التي ما زال يمكن تحسينها.

بداية، يسرنا أنه تم إحراز تقدم كبير في الشفافية في السنوات الأخيرة. فقد زاد عدد الجلسات العامة زيادة مطردة منذ عام ٢٠١٣. وقد أبرز البث الشبكي للاجتماعات والتفاعلات عبر وسائط الإعلام عمل المجلس بشكل أكبر. كما إن المزيد من المعلومات متاحة الآن من خلال الموقع الشبكي للمجلس وكذلك وسائط التواصل الاجتماعي. ويشعر وفد بلدي كذلك بالامتنان لأعضاء المجلس الذين سعوا بنشاط إلى إشراك عموم الأعضاء وتزويدهم بموجز عن المسائل الرئيسية ذات الاهتمام.

كما اتخذت خطوات في السنوات الأخيرة لتحسين الشمولية. ومما يشجع سنغافورة أن أعضاء المجلس قد استفادوا بصورة أكبر من صيغ مختلفة منذ عام ٢٠١٥ للانخراط بشكل يتسم بالتفاعل بشكل أكبر مع الجمعية العامة، بما في ذلك الإحاطات الإعلامية غير الرسمية والاجتماعات بصيغة آريا، والحوارات بصيغة توليدو، وما إلى ذلك. كما إننا نلاحظ تزايد تنظيم الاجتماعات بواسطة الرئيس عن كل شهر لعرض برنامج العمل الجديد والجلسات الختامية للتأمل في عمل الشهر الماضي. فتلك تمثل فرصا هامة للمجلس لتبادل الآراء مع الدول الأعضاء الأخرى بشأن عمله.

وقد كان السجل متفاوتا، من حيث الفعالية. فقد كانت هناك العديد من المناسبات على مدى السنوات الثلاث الماضية التي حقق فيها المجلس وحدة بشأن مواضيع صعبة وتمكن من الاستجابة لتطورات بالغة الأهمية. غير أنه كانت هناك، كذلك، مناسبات أخرى لم يتمكن فيها المجلس من التوصل إلى توافق في الآراء أو من اتخاذ الإجراءات الكافية. إن آراء سنغافورة بشأن استخدام حق النقض معروفة جيدا، ولن أكررها هنا. ونطلب من أعضاء المجلس، وخاصة الأعضاء الدائمين، بدلا من ذلك، التفكر في دورهم في صون السلم والأمن الدوليين. ويجب أن ترافق المناقشات المتعمقة كذلك استعداد لتقديم تنازلات في البحث عن حلول. وبخلاف ذلك، ستتحول هذه القاعة إلى ما يزيد قليلا على مسرح يقدم فيه مجلس الأمن عروضا، من دون أثر مجد على الأرض.

وهذه المبادئ الثلاثة لا يستبعد أي منها الآخرَين؛ فهي تمثل دعوة لأن يكون مجلس الأمن أكثر شفافية وشمولا وفعالية.

وعندئذ فحسب يمكن أن يكون المجلس أيضا أكثر خضوعا للمساءلة أمام عموم العضوية. ونرى في ذلك الصدد، أن هناك بعض الخطوات العملية التي يمكن لمجلس الأمن اتخاذها.

أولا، وكما بيّنت الكويت في مذكرتها المفاهيمية لهذه المناقشة المفتوحة (S/2018/66، المرفق) فإن هناك المزيد مما يمكن عمله لإشراك الدول المعنية أو الهيئات الإقليمية في المسائل والقرارات التي تؤثر عليها. وكثّف المجلس مشاوراته غير الرسمية مع الدول المعنية خلال السنوات الأخيرة. ونحث المجلس على التفكير في تنظيم هذه العملية حيثما أمكن. ويجب على المجلس أيضا إيجاد السبل لزيادة التنسيق مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وما تزال مناقشاتنا بشأن تطوير عمليات حفظ السلام وبناء السلام مستمرة داخل هذه القاعة وخارجها على حد سواء. ويجب أن يكون الأساس المشترك لجميع هذه المناقشات إعطاء الاعتبار الكافي للتحديات العملية التي تواجه التنفيذ في الميدان، ولا سيما حين يكون لقرارات المجلس أثر بعيد المدى، وندعو الجمعية العامة إلى توفير الموارد اللازمة لذلك.

ثانيا، ندعو المجلس إلى النظر بجدية في السبل الرامية إلى تحسين تنفيذ الجزاءات. وقد أسهمت أستراليا وألمانيا والسويد وفنلندا واليونان إسهاما هامة في هذه العملية بواسطة الاستعراض الرفيع المستوى لجزاءات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٤. وفي العام الماضي، أسهمت مصر إسهاما هاما آخر بعقد عدة اجتماعات بشأن التحديات العملية في تنفيذ الجزاءات وتلخيص أفكارها في الوثيقة S/2017/1098. وهذه بداية ملموسة يجب علينا أن نبني عليها، ويجب على المجلس إيجاد السبل لمواصلة العمل مع الجمعية العامة للمضي قدما بذلك.

ثالثا، نحث المجلس على مواصلة استعراض دور الأعضاء المنتخبين وتعزيزه، فليست عضوية المجلس مثالية. فهناك ست وستين دولة لم تعمل مطلقا في المجلس، غير أن أعضاء المجلس المنتخبين الـ ١٠ قد اختيروا من قبل أقرانهم لتمثيل مصالح تلك الدول وشواغلها. وقد اُتخذت خطوة إيجابية في السنة الماضية لدعوة الأعضاء المنتخبين حديثا لحضور جلسات المجلس والهيئات الفرعية والمشاورات غير الرسمية لمدة ثلاثة أشهر تسبق مباشرة مدة عضويتهم. ويمكن بذل مزيد من الجهود لتعزيز صوت أولئك الأعضاء ودورهم في المجلس، بما في ذلك عن طريق استعراض نظام القائم على الصياغة.

وأخيرا، سمعنا خلال العام الماضي الكثير عن الأداء والمعايير ومؤشرات الإنجاز المتعلقة بعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والهيئات الفرعية وغيرها من العمليات المكلفة من قبل المجلس. وقد حان الوقت لأن يقيّم المجلس أيضا أداءه بدءا باعتماد نظامه الداخلي. وهو يشكّل مجموعة من القواعد الرسمية الوحيدة الموجهة لأساليب عمل هذه الهيئة الهامة، إلا أنه ما زال مؤقتا بعد مرور ٧٠ عاما عليه. وسعت الجمعية العامة إلى تحسين هذا الوضع بعض الشيء في عام ١٩٥٢ بواسطة الإذن بإعداد مرجع ممارسات مجلس الأمن. وبعد مضي ستة وستين عاما ينبغي للمجلس أن يضطلع بدوره.

وترحب سنغافورة برئاسة الكويت للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وتعدُّ هذه المناقشة المفتوحة بداية إيجابية، ونتطلع إلى مواصلة المشاركة المجدية بين المجلس والجمعية العامة تحت قيادة الكويت.

الرئيس: أُعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد موراليس لوبيز (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة السنوية بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، التي تُعدُّ في حد ذاتها دليلا ملموسا على أنه ينبغي أن يجسد هذا الجهاز الأهم في صون السلم والأمن الدوليين مبادئ الشفافية والشمول والمساءلة والكفاءة. ونحن ممتنون على وجه الخصوص للسيد إيان مارتن على إحاطته.

وبلدي على اقتناع بأن هذه العملية لا يمكن أن تكون مجرد إجراء إداري أو تقني، وليس هذا الاستعراض السنوي للتقدم المحرز والتحديات التي تواجهها أساليب عمل مجلس الأمن مسألة سهلة، ما دامت لقدرة المجلس على أداء عمله بطريقة فعالة أثر عالمي خارج جدران هذه القاعة. ونرحب في هذا الصدد، باتساق وكفاءة أعضائه الحاليين والسابقين وأخذهم في الاعتبار بشواغل بقية الأعضاء، وإدماجهم للممارسات، مثل زيادة المشاركة النشطة من جانب الدول غير الأعضاء في المجلس وإشراكها في صياغة القرارات، والمزيد من الترويج لاجتماعته، وحالات زيادة الشفافية فيما يتعلق بأنشطة المجلس ووثائقه في جملة أمور. وأضفت تلك الممارسات طابعا ديمقراطيا على عمل المجلس وجعلته أكثر كفاءة وتأثيرا على النحو المذكور في المذكرة المفاهيمية التي أعدّتها الرئاسة الكويتية (S/2018/66، المرفق) ومذكرة رئاسة المجلس الصادرة في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧(S/2017/507).

ولا شك أن العلاقة المؤسسية والتفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة، لا سيما في العام الحالي الذي نسعى

فيه إلى اعتماد الركائز التي وضعها الأمين العام لتنفيذ عملية إصلاح السلام والأمن والتنمية عملية مستمرة ينبغي أن تخضع للاستعراض والتحسينات.

ومن الضروري تحسين الشفافية والكفاءة والشمول والمساءلة في أساليب عمل المجلس لتحقيق مواءمة أفضل بين قرارات مجلس الأمن بشأن السلام والأمن والتأييد الذي تحظى به جميع هذه القرارات من جانب الدول الأعضاء، وخاصة من جانب الدول الأعضاء في المجلس. ونرى أن العناصر الأربعة المذكورة ضرورية لبناء ثقافة صنع القرار تتسق مع مصالحنا الجماعية.

وفيما يتعلق بالاتصالات، تشيد كولومبيا بالجهود التي بذلها مختلف رؤساء مجلس الأمن، ولا سيما الاجتماعات مع رئيس الجمعية العامة وتنظيم الإحاطات المفتوحة والعلنية التي جعلت المناقشات بشأن المشاكل والحالات الأكثر إلحاحا وديمقراطية. علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالوثائق، نكرر القول بأن من الضروري أن تتسم التقارير السنوية المقدمة من المجلس إلى الجمعية العامة بمستوى مناسب من الخصوصية حتى تسهم في تحسين فهم عملية صنع القرار من جانب العامة والوفود غير الأعضاء لأجل ضمان جدواها حقا وألا تكون مجرد تقارير وصفية.

وأخيرا، لا بد لي أن أشير إلى الدور الذي أدته عملية تنشيط الجمعية العامة في إطار الأمم المتحدة في ضمان تمكين المنظمة من التصدي للتحديات الهائلة المدرجة في جدول أعمالها الموضوعي. وبفضل القرار الذي اتخذه رئيس الجمعية العامة، سوف تتاح الفرصة لنا الفرصة لأن تصبح كولومبيا رئيسا مشاركا مع كرواتيا، للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. وقد أسهمت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – في سياق عملية التنشيط هذه – بتوجيهات تتعلق بكيفية المضي قدما بمختلف المسائل التي جعلت الأمم المتحدة أكثر فعالية وحداثة على أساس الإدارة الشاملة لمناقشاتنا. وتتجلى الأدلة الأخيرة على ذلك في عملية اختيار الأمين العام، وفي المزيد من الإنصاف في التمثيل الإقليمي والجنساني في إطار الإدارة العليا، فضلا عن المزيد من الكفاءة والديمقراطية في بعض العمليات في إطار اللجان، على سبيل المثال لا الحصر.

ولذلك، فليس لديّ شك في أننا أحرزنا تقدما كبيرا، ولكن لا يزال أمامنا طريق طويل يتعين علينا السير فيه لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تمكين مجلس الأمن من الاتساق مع الأهداف المحددة في ميثاق الأمم المتحدة بشأن العمل لأجل صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أدلي ببعض التعليقات الموجزة بالإضافة إلى بيان فريق المساءلة والاتساق والشفافية الذي أدلى به ممثل سويسرا في وقت سابق.

لقد أصبحت الحاجة إلى مجلس أمن فعال أكثر وضوحا من ذي قبل في وقت يواجه فيه العالم تحديات كثيرة – من الأزمة في شبه الجزيرة الكورية إلى أزمات حماية المدنيين في سوريا واليمن وميانمار وغيرها. ولا يمكننا التأكيد بما يكفي على الدور المحوري للمجلس في التصدي المتعدد الأطراف لتلك الأزمات. ومع ذلك، ما زلنا نشهد مرارا وتكرارا عجز المجلس وعدم قدرته على الاضطلاع بمهامه بفعالية باسم جميع الأعضاء في الأمم المتحدة وأن يكون له أثر كبير على الاستقرار الدولي وما ينتج عن زعزعته من معاناة بشرية هائلة.

وفي هذا السياق، فإن لاستخدام حق النقض دورا محوريا ومؤسفا. وفي السنوات الأخيرة على وجه الخصوص، اُستخدم حق النقض مرارا وتكرارا في تعارض صارخ مع روح ميثاق الأمم المتحدة، الأمر الذي منع المجلس من الاضطلاع بمهامه بموجب الميثاق. وتتراوح الأمثلة بين عدد من القرارات المتعلقة بسوريا وترسيخ القانون الدولي ذي الصلة فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط. ولا ريب أنه ينبغي أن يضطلع الأعضاء الدائمون بدور

رئيسي في تأييد قرارات المجلس ما دامت ملزمة لجميع الدول الأعضاء وفقا للمادة ٢٥ من الميثاق.

وقد قبلنا جميعا حق النقض عند انضمامنا إلى الأمم المتحدة. وفي حين يفضل الكثير منا إلغاء حق النقض من حيث المبدأ، فإن العمل على أساس الفهم الصحيح لاستخدامه هو المسار الأكثر وعدا في رأينا.

وقد وضعت مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية مدونة لقواعد السلوك تتعلق بإجراءات مجلس الأمن في مواجهة جرائم الفظائع الجماعية، والتي تتضمن التزاما بعدم التصويت ضد إجراءات المجلس لمكافحة هذه الجرائم. وحتى الآن، انضمت ١١٤ دولة - كبيرة وصغيرة على السواء - من جميع مناطق العالم إلى المدونة، بما في ذلك عضوان دائمان في المجلس. وهذه الدول ملتزمة أيضا بأن يتخذ مجلس الأمن إجراءات حاسمة وحسنة التوقيت للتصدي لأسوأ الجرائم بموجب القانون الدولي في حالة انضمامها إلى عضوية المجلس وعند حدوث ذلك.

وللمرة الأولى منذ إعداد مدونة قواعد السلوك، تشغل تسع من الدول التي تؤيدها عضوية المجلس في هذا العام، وهو ما يشكل أغلبية إجرائية يمكن أن تكون ذات أهمية حاسمة لإدراج مواضيع على جدول أعمال المجلس. ونتطلع إلى العمل مع تلك الدول، ولا سيما لكفالة أن تسفر مدونة قواعد السلوك، مع مرور الوقت، عن حدوث تغيير في الثقافة السياسية في المجلس - وهو تغيير تمس الحاجة إليه جدا. ونناشد جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المدونة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وكسياسة عامة، لا تدعم ليختنشتاين ترشيحات لعضوية مجلس الأمن إلا من البلدان التي انضمت إلى مدونة قواعد السلوك.

وعلى نفس المنوال، ينبغي للمجلس أن يتصرف بوصفه هيئة إنفاذ لكفالة المساءلة عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. والمساءلة عن الجرائم الفظيعة لا يحد من الإفلات من العقاب على هذه الجرائم فحسب، بل يساعد أيضا في منعها مستقبلا، مما يسهم بشكل مباشر في صون السلام والأمن الدوليين. وعند الإمكان، ينبغي تقديم المساعدة للدول المعنية لضمان تحقيق هذه المساءلة في أنظمتها الوطنية، بمساعدة عناصر دولية عند الاقتضاء.

ولكن من المؤكد أن الإحالات من قبل المجلس إلى المحكمة الجنائية الدولية ذات أهمية حاسمة أيضا عندما تفشل جميع خيارات المساءلة الأخرى. وقد جدد الأمين العام مؤخرا دعواته للمجلس إلى إحالة الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونحن نؤيد تلك الدعوة. وفي هذا الصدد، فإن المحكمة الجنائية الدولية قد تجد مساعدة كبيرة في عملها من جانب الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا، التي أنشأتها الجمعية العامة في عام ٢٠١٦.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أضافت الدول الأطراف في نظام روما الأساسي أداة جديدة إلى مجموعة أدوات المجلس من خلال تفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بشأن جريمة العدوان، والذي سيدخل حيز النفاذ اعتبارا من ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٨. وهذا تطور بارز في تاريخ القانون الدولي، يُكمل حظر الاستخدام غير المشروع للقوة المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، ينبغي للمجلس أن يستخدم سلطته في الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية بخصوص جريمة العدوان بحكمة، حيث أن ذلك ينطوي على إمكانات ضخمة ليس لإخضاع القادة الذين يقررون ارتكاب أعمال عدوانية غير قانونية للمساءلة فحسب، ولكن أيضا لردع شن الحرب بصورة غير قانونية في المقام الأول.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد كاردي (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة الكويتية على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة

بشأن أساليب العمل، والتي تتيح لنا مناسبة علنية لتناول المذكرة المنقحة ٥٠٧ (S/2017/507) بالتفصيل والدعوة إلى تنفيذها والإشادة بالتقدم الكبير الذي أحرزه الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى تحت الرئاسة اليابانية على مدى العامين الماضيين.

إن المذكرة المنقحة ٥٠٧ تستجيب للمطالب المنادية بتعزيز الشفافية والشمول وتفاعل المجلس مع بقية أعضاء الأمم المتحدة. وهي تجسد التحسينات التي تحققت بالفعل في السنوات الأخيرة، كما في حالة العملية الجديدة لاختيار رؤساء الهيئات الفرعية للمجلس. والتدابير المتخذة لإعداد الأعضاء المنتخبين حديثا تجعلهم أقدر على الإسهام في عمل المجلس منذ اليوم الأول، وبالتالي تعزيز فعاليته. وقد تم إنجاز الكثير. وأود أن أذكر، في هذا السياق، تقسيم مدة عضويتنا مع هولندا والعمل الذي تم الاضطلاع به طوال السنة مع فريقها لكفالة الانتقال السلس، وعلى وجه الخصوص في عمل الهيئات الفرعية.

ويمكن بذل مزيد من الجهود لتحقيق التنفيذ الكامل للمذكرة ٥٠٧ ولتفسير أحكامها على نحو جريء. ونرى أن دور الأعضاء العشرة المنتخبين سيكون حاسما في هذا الصدد. ونشجع المجلس على مواصلة الاستفادة بشكل كامل من جميع الأدوات المتاحة له، ونود أن نقدم الاعتبارات والاقتراحات التالية: تؤمن إيطاليا بتوثيق التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام وتتطلع إلى أن يقوم المجلس بانتظام بطلب مشورة محددة واستراتيجية وموجَّهة من لجنة بناء السلام والتداول بشأن تلك المشورة والاستفادة منها، على النحو الوارد في الفقرة ٩٥ من المذكرة ٥٠٧. وتدرك إيطاليا مسؤوليات القائمين على الصياغة. وفي الوقت نفسه، نرحب بالمشاركة في الصياغة باعتبارها ممارسة تتيح توسيع نطاق مشاركة أعضاء المجلس في عملية الصياغة، وبالتالي يمكن أن تضيف قيمة إلى النتائج التي يخلص إليها المجلس. وخلال عملية الصياغة، نشجع المجلس على إجراء مشاورات في الوقت المناسب، بما في ذلك مع عموم أعضاء الأمم المتحدة، ولا سيما مع الدول المهتمة والمنظمات الإقليمية.

وفي هذا الصدد، عند استعراض ولايات عمليات حفظ السلام، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لآراء البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة. فالمشاركة الشاملة لجميع البلدان المساهمة بقوات وتلك المساهمة بأفراد شرطة عند تجديد الولايات هي مفتاح تعزيز الثقة بين هذه البلدان وأعضاء المجلس. وخلال فترة عضويتنا في المجلس في العام الماضي، شهدنا بأنفسنا أن هناك الكثير الذي ما زال يتعين القيام به في هذا الصدد. وينبغي للمجلس أيضا أن يعزز الاستفادة من الأطر غير الرسمية، مثل اجتماعات التوعية غير الرسمية، وأن يستخدمها بصورة أكثر انتظاما لتلقي المعلومات اللازمة قبل المداولات. وإيطاليا تؤيد أيضا دعوة مقدمي إحاطات غير تقليديين إلى جلسات المجلس، ولا سيما النساء من المجتمع المدني، للسماح لأعضاء المجلس بالاستماع إلى أصوات أخرى قبل التداول.

أخيرا، إننا نؤمن بتعزيز دور رئاسة المجلس في تأطير المناقشة خلال المشاورات وإبلاغ النتائج إلى الصحافة. فالشفافية أداة هامة جدا للحفاظ على شرعية مداولات هذه الهيئة.

وبينما نناقش أساليب العمل، يجب ألا نتوانى عن مناقشة الإصلاح الشامل للمجلس بالشروط نفسها، بما في ذلك هيكله وتكوينه. ويجب أن يكون هدفنا إيجاد مجلس عصري، يتمتع بقدر أكبر من السلطة والشرعية بما ينسجم مع الواقع الديمقراطي للقرن الحادي والعشرين ويتماشى مع مبدأ المساواة في المركز بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وينبغي عندئذ أن نعقد مناقشة جادة حول ما إذا كانت زيادة عدد من يملكون حق النقض يمكن أن تجعل المجلس أكثر استجابة للأزمات الدولية، أو أكثر كفاءة وشمولا وشفافية وقابلية للمساءلة. وهذا سؤال مطروح لا يزال، في رأينا، ذا أهمية حاسمة في المناقشة الحالية.

في الختام، وفي هذا الصدد، فإن إيطاليا على استعداد للعمل مع بقية الدول الأعضاء في حوار بناء يؤدي إلى إصلاح مبكر، يمكن من خلاله للأعضاء المنتخبين الإسهام بقدر أكبر في عمل المجلس، وكذلك من خلال العمل كحلقة وصل مع الدول غير الأعضاء في المجلس، مع التعبير عن شواغلها والبقاء خاضعين بصورة كاملة لمساءلة وتدقيق عموم الأعضاء. ولا نزال ملتزمين بهذا المسعى.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة شيلي.

السيدة ساباغ مونيوث دي لا بينيا (شيلي) (*تكلمت بالإسبانية*): تعرب شيلي عن الامتنان للكويت على عقد هذه المناقشة وعلى عملها بصفتها عضوا في مجلس الأمن. ونبرز أيضا دور كازاخستان خلال الرئاسة السابقة، ولا سيما المناقشة المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين المعقودة في ١٩ كانون الثاني/يناير.

نشكر اليابان على ما بذلته من جهود لاستكمال المذكرة S/2010/507. ونرحب بالسيد إيان مارتن ونشيد به على العمل الذي اضطلعت به هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن بشأن أساليب عمل المجلس. ونتفق مع الغالبية العظمى من التوصيات التي طرحت اليوم، والتوصيات الواردة في التقارير الصادرة مؤخرا والتقارير السابقة. وقد أُشيرَ إلى السفير كولين كيتنغ في وقت سابق من هذا اليوم. وأود أن أسلط الضوء على أنه كان من أوائل السفراء الذين استرعوا انتباه المجلس إلى أهمية العمل مع لجنة بناء السلام والبلدان المساهمة بقوات. وقد تناول الكثيرون تلك المسألة اليوم. ولذلك، فإننا سنعالج مسائل محددة، بالإضافة إلى المسائل المعروضة علينا للنظر فيها.

ونحن بحاجة إلى أساليب عمل تكفل إيلاء اهتمام سياسي فعال لعمل المجلس. ونشجع أعضاء المجلس على إبداء المزيد من الانضباط والتريث فيما يتعلق بقائمة المبادرات التي ينبغي النظر فيها أو اعتمادها. فالعديد منها يستغرق وقتا ثمينا ويعيق اعتماد حلول للمشاكل الأكثر إلحاحا. وعلى الرغم من أن حق النقض ليس أسلوبا من أساليب العمل في حد ذاته، فإن له تداعيات سلبية ناجمة عن التفاعل التسلسلي على أساليب عمل المجلس وهيئاته الفرعية، وخاصة لجان الجزاءات، كما ذكر المتكلمون السابقون. وغالبا ما يُستبعدُ الأعضاء المنتخبون على سبيل العرف. وينبغي اتباع عملية أكثر شمولا أثناء صياغة القرارات والبيانات الرئاسية وتوصيات الهيئات الفرعية.

وفي ذلك الصدد، نوصي باتخاذ التدابير التالية. ويجب علينا أن نعزز دور الأعضاء المنتخبين ال ١٠، كما ذكر ممثل فريق المساءلة والاتساق والشفافية، وشيلي عضو فيه. وينبغي إدماجهم باعتبارهم مشاركين في الصياغة، ويفضل أن يكون ذلك في المجموعات الأقاليمية، كما كان الحال فيما يتعلق بالقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي اتُخذ بالتشاور الوثيق مع المجتمع المدني. ويجب أن يشجع على زيادة استخدام الجلسات الختامية لأنها تساعد الأعضاء قاطبة والجمهور المهتم على رصد المساءلة في عمل المجلس، بالنظر إلى أنها جلسات علنية تُبث على الإذاعة باللغات الرسمية الست.

وخير مثال على ذلك هو آخر جلسة ختامية، التي دعت إلى عقدها كازاخستان (انظر S/PV.8173)، وتكلم خلالها الأعضاء الأفارقة في مجموعة الأعضاء المنتخبين ال ١٠ كمجموعة واحدة لتسليط الضوء على أولويات منطقتهم. وقد شدد التكلم بصوت واحد على دور الأعضاء المنتخبين في الحد من عبء عمل المجلس. ونقترح أيضا زيادة استخدام المناقشات المفتوحة عن طريق اختيار المسائل التي تتطلب التحليل من جميع الأعضاء. ولتحديد نقاط التقارب، قدم الاقتراح لتشجيع الإدلاء ببيانات من جانب المجموعات المتقاربة التفكير والمجموعات الأقاليمية، مثل شبكة الأمن البشري، وفريق أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح، والجماعات المتصلة بخطة المرأة والسلام والأمن، التي تشمل المنظمات غير الحكومية، التي يمكن استشارة رؤسائها أثناء إعداد المذكرات المفاهيمية.

وبالمثل، نشدد على أهمية زيادة عدد الاجتماعات بصيغة آريا بتعميم موجز على جميع الدول الأعضاء بشأن النتائج والتوصيات. ونقترح توحيد عمل الهيئات الفرعية المختلفة ومراعاة تقارير أفرقة خبراء لجان الجزاءات أثناء هيكلة الوثائق الختامية، وعلى وجه الخصوص، فيما يتعلق بعمليات نقل البعثة. وينبغي تعزيز شفافية الهيئات الفرعية بتحسين استخدام وسائط الإعلام الإلكترونية المتاحة في الوقت المناسب. وفي ذلك الصدد، نشيد بلجان الجزاءات على ما قامت به جهود. ونشدد على أهمية استخدام النشرات الصحفية لإبراز عملها حتى يمكنها الخروج من الكواليس التي ذكرها متكلم سابق.

وفي الختام، نؤكد على أهمية تعزيز دور مكتب أمين المظالم والتعجيل بتعيين أمين مظالم لشغل الوظيفة التي ظلت شاغرة لفترة من الزمن.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد هوك (نيوزيلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الكويت على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم، وإيان مارتن على إحاطته الإعلامية.

إن لنا جميعا مصلحة في هذه المسألة لأن أساليب العمل السيئة يمكن أن تؤدي إلى نتائج سيئة. وعلى الرغم من أننا نرحب بالمذكرة S/2017/507 باعتبارها تدوينا هاما، يجب أن تقترن أيضا بتغيير في ثقافة المجلس. وفي ذلك الصدد، أود أن أثير ثلاث نقاط.

أولا، أساليب عمل المجلس ينبغي أن تعمل على تمكين الأعضاء المنتخبين من المشاركة الكاملة في صنع القرار الجماعي. فشرعية وفعالية قرارات المجلس تتعززان عندما يعمل باعتباره هيئة من ١٥ عضوا بدلا من خمسة. ونرحب بالتقدم المحرز مؤخرا في كفالة إعداد الأعضاء المنتخبين حديثا على وجه أفضل لتولي مهام العضوية. بيد أنهم لا يزالون يواجهون عراقيل كبيرة. فالقرارات الهامة يتم التفاوض عليها أحيانا بدون إشراكهم، مما يجعل الأعضاء المنتخبين أمام اقتراحات تقدم إليهم في اللحظة الأخيرة إما أن تُقبل كلها أو تُرفض كلها، مع انعدام أي فرصة واقعية للمشاركة.

ويمكن أن تصبح ما يسمى بعملية الصياغة عملية مشوهة بغية استبعاد مساهمة مجدية من الأعضاء المنتخبين. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يكون الأعضاء المنتخبون أنفسهم طموحين، ويجب أن يبدوا التغيير في السلوك الذي يريدون أن يرونه في المجلس. ونحن نشجع المزيد من النظر فيما إذا كانت أي مسألة من المسائل التي يواجهها المجلس ستستفيد من عمل الأعضاء المنتخبين على نحو أوثق. وترى نيوزيلندا أن من بين الأمثلة على ذلك ما قامت به عمل مع أربعة أعضاء آخرين منتخبين في المجلس لصياغة القرار٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن الرعاية الصحية والنزاعات المسلحة وضمان اتخاذه بالإجماع. وهناك أمثلة كثيرة أخرى ينبغي استلهامها.

ثانيا، أساليب عمل المجلس ينبغي أن تمكننا من التعاون الهادف مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة. وهذه مشكلة يمكن معالجتها جزئيا على الأقل عن طريق اتخاذ خطوات عملية بسيطة. فخلال فترة عضويتنا في المجلس، بدأنا إجراء مشاورات ثلاثية غير رسمية بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة. والطابع غير الرسمي لا يحظى تلقائيا بالقبول في الأمم المتحدة، ولكن هدفنا هو إيجاد حيز لإجراء تبادل المعلومات ووجهات النظر على نحو أكثر مرونة في الوقت المناسب. ونرحب بتعهد المجلس في المذكرة المنقحة ٥٠٧ بمواصلة تطوير المشاورات غير الرسمية، ونتطلع إلى أن تصبح أكثر انتظاما.

ثالثا، أساليب عمل المجلس ينبغي أن تعزز قدرته على منع نشوب النزاعات. ولكي يتصرف المجلس على نحو مبكر لمنع نشوب النزاعات، يجب أن يكون جميع أعضاء المجلس على

علم بالتطورات والتهديدات المحتملة للسلام والأمن. ومفتاح ذلك هو تعزيز إلمام المجلس بالحالة السائدة. فعندما يتعلق الأمر بمسائل تتطور على نحو متسارع، مع تضارب التقارير عما يقع في الميدان، يمكن للأمانة العامة أن تؤدي دورا هاما في تقديم المعلومات موثوقة إلى أعضاء المجلس.

وحرصا على شرعية المجلس وفعاليته، من مصلحتنا جميعا أن تعزز ثقافته وسلوك ذلك النهج.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذا هو أول بيان لأوكرانيا في القاعة بعد أن أنهينا فترة سنتين بصفتها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص التهنئة إلى أعضاء المجلس الجدد الستة على البداية الناجحة لعملهم.

وأود أيضا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأتمنى لكم حظا سعيدا في رئاستكم. ونشكركم على عقد مناقشة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام – أساليب عمل المجلس.

آخر مرة أتيحت فيها الفرصة لأعضاء الأمم المتحدة للانخراط في مناقشة من هذا القبيل كانت في تموز/يوليه ٢٠١٦ (انظر S/PV.7740). ونحن ممتنون أيضا للسيد مارتن على إحاطته الممتازة اليوم.

وأود أن أشيد بالتفاني والعمل الجاد الذي اضطلع به الوفد الياباني، الذي قاد المفاوضات بشأن تحديث المذكرة الرئاسية S/2010/507 وصياغة المذكرة الرئاسية S/2016/619، بشأن اختيار رؤساء الهيئات الفرعية لمجلس الأمن. تشكل لوثيقة الجديدة S/2017/507 إنجازا هاما يهدف إلى زيادة تبسيط ممارسات المجلس. ويسرنا أيضا أن العديد من أولويات أوكرانيا تجلت فيها، بما في ذلك تلك المتعلقة بجعل الزيارات الميدانية للمجلس أكثر شفافية. والمطلوب الآن هو متابعة مجدية، ولا سيما التنفيذ السليم للأحكام ذات الصلة لتنظيم الزيارات، فضلا عن الإعداد الواجب للتقارير بعد اختتامها.

لقد كانت أوكرانيا دائما من بين مؤيدي مجلس أكثر شفافية. وخلال السنتين الماضيتين، بذلنا قصارى جهدنا للمساهمة في مواصلة فتح أنشطة هذه الهيئة أمام العالم الخارجي وتعزيز دور الأعضاء المنتخبين. لقد تولينا رئاستنا قبل سنة بالضبط بهذه الروح من الانفتاح على الحوار وتيسير وصول جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد أيدنا بوضوح عقد جلسات مفتوحة للمجلس كلما كان ذلك ممكنا. وشددنا على أن المشاورات المغلقة ينبغي أن تكون الاستثناء وليس القاعدة. وتصرفنا انطلاقا من فهم أنه إن عقدت مشاورات، فإن العالم الخارجي يستحق أن يعرف ما تمت مناقشته. ولذلك، سعينا إلى تلخيص المناقشات المعنية لمزيد من العروض في لقاء وسائط الإعلام. ومن المشجع أن نرى أن هذا الاتجاه لزيادة الانفتاح يتلقى دعما متزايدا فيما بين أعضاء المجلس.

واضطلعنا، بنفس الطريقة، بواجباتنا كرئيس للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، فيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان. ودعونا ممثلي المجتمع المدني لحضور الإحاطات غير الرسمية. وعقدنا اجتماعات اللجنتين بمشاركة الدول الإقليمية. كما بدأ وفدي مشاورات غير رسمية مشتركة مع اللجان الأخرى لكفالة اتباع نهج كلي لمعالجة مسائل من قبيل انتشار الجماعات المسلحة عبر الحدود والنقل غير القانوني للأسلحة.

كما نظل مؤيدا قويا لممارسة عقد الجلسات الختامية الرسمية الشهرية، التي نعتبرها عنصرا هاما من عناصر التنفيذ السليم للمذكرة الرئاسية ٥٠٧. ولذلك استحدثنا ممارسة التماس مدخلات من الدول الأعضاء حول المسائل التي تود أن ينظر فيها أعضاء المجلس. وفي السياق نفسه، فإننا مقتنعون بأن إصدار تقييمات شهرية ليس يمكن إغفاله، لأن هذه التقييمات تشكل مصدرا قيما لإعداد التقارير السنوية.

وكل ذلك يعني أن أساليب عمل المجلس هي ما يفعله أعضاء المجلس كل يوم. ليس هناك شئ مقدود في حجر والتغيير الإيجابي ممكن ويجري، ولو بوتيرة أبطأ من المنشودة.

شهدنا جميعا التدخلات السياسية الناجحة للمجلس في الأزمة الانتخابية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع في غامبيا. ويشهد هذا الإنجاز على إمكانات المجلس في مجال منع نشوب النزاعات. ونأمل أن تصبح الدبلوماسية الوقائية تدريجيا إحدى السمات المعيارية لعمل المجلس.

وفي الوقت الراهن، فإن مسألة استخدام حق النقض لا تزال واحدة من أكثر المسائل الخلافية. إن أوكرانيا عضو في مجموعة الدول التي تؤيد مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن استجابة لجرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، والمبادرة الفرنسية - المكسيكية بشأن تعليق استخدام حق النقض في الحالات التي تنطوي على ارتكاب الفظائع الجماعية.

ورغم أننا ندرك تماما أن مجلسا بدون حق النقض، للأسف، واقع بعيد وغير مؤكدة، فإننا نعتقد أن أعضاء المجتمع الدولي المسؤولين ينبغي أن يكونوا قادرين على التعهد بعدم اللجوء إلى استخدام حق النقض عند النظر في الحالات التي تحمل جميع سمات الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والفظائع الجماعية. بيد أن السنوات القليلة الماضية ستسجل في التاريخ بوصفها فترة تكرار استخدام حق النقض، أساسا من جانب روسيا، ملطخة سمعة المجلس بدرجة لا سبيل معها تقريبا لإصلاحها.

بيد أن الأوان لم يفت بعد للكف عن إساءة استعمال حق النقض. وإذ أدرك تماما قيمة البيانات قصيرة، سأختتم بياني بتعليق مفاده أن أي جهد لزيادة انفتاح المجلس وشفافيته سيكون موضع ترحيب حار ودعم قوي من العضوية الأوسع للأمم المتحدة، بما في ذلك أوكرانيا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد بيكستين دي بويتسويرفي (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أهنئ الكويت على مبادرتها بعقد هذه المناقشة المفتوحة. إنه موضوع هام نهتم به كثيرا. وعلاوة على ذلك، فإن بلجيكا تشرفت برئاسة إحدى أولى المناقشات المفتوحة بشأن هذه المسألة قبل ١٠ سنوات (انظر S/PV.5968).

ينبغي استعراض أساليب العمل في السياق الأوسع للاعتبارات الشاملة التي تنظر فيها الأمم المتحدة حاليا. وأفكر في إصلاحات الأمين العام ومفهوم السلام المستدام، الذي يدعونا إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. لا يمكن لمجلس الأمن أن يعمل في فراغ، بل يجب أن يتصرف باستمرار بما يتماشى مع عمل الأمم المتحدة والمنطقة. هذا ضمان لشرعية المجلس، الذي يتوقع أن يعمل لمصلحة الأمن الدولي.

بالطبع، فإن بلجيكا لا تود إصلاح الهيكل المؤسسي للأمم المتحدة ولا نود أن نثقل كاهل المجلس بمهام وبعثات تكون تكرارا لتلك المسندة إلى هيئات أخرى. نحن نريد ببساطة أن يستفيد المجلس من كل الدينامية والملاحظات والمعلومات التي تولدها منظومة الأمم المتحدة ككل من أجل تحسين فعاليته وأهمية عمله. التنسيق والفهم المشترك والشراكات هي الثلاثية التي نود أن نراها تتبلور. اسمحوا لي، في جملة أمور، أن أطرح بعض الأفكار.

أولا وقبل كل شيء، فيما يتعلق بالعلاقة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، فنحن نشجع كل المبادرات الرامية إلى حفز تلك العلاقة. ينبغي أن تسهم أنشطة اللجنة في إثراء مناقشات المجلس، وهو ما يتطلب برنامج عمل جيد التنسيق. ولا ينطبق هذا على اجتماعات التشكيلات القطرية فحسب، ولكن أيضا على الاجتماعات المكرسة لمنطقة ما أو موضوع ما. والمناقشات بشأن الاستراتيجية المتعلقة بمنطقة الساحل مثال جيد في ذلك الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمجلس أن يدعو رئيس

تشكيلة قطرية من التشكيلات التابعة للجنة لمشاورات مغلقة، على سبيل المثال، عقب زيارة اللجنة إلى البلد المعني.

ثانيا، فيما يتعلق بالشراكات الإقليمية، أعتقد أن المجلس لا يمكن إلا أن يستفيد من تعزيز تبادله للآراء مع جميع الجهات المعنية في حالة أزمة أو صراع. وأفكر أساسا في الجهات الفاعلة الإقليمية. ينبغي توجيه الدعوة بصورة شبه تلقائية للمبعوثين الخاصين لمنظمة إقليمية منخرطة في عملية سلام إلى مناقشات المجلس، المفتوحة أو المغلقة على السواء. هذا بطبيعة الحال، ينطبق في الاتجاهين: من الواضح أن مبعوثي الأمم المتحدة يمكنهم أيضا الإسهام في المداولات على الصعيد الإقليمي. وعلاوة على ذلك، نؤيد فتح باب المجلس أمام المتكلمين الذين ينبهونا إلى الفظائع الجماعية، مثل المستشارين الخاصين المعنيين بمنع الإبادة الجماعية وبالمسؤولية عن الحماية.

وداخل المجلس، من الضروري مواصلة النظر في كيفية زيادة تعزيز التعاون بشأن دور القائم على الصياغة. فعلى سبيل المثال، من البديهي أن الأعضاء المنتخبين من منطقة متضررة من أزمة أو لديهم خبرة محددة لهم دورا أكبر يضطلعون به.

كما أرحب بالتقدم المحرز فيما يتعلق بمشاركة البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في مناقشات المجلس. ويجب أن تستمر الممارسة المتمثلة في الحوارات الثلاثية بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة بشكل رسمي وغير رسمي على السواء. ونعتقد أن ثمة حاجة إلى مواصلة تعزيز هذا الحوار من منظور التحضير للجلسات ومستوى التفاعل بين المشاركين وشفافية النتائج المتوقعة.

وأخيرا، أود أن أشدد على أهمية احترام الضمانات الإجرائية في سياق تنفيذ أنظمة الجزاءات المختلفة. وقد اقترحت مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف، وبلجيكا عضو نشط فيها، تدابير ملموسة بالفعل. ولا يزال يتعين إحراز تقدم، وسنواصل إبداء اهتمامنا. وفي الأجل القصير، أدعو مجلس الأمن إلى تعيين أمين مظالم جديد في أقرب وقت ممكن لمساعدة اللجنة العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة. وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، وذلك بخصوص طلبات رفع الأسماء من القائمة. إنه منصب هام شاغر منذ العام الماضي.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نهنئ الكويت على توليها الرئاسة وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وبما أن مجلس الأمن يتصرف بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يجب عليه أن يتفهم شواغلها بشأن شفافية المجلس وكفاءته وإمكانية الوصول إليه وأن يستجيب لهذه الشواغل. وفي هذا المسعى الإيجابي، ينبغي للمجلس ألا يغفل عن حقيقة أساسية، هي أن أساليب العمل الأساسية ليست غاية في حد ذاتها وإنما وسيلة لتحقيق غاية، حيث يجب إيجاد حلول فعالة وعادلة للنزاعات، استنادا إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي ذات الصلة.

إن أساليب عمل مجلس الأمن حاسمة الأهمية لقدرته على الاضطلاع بمسؤوليته عن التصرف بسرعة وفعالية لصالح صون السلم والأمن الدوليين. وعلى مدى العقد الماضي، أحرز مجلس الأمن مزيدا من التقدم في تدوين وتحسين أساليب عمله. وترحب إندونيسيا بخطوات مثل عقد المزيد من المناقشات المفتوحة وزيادة المشاورات مع رؤساء الأجهزة الرئيسية والأجهزة الفرعية وسماع أصوات المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لإثراء خطاب المجلس.

ونود أيضا أن نشيد باليابان على عملها كرئيس للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، وتحديدا بشأن تحسين الترتيبات

الانتقالية لأعضاء المجلس المنتخبين حديثا، وبطبيعة الحال، تحديث المذكرة S/2010/507. فهذه المذكرة لا يستخدمها أعضاء مجلس الأمن بنشاط فحسب، بل إنها تمثل أداة مساعدة هامة للأعضاء غير الدائمين الذين يستعدون للعمل في المجلس. وللمساعدة في تعزيز عمل المجلس، تؤكد إندونيسيا على ما يلي:

أولا، ينبغي للمجلس ألا يجسد أوضاع القوى، بل أن يدافع بمصداقية عن الضعفاء والعاجزين. وفي حالات كثيرة للغاية، ما فتئ حق النقض يعرقل عمل المجلس في مواجهة الفظائع الجماعية والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وبينما تدعو إندونيسيا إلى إلغاء حقوق حق النقض، نظرا للحقائق الراسخة المعاصرة، فإنها تشجع المجلس على النظر في اقتراحات، مثل تلك المقدمة من مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية والمبادرة الفرنسية المكسيكية. فمن شأن تنظيم استخدام حق النقض، في المقام الأول، أن يعطي دفعة كبيرة لرفع مستوى فعالية المجلس ومصداقيته عالميا، حيث أن مسائل حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية، كما في حالة الفظائع الجماعية التي يتم عرقلة العمل بشأنها باستخدام حق النقض لأسباب سياسية ضيقة، هي مسائل تؤثر على وجود مجلس الأمن في نظر العديد من الجهات المعنية بعمله. وحتى يتحقق تنظيم استخدام حق النقض، نؤيد أن يجري تعميم تفسير رسمي لاستخدام حق النقض من جانب الأعضاء الخمسة الدائمين على جميع أعضاء الجمعية العامة.

ثانيا، يتمثل عامل رئيسي وراء الحفاظ على السلام وضمان تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع عقب إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة في قيام المجلس بالتشاور مع أصحاب المصلحة، متمثلين في البعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام وبناء السلام، والتعاون معهم وتقديم الدعم لهم. وبما أن أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام أمر لا غنى عنه، تحث إندونيسيا المجلس على التشاور على نحو منتظم وهادف مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة طوال مختلف مراحل البعثات ووضع الاستراتيجيات.

إن إندونيسيا، التي تشارك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ ٦٠ عاما وبوصفها تاسع أكبر البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، تعتقد أنه لم تُبذل جهود في أي مرحلة لإضفاء الطابع المؤسسي على المشاورات الجارية بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وتشكل هذه المشاورات تحسنا طالب به الكثيرون في منتديات مختلفة، ولكنه أمر لا يزال يتعين تنفيذه بعد مرور سنوات على ضرورة عقدها. وسيؤدي ذلك إلى زيادة كفاءة وفعالية عمليات حفظ السلام وسيفضي إلى المزيد من الدعم من قبل البلدان التي تساهم بإرسال قواتها إلى مناطق النزاع، إذ أنها ستشعر بالانتماء والمشاركة في العملية. وبما أننا نرسل أولادنا وبناتنا في طريق الأذى، يجب أن تشارك البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في اتخاذ القرارات المتعلقة باستعدادات ما قبل النشر وعمليات النشر والتغييرات التي تطرأ على الولايات.

وعلاوة على ذلك، فإن لجنة بناء السلام، الموجودة الآن منذ أكثر من عقد، قد اكتسبت خبرة قيمة لا فيما يتعلق بحالات قطرية محددة فحسب، بل بشأن مواضيع حيوية كثيرة، مثل تمويل بناء السلام والشراكات مع القطاع الخاص والتدفقات المالية غير المشروعة. وزيادة استفادة المجلس من خبرة لجنة بناء السلام، وكذلك تحسين التعاون مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما بعد أن أصبحت النزاعات أكثر تعقيدا ومتعددة الأبعاد، ستمكن المجلس من وضع حلول أكثر شمولا. كما أن التآزر في الاستجابات سيعزز الملكية الأوسع نطاقا لقرارات المجلس.

ثالثا، إذ تعيد إندونيسيا التأكيد مجددا على الشمول وإجراء مشاورات مجدية، فإنها تشدد على تنفيذ المادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق من خلال مراعاة آراء البلدان المتضررة من غير الأعضاء

مراعاة كاملة. وبما أن البلدان الإقليمية لها تأثير حاسم في مختلف الصراعات الجارية، يمكن للمجلس أن يستفيد من إسهاماتها ودعمها، فضلا عن إسهامات ودعم المنظمات الإقليمية، بشكل أفضل.

في الختام، تؤكد إندونيسيا مرة أخرى أنه يؤمل أن يعزز مجلس الأمن شموله وأن يشجع على مزيد من المشاركة الموضوعية للأعضاء غير الدائمين في المجلس وكذلك الدول غير الأعضاء في المجلس، وذلك بالاستفادة من التنفيذ الدقيق للمذكرة ٥٠٧ ومختلف الآراء التي أعرب عنها عموم الأعضاء اليوم. والعالم خارج هذه القاعة ينتظر باهتمام شديد أن يتصرف المجلس بشكل عادل وحاسم وأن ينفذ مختلف القرارات ويفي بما وعد به الميثاق، وهو يتوقع ذلك. ويجب على المجلس أن يحافظ على الثقة الممنوحة له بغية تحقيق المصداقية وكي يظل منارة للسلام والبشرية. والشفافية والثقة هما مفتاح ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة الكويتية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. إننا نقدر التزام الوفد الكويتي بالاضطلاع بمهامه بشكل شامل للجميع بصفته رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ونشير إلى العمل الذي أنجزه وفد اليابان خلال فترة ولايته التي انتهت مؤخرا في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي. ونشكر السيد إيان مارتن، المدير التنفيذي لهيئة الإبلاغ عن أعمال المجلس، على ما عرضه من أفكار ثاقبة صباح هذا اليوم.

إن وفد بلدي يجد نفسه في وضع يمكننا من تأييد النقاط ذات الصلة التي أثارها جميع الدول غير الأعضاء في المجلس حتى الآن.

ونغتنم هذه الفرصة لتشاطر بعض الملاحظات في ضوء انخراطنا مؤخرا مع المجلس في أعقاب الجرائم الفظيعة المُبلغ عنها في ولاية راخين في ميانمار منذ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ وما نجم عن ذلك من نزوح قسري حتى الآن لما يقرب من ٠٠٠ ٦٨٨ شخص، معظمهم من الروهينغيا، إلى بنغلاديش. وفي الوقت الذي لا يزال فيه أعضاء المجلس عاكفين على تحديد كيفية الاستجابة إلى الأزمة الإنسانية التي تتابع فصولها، ارتقى الأمين العام إلى مستوى الحدث من خلال ممارسة سلطته بموجب المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة لتوعية المجلس بشأن التهديدات المحتملة التي تشكلها الأزمة على السلم والأمن الدوليين. ونحث على تشجيع هذه الممارسة على أساس أكثر انتظاما، حسبما تقتضيه أي ضرورة إنسانية والتي يُحتمل أن تتأثر باعتبارات سياسية خلاف ذلك.

وعقد المجلس، من جانبه، سلسلة من المشاورات بشأن أزمة الروهينغيا الإنسانية، الأمر الذي أسفر عن اعتماد بيان رئاسي شامل نسبيا (S/PRST/2017/22).

بالنظر إلى الطبيعة المتطورة للأزمة، من المتوقع أن يبقى مجلس الأمن المسألة قيد نظره وأن يضع دوريا جدولا زمنيا لرصد تنفيذ جميع الأطراف المعنية للبيانات الرئاسية. إن الإحاطات الإعلامية المنتظمة والمشاورات بشأن هذه المسائل الملحة ستزيد من تعزيز مصداقية المجلس والتقليل إلى أدنى حد من إمكانية الاعتماد على السلطة التقديرية لعضو أو آخر في المجلس. وفي هذا السياق، نسجل في المحضر تقديرنا للرئاسة الكويتية لإبقائها قيد نظرها إمكانية إعادة طلب جلسة مفتوحة بشأن هذا الموضوع، حيث أن آخر جلسة انعقدت كانت قبل ثلاثة أشهر تقريبا (انظر S/PV.8133).

وفي السياق نفسه، نرى من المناسب أن ينظر أعضاء المجلس في القيام بزيارة إلى ميانمار وبنغلاديش لتأكيد دعمهم لمئات الآلاف من اللاجئين والمشردين الذين لا يزال ينتظرهم

مستقبل غير معروف. في الحقيقة أن زيارة المجلس الميدانية ممارسة مفيدة، ونود أن نرى زيارات منظمة بطريقة تستجيب لأكثر حالات الصراعات والحالات الإنسانية إلحاحا التي قيد نظره.

حتى الآن يجد المجلس صعوبة في اعتماد مشروع قرار بشأن الأزمة الإنسانية التي يتعرض لها مجتمع الروهينغيا بسبب إمكانية ممارسة حق النقض ضد أي مشروع قرار من هذا القبيل. ونقر بأن حق النقض مسؤولية، وندرك تماما استخدامه المتفاوت طوال تاريخ الأمم المتحدة. ومع ذلك، نحن مقتنعون بشدة بأنه ينبغي تحاشي ممارسة حق النقض في الحالات التي تنطوي على الجرائم التي تنطوي على ارتكاب فظائع جماعية.

إن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية، والممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح، من بين آخرين، أشاروا بصورة قاطعة إلى ارتكاب جرائم فظيعة ضد مجتمع الروهينغيا في ولاية راخين الشمالية منذ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧. بدأت تتكشف حقائق أخرى تثبت ارتكاب تلك الجرائم أيضا. إزاء هذه الخلفية، من المتوقع أن يظهر المجلس براغماتية بالعمل على مشروع قرار يرمي إلى إيجاد حل دائم لمشكلة مجتمع الروهينغيا.

وفيما يتعلق بالجرائم الفظيعة المبلغ عنها، يتوقع أن ينظر المجلس في اتخاذ إجراءات حاسمة، لا سيما المطالبة بالمساءلة، لالتئام جروح الصدمة التي يعاني منها أفراد مجتمع الروهينغيا واستعادة ثقتهم في إمكانية العودة الطوعية والآمنة والكريمة إلى ميانمار. في هذا السياق، إن بنغلاديش بوصفها دولة طرفا في نظام روما الأساسي، سوف تشدد تشديدا خاصا على أهمية معالجة مسألة الموارد الحيوية في الحالات التي يحيلها المجلس إلى المحكمة الجنائية الدولية.

لقد قيل الكثير عن الحاجة إلى تبسيط عمل مختلف لجان الجزاءات التابعة للمجلس، لا سيما من حيث جعل عمليات اتخاذ القرار أكثر شفافية وتشاورية بالنسبة للدول غير الأعضاء في المجلس. وفيما يتعلق بأحدث مجتمع الروهينغيا، لا سيما الأزمة الإنسانية، سنظل نحت بالذات نتابع الإجراءات التي يتخذها المجلس بشأن الجزاءات المحتملة، على النحو الذي أوصى به مختلف المكلفين بولايات. ونود أيضا أن نرى تقاسما شفافا للمعلومات عن الإجراءات المتخذة ضد الدول الأعضاء التي تفيد التقارير بأنها انتهكت نظام الجزاءات التي يفرضها المجلس، لا سيما في حالات نقل الأسلحة.

في الختام، نود أن نحض المجلس على إيلاء الاعتراف الواجب والحيز إلى أصوات الضحايا بالسماح لممثلي مجتمع الروهينغيا بالقدوم هنا وتقاسم قصصهم مع المجلس. ومن الأمور الواضحة التي ننتظرها بفارغ الصبر وهي أن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يتمثل في زيادة تعزيز الجانب الإنساني لديه والتفاعل مع الناس.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد كاستانيدا سواليس (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): إننا ممتنون لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، فضلا عن الورقة المفاهيمية (S/2013/613، المرفق) التي عممت لذلك الغرض. ونثق بأن مداولاتنا لن تمكننا فقط من تجديد التزامنا بمواصلة إحراز تقدم في تحسين الكفاءة والشفافية والتفاعل في مجلس الأمن، بل ستكون أيضا بمثابة أساس متين للتنفيذ الفعال للمذكرة الرئاسية، S/2017/507 التي يعلق عليها وفدنا قيمة وأهمية.

تقر غواتيمالا بالتقدم المحرز في بعض الممارسات وتعزيز التدابير الأخرى المدرجة في المذكرة الجديدة بالثناء S/2017/507، بفضل العمل الذي اضطلع به الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، التي ترأسها مؤخرا وفد اليابان. إن تدوين أفضل الممارسات يمثل مهمة لا نهاية لها؛ وفي الوقت ذاته، فإنها عملية مفيدة للغاية للعمل الذي يقوم به هذا

الجهاز. إننا إذ نأخذ في الحسبان أيضا تجربتنا بوصفنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، نعتقد بأن يوجد دائما مجالا للتحسين. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز المسائل الثلاث المتصلة حاليا بأساليب عمل مجلس الأمن.

ما برح البحث عن المعلومات وفهم أنشطة المجلس مطلبا هاما ومشروعا. وعلى الرغم من حدوث زيادة في عدد الجلسات العلنية للمجلس، فإن استمرار ممارسة المناقشات المفتوحة التي تشجع على زيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس وعقد عدة جلسات على غرار صيغة آريا في السنوات الأخيرة مكنا المجلس من الحصول على معلومات دقيقة تساعده على نحو فعال في الوفاء بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين.

يؤسفنا تزايد عدد الجلسات الختامية غير المنتظمة والافتقار إلى التواصل المنتظم مع لجنة بناء السلام، وهي هيئة استشارية للمجلس تضطلع بدور هام في منع تكرار نشوب الصراعات، ومع رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة، وكذلك مع سائر هيئات الأمم المتحدة. ومع ذلك، نشيد فيما ورد في المذكرة S/2017/507 ومفاده أن إيلاء أهمية لاستمرار التواصل مع لجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية، والتشكيلات القُطرية التابعة لها. ومن الجلي أن ذلك يمكن من الحصول على معلومات مباشرة موثوقة، وأيضا الحصول على مشورة محددة بشأن التشكيلات القطرية التابعة للجنة. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تتمخض هذه الاتصالات أيضا عن فعالية في منع الصراعات والحفاظ على التوجيهات المناسبة في تنفيذ مفهوم السلام المستدام.

ثانيا، في الماضي، اتخذ المجلس قرارات بشأن تعيين رؤساء الهيئات الفرعية بطريقة متوازنة وشفافة وشاملة للجميع، مما أتاح المجال أمام التغيير؛ وهذا يحملنا على الإيمان بإجراء مشاورات حول العملية، لا سيما بين أعضاء المجلس المنتخبين حديثا. ويحدو وفدي الأمل في تعزيز هذه الممارسة وهذا التوجه في المستقبل. ومن الضروري أيضا ضمان أن تكون عمليات الاختيار والتعيين في شتى فئات الخبراء أكثر شفافية وتوازنا، من أجل تمثيل جغرافي وجنساني واسع، مع مراعاة التوجيهات الواردة في المذكرة الرئاسية S/2006/997 والأحكام الواردة في المذكرة S/2017/507، مما يشير إلى وجوب الاتفاق على تعيين رؤساء الهيئات الفرعية في ١ تشرين الأول/أكتوبر من كل عام.

ثالثا، تقدر غواتيمالا المعلومات المتضمنة في الفرع ثامنا من مرفق المذكرة، S/2017/507 لأنها تبين أهمية إجراء مشاورات بين مجلس الأمن، والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بوحدات شرطة، مما يشكل مساهمة كبيرة في زيادة قدرة مجلس الأمن على اتخاذ قرارات مناسبة وفعالة وحسنة التوقيت في الوفاء بمسؤولياته. وهذا التنسيق أمر بالغ الأهمية عند الانتقال إلى عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وتعديل ولاياتها في نهاية المطاف.

في الختام، يقدر وفدي العمل المضطلع به لتحديث أساليب عمل مجلس الأمن، وهو موقف اتخذناه بثبات في السنوات الماضية بشأن هذه المسألة. ونرحب بالتقدم المحرز خلال السنتين الماضيتين، ويسرنا أن نلاحظ أن دولة الكويت قد تولت رئاسة الفريق العامل غير الرسمي بشأن هذا الموضوع للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وتشير الممارسة السابقة إلى أن الأعضاء المنتخبين الذين يخضعون للمساءلة أمام المجموعات الإقليمية وجميع أعضاء الأمم المتحدة أشد حرصا على تحسين أساليب العمل. إن أفضل طريقة لإبراز الطابع التمثيلي والديمقراطي للمجلس تكمن في تعزيز معايير المساءلة والشفافية. وبالإضافة إلى التعاون مع الأعضاء الدائمين، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التآزر في المجلس نحو هدفنا المشترك المتمثل في تحسين أساليب عمله، لأن قرارات مجلس الأمن ترتب أثرا على العضوية العامة في المنظمة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد موساييف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أثني على وفد بلدكم، سيدي الرئيس، على عقد

هذه المناقشة المفتوحة الهامة، وعلى تقديمكم للمذكرة المفاهيمية (S/2018/66، المرفق) بشأن هذا الموضوع. كما أشكر السيد إيان مارتن على إحاطته الإعلامية الثاقبة.

ونهنئ دولة الكويت على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير ورئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وأود أيضا أن أشيد بإسهامات الرئيسين السابقين للفريق العامل. ونشيد بالدور الذي يقوم به الفريق من خلال النهوض بطرق زيادة تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة العامة لعمل المجلس. وقد شاركت أذربيجان كعضو منتخب في مجلس الأمن بنشاط في المناقشات التي دارت داخل الفريق العامل، وأثناء رئاستها للمجلس، أجرت مناقشة مفتوحة بشأن أساليب عمل المجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (انظر S/PV.7052).

ولا تزال أساليب عمل مجلس الأمن تحظى باهتمام كبير بين مجمل الدول الأعضاء. وهذا الاهتمام ناجم عن التهديدات والتحديات التي يواجهها العالم في الوقت الحاضر ومهام مجلس الأمن، الذي يتصرف بالنيابة عن الدول الأعضاء، وخولت الدول الأعضاء له، المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. والمناقشة المفتوحة اليوم مثال آخر على ازدياد مستوى الاهتمام بالموضوع.

ونرحب باعتماد مجلس الأمن للمذكرة الرئاسية S/2017/507، في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، والتي تتضمن وثائق المجلس السابقة المتعلقة بأساليب عمله وتطورها. بيد أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود في هذا الاتجاه، بما في ذلك عن طريق الفريق العامل غير الرسمي والمناقشات المفتوحة السنوية بشأن أساليب العمل. وأود أن أركز بإيجاز على ثلاث نقاط.

أولا، من الواضح أن الوحدة بين الأعضاء الدائمين ضرورة مطلقة للتوصل إلى اتفاقات. وفي الوقت نفسه، من المهم أن نتذكر دائما أن الأعضاء الدائمين والمنتخبين في مجلس الأمن يتحملون مسؤولية جماعية عن تحقيق السلم والأمن الدوليين. ونلاحظ التقدم المحرز حتى الآن في جعل المجلس هيئة أكثر تعاونا وشمولية، ونرحب بالمزيد من المداولات والإسهامات في هذا الصدد.

ثانيا، يتعين إعطاء أعضاء الأمم المتحدة الأوسع نطاقا فرصا أكبر للاستماع إليهم. ونحيط علما بإيجابية ببعض التطورات في هذا الصدد، ونتطلع إلى بذل جهود إضافية لتعزيز شفافية مجلس الأمن وتفاعله مع كامل الدول الأعضاء.

ثالثا، من نافلة القول إن فعالية مجلس الأمن ومساءلته تتطلبان، أولا وقبل كل شيء، تنفيذ قراراته. إن استمرار الاستخدام غير القانوني للقوة ضد الدول ذات السيادة وما يترتب عن ذلك من احتلال عسكري لأراضيها، على الرغم من قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرارات التي تشير إلى الترتيبات الإقليمية، لا يعني أن مثل هذه الحالة يمكن أن تشكل ممارسة مقبولة في أساليب عمل المجلس.

إن هدف صون السلم والأمن الدوليين أمر لا يمكن تحقيقه إذا ما تم تجاهل القيم والمعايير والمبادئ الأساسية المعترف بها عالميا بشكل واضح أو إساءة تفسيرها أو تكييفها من قبل المعتدين لشرعنة أفعالهم غير المشروعة. وفي وقت تزداد فيه وحشية الصراعات المسلحة، والتحديات التي تواجه سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، ونشهد أعلى مستويات من التشريد القسري، وتتزايد فيه التهديدات الإرهابية والانفصالية، يتعين اتخاذ إجراءات أكثر تضافرا على جميع المستويات لصون السلم والأمن الدوليين.

ونتطلع إلى التنفيذ الكامل للمذكرة الرئاسية ٥٠٧ والتحسن المستمر في أساليب عمل مجلس الأمن وممارساته العادية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): إسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ونؤكد لكم أننا نعتز ونفتخر بالدور المتميز الذي تؤديه دولة الكويت الشقيقة في هذا المنبر الرفيع. كما أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة حول أساليب عمل مجلس الأمن، وأشير إلى أننا نتفق بصفة عامة مع ما ورد في الورقة المفاهيمية (S/2018/66، المرفق) التي قمتم بإعدادها بجدارة وتمعن. كما نثمن رئاستكم للفريق العامل منسقا للمجموعة العربية فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، ونشير أيضا إلى عضويتنا في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، ونتفق مع ما ورد في البيان الذي ألقي باسم هذه المجموعة.

إن المملكة العربية السعودية هي في طليعة الدول التي ترى ضرورة ملحة للمضي قدماً في عملية إصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك تطوير أساليب عمله. وتدعم المملكة العربية السعودية جهود المجموعة العربية بشأن عملية إصلاح مجلس الأمن والمطالبة بتمثيل عربي دائم بكامل الصلاحيات في فئة المقاعد الدائمة في حال أي إصلاح في المستقبل للمجلس، والمطالبة كذلك بتمثيل عربي متناسب في فئة المقاعد غير الدائمة.

إننا نعيش في عالم تمزقه آلة الحرب وتتصاعد فيه وتيرة العنف، ونحن في أمس الحاجة لأن يكون مجلس الأمن قادراً على الاضطلاع بمهامه الأساسية في مجال صون السلم والأمن الدوليين، والدفاع عن الشرعية الدولية.

لقد انطلقت عملية إصلاح مجلس الأمن منذ عام ١٩٩٣، وصدرت العديد من التقارير والبيانات التي تناولت تطوير أساليب عمل مجلس الأمن بما في ذلك الرفع من كفاءة العلاقة التكاملية بين مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورغم ما نتج عن هذه الجهود من تنفيذ عدد من الخطوات في سبيل زيادة الشفافية والكفاءة وتوسيع المشاركة، إلا أننا لم نتمكن حتى الآن من التوصل إلى حلول شاملة قابلة للتطبيق تُمكن المجلس من أداء مهامه الأساسية في صون السلم والأمن الدوليين بشكل يرقى إلى ما هو مأمول منه وما يتطلع له الكثيرون في المجتمع الدولي، والواقع هو أن غالبية الدول الأعضاء تتفق على وجود خلل في عمل مجلس الأمن، ينال من مصداقيته ويحد من قدرته على أداء دور فاعل في مسائل تسوية النزاعات، كما هو واضح من الجمود الذي يسيطر على المجلس بالنسبة للعديد من القضايا، مثل القضية الفلسطينية والأزمة السورية.

إن المملكة العربية السعودية تقدر الجهود المبذولة لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن وإصلاحه، وتنفيذ ما نصت عليه الرسالة المعروفة بالرسالة رقم ٥٠٧ التي تُوَضح وتُقنن أساليب عمل المجلس.

ونود الإشارة هنا إلى عدد من الأمور ومنها، أولاً أهمية تعزيز دور أعضاء مجلس الأمن المنتخبين في المشاركة الكاملة في جميع أعمال المجلس من حيث صياغة القرارات وصنعها، وثانيًا أهمية تبني تعهد سلوك العمل المعني بمطالبة جميع أعضاء المجلس بعدم عرقلة أي قرار في المجلس من شأنه العمل على إنهاء ارتكاب الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب، وثالثاً أهمية تعزيز التشاور مع الدول المساهمة في قوات حفظ السلام والشرطة الأممية، ورابعا، فيما يخص عمل لجان العقوبات، تعتبر المملكة إنشاء منصب أمين مظالم للجنة مجلس الأمن المعنية بتنظيمي القاعدة وداعش، إنجازاً مهماً وندعو إلى شغل هذا المنصب في أقرب وقت ممكن.

إسمحوا لي أن أؤكد لكم أن المملكة العربية السعودية ماضية في دعوتها إلى الإصلاح الواسع والشامل لمجلس الأمن، وتدعو بقية الدول الأعضاء إلى التفاعل بشكل خلاق وإيجابي مع الأفكار المطروحة، والإسهام في إيجاد آليات تمكّن المجلس من القيام بواجبه حيال الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد ياردلي (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): يجب أن يعزز نطاق ووتيرة التحديات التي تواجه مجلس الأمن اليوم تصميمنا على كفالة أن يكون المجلس مرنا وفعالا بأقصى قدر ممكن. ترحب أستراليا بالتحديث الذي طرأ على مذكرة الرئيس S/2010/507. ونشكر اليابان، التي عملت رئيسا للفريق العامل غير الرسمي خلال فترة عضويتها الأخيرة في المجلس، في ٢٠١٦-٢٠١٧، على قيادتها والتزامها بشأن هذه المسألة. وبالمثل تثني أستراليا على الكويت على توليها الرئاسة في عام ٢٠١٨، وعلى عقد مناقشة اليوم. سأركز على ثلاثة مجالات رئيسية لإصلاح أساليب العمل - الشفافية والجزاءات واستخدام حق النقض.

أولا، تعتقد أستراليا، كعضو في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، اعتقادا راسخا بأن الشفافية عنصر هام من عناصر فعالية المجلس. ووفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة التي تكرس مسؤولية مجلس الأمن في التصرف باسم جميع الدول الأعضاء، ينبغي لأعضاء المجلس أن ينخرطوا بانتظام مع جميع الأعضاء من خلال الإحاطات، بما في ذلك مع المجموعات الإقليمية والتواصل مع البلدان المتضررة. كما إننا ندعم زيادة استخدام الجلسات العلنية والمناقشات المفتوحة والاجتماعات بصيغة آريا والجلسات الختامية الشهرية.

ثانيا، يعتمد الكثير من عمل المجلس على تنفيذ الدول غير الأعضاء لقراراته. ولذلك يتحتم أن يتم إشراك عموم الدول الأعضاء بشكل مناسب في مداولات المجلس. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك مجال الجزاءات. فنحن بحاجة إلى مواصلة تحسين أساليب عمل لجان الجزاءات، لكي يتسنى تحسين تنفيذ تدابير الجزاءات. وتفخر أستراليا بالتعاون مع السويد وفنلندا واليونان في إطلاق خلاصة للاستعراض الرفيع المستوى لجزاءات الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وتقرير تقييم متابعتها، في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. ويسرنا أن العديد من توصيات الخلاصة الـ ١٥٠ يجري تنفيذها الآن. ولكن هناك الكثير الذي يمكن عمله. يقدم تقرير التقييم الذي صدر العام الماضي مزيدا من السبل التي يمكن بها تعزيز التعاون والشفافية وبناء القدرات بشأن مسائل الجزاءات. وتمثل كلا من الخلاصة والتقييم مساهمات كبيرة نحو بناء نظم أفضل لجزاءات الأمم المتحدة، وهما أداتان أساسيتان لإصلاح أساليب عمل المجلس.

وأخيرا، يجب علينا أن نتحرك بسرعة وبحزم وبانسجام، للاتفاق على تقييد واضح لاستخدام حق النقض. فقد أخفق المجلس في كثير من الأحيان، في الاضطلاع بولايته، بسبب السماح للمصالح الضيقة بأن تسود على مصالح من هم أكثر ضعفا. ونشير مع القلق إلى ملاحظة السيد مارتن أن عام ٢٠١٧ شهد أعلى استخدام لحق النقض خلال عقدين، الأمر الذي يمكن أن يعيق اتخاذ إجراء حاسم في مواجهة الجرائم الفظيعة. ولذلك، فإننا نشارك الآخرين في دعوة جميع أعضاء المجلس - الحاليين والمقبلين - إلى الالتزام بشكل لا لبس فيه بمدونة قواعد السلوك لفريق المساءلة والاتساق والشفافية وبالمبادرة الفرنسية - المكسيكية التكميلية بشأن تقييد استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. وكذلك تشجع أستراليا الأمين العام على أن يستفيد بشكل تام من صلاحيته بموجب المادة ٩٩ من الميثاق ليسترعي انتباه المجلس إلى أي مسألة قد تهدد صون السلم والأمن الدوليين.

وإذ نواصل التعامل مع التحديات المتعددة والمتداخلة للإرهاب وعدم الاستقرار والنزاعات والهشاشة، فإن إصلاح أساليب العمل ليس مجرد ممارسة بيروقراطية. إنه أمر حاسم بالنسبة لقدرة المجلس على الاضطلاع بولايته الأساسية - وتجاه الأرواح التي تعتمد عليه.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا.

السيد سوير (فنلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد مناقشة اليوم بشأن أساليب عمل مجلس الأمن.

كما تشيد فنلندا أيضا بالإسهامات القيمة التي قدمها فريق المساءلة والاتساق والشفافية، ونحن نؤيد بيان الفريق الذي أدلى به ممثل سويسرا.

ونشكر كذلك السيد إيان مارتن على إحاطته الإعلامية ونشيد بهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن بوصفها مؤسسة قدمت بيانات هامة بشأن مجلس الأمن – ويتمثل مثال حديث على ذلك في التقرير المتعلق بأساليب العمل الذي نشر الشهر الماضي.

ونشيد بعمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن ونأمل في أن نرى المزيد من التقدم في ظل رئاسة الكويت للمجلس. وينبغي لنا، في ذلك الصدد، أن نبني على عمل اليابان الذي أسفر عن مذكرة الرئيس المنقحة S/2017/507.

إن إعداد الأعضاء المنتخبين حديثا للعمل في المجلس هو أحد الجوانب الهامة التي نظرت فيها المذكرة ٥٠٧ كذلك. ونعتقد أن من الضروري دعم الأعضاء الجدد في التحضير لفترة عضويتهم بطريقة شاملة وفعالة. وقد دعمت فنلندا في الـ ١٥ سنة الماضية، بتعاون وثيق مع البروفيسور إدوارد لاك من جامعة كولومبيا، وغيره من الشركاء، مثل شعبة شؤون مجلس الأمن التابعة لإدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة، إعداد الأعضاء غير الدائمين لعمل المجلس وممارساته من خلال استضافة حلقة عمل سنوية. كما إن معتكف ''دخول معترك العمل على أتمّ الاستعداد'' قد احتل مكانه بوصفه محفلا رئيسيا للمناقشات غير الرسمية، وتحديدا بشأن أساليب عمل المجلس. وبالإضافة إلى تشجيع المزيد من الانتخابات المبكرة واستحداث المزيد من أشكال الاجتماعات غير الرسمية، فقد مضى المعتكف قدما أيضا بمناقشات هامة بشأن القيام بالصياغة وانتخاب رؤساء الهيئات الفرعية. وتقف فنلندا على أهبة الاستعداد لمواصلة وزيادة تطوير هذه الممارسة الراسخة في المستقبل.

ونؤيد زيادة التفاعل والتعاون بين المجلس والدول غير الأعضاء في المجلس، فضلا عن الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية. ونرحب بدعوة المنظمات غير الحكومية كجهات تقديم للإحاطات. من شأن عقد جلسات احاطة غير رسمية لجميع الدول الأعضاء بشأن برنامج عمل رئيس المجلس، كذلك، أن يزيد من تدفق المعلومات. ويمكن للمناقشات المفتوحة والحوارات التفاعلية غير الرسمية والاجتماعات بصيغة آريا أن تكون منتديات مفيدة أيضا.

إن زيادة التفاعل داخل المجلس أمر هام. وينبغي أن تعطى جميع الدول الأعضاء فرصا متساوية للمشاركة في عمل المجلس. وكيفية مواصلة تطوير مفهوم القائم بالصياغة والمشاركة في القيام بالصياغة كذلك مهمة.

وفي الختام، فإن فنلندا عضو في مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف، وقد كانت كذلك أحد المشاركين في تقديم الاستعراض الرفيع المستوى لجزاءات الأمم المتحدة. ونواصل السعي إلى تحسين ضمانات مراعاة الأصول القانونية فيما يتعلق بالجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن ودعم الجهود التي يبذلها المجلس لتعزيز العدالة والشفافية في نظم الجزاءات. فالإجراءات العادلة والواضحة تجعل نظم جزاءات الأمم المتحدة أكثر فعالية ومصداقية. وقد كان إنشاء مكتب أمين المظالم من أجل نظام جزاءات تنظيمي داعش والقاعدة إنجازا كبيرا. ومن المثير للقلق أن منصب أمين المظالم شاغر منذ آب/أغسطس. ولذلك نحث مجلس الأمن على إنجاز إجراءات التعيين من دون تأخير.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد شاندرتري (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ الكويت على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. وأود كذلك أن أعرب عن تقديري للرئاسة الكويتية على عقدها

مناقشة اليوم المفتوحة بشأن أساليب عمل المجلس في إطار البند المعنون ”تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)“.

إن البنود المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن آخذة في الازدياد من حيث العدد والتعقيد والحساسية. وهي تتطلب أن يكون المجلس أكثر فعالية وكفاءة. ولذا فإن أساليب عمل مجلس الأمن تتطلب استعراضا مستمرا، بغية تمكين المجلس من التكيف وتحسين الوفاء بالتزاماته في صون السلم والأمن الدوليين. وللعديد من الاقتراحات والنقاط التي أثارها المتكلمون السابقون مزايا وتثري مناقشاتنا اليوم. ونود أن نسترعي انتباه المجلس إلى مجالين نعتقد أنهما سيستفيدان كثيرا من تركيزنا المشترك على التحسين.

أولا، ما تزال جزاءات مجلس الأمن أداة لا غنى عنها للعمل الجماعي العالمي في مجال صون السلم والأمن الدوليين. ولدينا اعتقاد راسخ بأنه يجب أن تظل الجزاءات المفروضة هذه موجهة نحو الأهداف بغية التقليل من عواقبها الاجتماعية والاقتصادية غير المقصودة إلى أدنى حد ممكن. وعلاوة على ذلك، لن يتسنى للجزاءات أن تحقق الأهداف المرجوة منها إلا حين تلتزم الدول الأعضاء بتنفيذها تنفيذا تاما وفعالا. وبالتالي، فإن الدول الأعضاء تعوّل إلى حد كبير على تدابير وتعريفات نطاقها.

ونرحب في ذلك الصدد، بإدراج رموز النظام المنسق للأصناف المحظورة بموجب أحدث القرارات المتعلقة بالجزاءات، ونأمل أن تستمر هذه الممارسة في المستقبل. ونرحب أيضا بجهود التنسيق المبذولة بين لجان الجزاءات وممارسة تحديث قوائم الجزاءات الموحدة. وينبغي زيادة تشجيع لجان الجزاءات ذات الصلة على مساعدة الدول الأعضاء عن طريق توحيد قوائم جميع الأصناف المحظورة وتحديثها بصورة منتظمة وفقا لرموز محددة لنظام التنسيق وقوائم جميع تدابير الجزاءات، لا سيما فيما يتعلق بتفتيش البضائع ووسائل النقل. وستكون هذه القوائم الموحدة بمثابة مبادئ توجيهية مفيدة لتنفيذ الالتزامات الوطنية وتعزيز التعاون بين جميع آليات مجلس الأمن.

ثانيا، تحث تايلند أعضاء المجلس على مواصلة عقد الجلسات العلنية وإشراك عموم عضوية الأمم المتحدة، وخاصة في المسائل المعقدة وذات التأثير على نطاق أوسع. ومن شأن ذلك أن يضمن تبادل الأفكار بصورة سليمة ويؤدي إلى فهم شامل للكيفية التي يؤثر بها عمل المجلس أو تقاعسه عن العمل على الناس في الميدان. وسوف يمضي ذلك شوطا طويلا نحو ضمان التزام المجلس بأعلى معايير الشفافية في مداولاته في المسائل ذات التأثير الأكبر الذي يتجاوز كثيرا العضوية الحالية للمجلس.

وفي السياق نفسه، ينبغي لأعضاء المجلس تبادل المعلومات والتطورات والنتائج المتحققة مع عموم العضوية في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني عبر جلسات الإحاطة المتكررة حسب الاقتضاء. ومن شأن ذلك أن يساعد على تعزيز التفاهم والدعم لعمل المجلس.

وفي الختام، أود أن أذكّر الجميع بأنه يجب ألا تقتصر مسألة أساليب عمل مجلس الأمن على المسائل المتعلقة بالمجلس فحسب. ومن المهم أيضا أن ندرك أن تحسين كفاءة المجلس ينبغي أن يُنظر إليه في سياق نهج شامل للمنظومة برمّتها دعما لمهمة الأمم المتحدة بأسرها.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة رودريغيث أباسكال (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): تؤيد كوبا إجراء إصلاح شامل وحقيقي لمجلس الأمن حتى يكون جهازا أكثر فعالية وتمثيلا وديمقراطية وشفافية، ويجسد تطور الأمم المتحدة والعلاقات الدولية على حد سواء. ونرحب باعتماد مجلس الأمن للمذكرة الرئاسية S/2017/507 التي تساعد على توحيد جميع المذكرات الرئاسية بشأن أساليب عمل المجلس.

ومع ذلك، فإن من الضروري بذل جهود إضافية دون إبطاء للمضي قدما نحو إضفاء طابع ديمقراطي على مجلس الأمن، من حيث عضويته وأساليب عمله على حد سواء، حتى لا تقوض مصداقية الأمم المتحدة وشرعيتها على المدى الطويل.

وبالرغم من أننا نشيد بزيادة عدد المناقشات المفتوحة وجلسات الإحاطة والجلسات الختامية الشهرية خلال السنوات الأخيرة والعملية غير المسبوقة من المشاورات وتبادل الآراء مع الدول الأعضاء لاختيار وتعيين الأمين العام، ما زلنا نرى استمرار الاتجاه نفسه في عمل المجلس أساسا بصيغة الجلسات السرية واتخاذ القرارات دون معالجة شواغل الأعضاء غير الدائمين وغيرهم من الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة.

ونحن بحاجة إلى صيغ فعالة للتخلص من الممارسات الحصرية هذه، فضلا عن كفالة المشاركة الحقيقية والديمقراطية في أعمال المجلس وعملية صنع القرارات فيه. ومن الجدير بالذكر أنه وفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، يسلّم الأعضاء بأن مجلس الأمن يتصرف – في سياق الاضطلاع بمهامه – نيابة عن الدول الأعضاء، وعليه، فإن أعمال المجلس هي مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الدول الأعضاء كافة.

وتؤكد كوبا مجددا ضرورة أن يعتمد المجلس نصا قطعيا ينظم عمله ليضع بذلك حدا للطابع المؤقت الذي اتسم به نظامه الداخلي لما يزيد على ٧٠ عاما. وذلك أمر لا غنى عنه من حيث الشفافية وضرورة المساءلة.

ونلاحظ مع الأسف، أن المجلس ما زال يقدم تقارير سنوية إلى الجمعية العامة ليست أكثر من مجرد تقارير وصفية يقدم فيها لمحة عامة عن اجتماعاته وأنشطته وقراراته، بدلا من أن تكون توضيحية شاملة وذات محتوى تحليلي وتركز على عمل المجلس وتمكّننا من تقييم الأسباب والآثار المترتبة عن قرارات المجلس. ومن المؤسف أن مجلس الأمن لا يزال يواصل عمله دون تقديم تقارير خاصة عن التدابير المتعلقة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين لكي تنظر فيها الجمعية العامة، على النحو الذي يقتضيه الميثاق في المادتين ١٥ و ٢٤.

وفيما يتعلق بحق النقض، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بأساليب عمل المجلس، فإننا نعيد التأكيد على أن هذا امتيازا مفارقا وغير ديمقراطي ويجب القضاء عليه في أقرب وقت ممكن.

وبالإضافة إلى تغيير أساليب عمله، يجب على مجلس الأمن أن يوائم وظائفه مع الولاية المسندة إليه في ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، تعرب كوبا عن شعورها ببالغ القلق إزاء الاتجاه السائد في مجلس الأمن والمتمثل في تناول المسائل التي لا تشكّل تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين وتولّي مهام خارج نطاق اختصاصه، وبذلك يزداد تغوله على الدور الموكل إلى أجهزة الأمم المتحدة الأخرى في الميثاق، وخاصة الجمعية العامة.

ويجب وضع حد للتلاعب الانتقائي والرفض الصارم لممارساته العملية ومحاولات إدراج مسائل ليست مدرجة في جدول أعماله وتسييس مسائل محددة من حيث المصالح الخاصة المتعلقة بالسيطرة والهيمنة.

ولا مجال لإجراء أي إصلاح حقيقي للأمم المتحدة دون إصلاح مجلس الأمن. وبذلك وحده يمكننا الحفاظ على التعددية ويمكننا التعويل على مجلس الأمن بعد إصلاحه وإعطائه طابعا يتسم بالديمقراطية والشفافية والكفاءة –– أي أن يكون ممثلا لمصالح جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تشيد جمهورية فنزويلا البوليفارية بدولة الكويت لترؤسها مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير، وتشكر الكويت على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن.

ونرحب بالجهود التي بُذلت حتى الآن منذ أكثر من عقدين من الزمن لإدخال تحسينات على أساليب عمل المجلس، بما في ذلك البيان الرئاسي S/PRST/2015/19 الذي ينشئ ممارسة عقد تبادل سنوي للآراء بشأن أساليب عمل المجلس.

ويعتقد بلدنا أنه قد أحرز بعض التقدم في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، مثل مشاركة الأعضاء المنتخبين في أنشطة المجلس قبل ثلاثة أشهر من تولي مسؤولياتهم حتى يتسنى لهم أن يشهدوا بشكل مباشر النشاط اليومي لهذا الجهاز بغية مباشرة مسؤولياتهم في سياق فترة عضويتهم.

ويشكل التعيين بطريقة شاملة للجميع لرؤساء الأجهزة الفرعية للمجلس جانبا إيجابيا في تطور أساليب العمل. وقد وضعت الصيغة النهائية للعملية في عام ٢٠١٧، عندما اتفق على أن تقوم دولتان من الدول الأعضاء في المجلس بتيسير عملية تعيين الممثلين المسؤولين عن هذه الهيئات، في تعاون تام مع بقية الأعضاء. ومما لا شك فيه أن هذه القاعدة تعني تحسنا مقارنة بالنظام الذي كان سائدا حتى عام ٢٠١٦.

وعلى الرغم من تحسن أساليب عمل مجلس الأمن، تجدر الإشارة إلى أنه لا تزال هناك ممارسات تؤثر على كفاءته وفعاليته في معالجة المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين. إن فنزويلا تشعر بالحيرة إزاء الاعتراضات على إجراء مناقشات عامة بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس أو الاعتراضات على مشاركة المنظمات الإقليمية الرئيسية في حل النزاعات التي طال أمدها. لا تسهم هذه الحالة الراهنة بأي شكل من الأشكال في بناء الثقة اللازمة فيما بين الأطراف إذا أرادت التوصل إلى حل سلمي لنزاعها. وندعو إلى أن تكون الجلسات العلنية هي القاعدة وليس الاستثناء.

وعلى الرغم من أن المشاورات المغلقة هي حيز مفيد للمناقشة الصريحة، يجب ألا تستخدم للتقليل من أهمية الجلسات العامة. واستنادا إلى خبرتنا كعضو في المجلس، فقد لاحظنا أحيانا أن بعض المناقشات في المشاورات المغلقة بشأن مسائل معينة كان من الممكن إجراؤها في جلسات علنية بحضور عموم العضوية، نظرا لأن المعلومات المقدمة لا تؤثر على المفاوضات الجارية.

ويؤسفنا أنه في بعض الحالات، ولأسباب غير معروفة، فإن الأمانة العامة لا تقدم التقارير الخطية التي طلبت وفقا لقرارات المجلس. وحتى الآن، لم يتم تقديم التقرير الخطي المطلوب من الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. واقتصر الأمر على استماع الأعضاء لإحاطات شفوية قدمها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. نحن نعتقد أن تعزيز أساليب عمل مجلس الأمن يرتبط بالتنفيذ الفعال لقراراته.

وتعرب فنزويلا عن قلقها إزاء استخدام بعض الأعضاء الدائمين لأساليب عمل المجلس للترويج لأجنداتها الخاصة، مما يشكل انتهاكا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإننا نرفض أي محاولة لأن تُثار في هذا الجهاز المسائل التي لا تهدد السلم والأمن الدوليين. وفيما يتعلق بذلك، نشعر بالقلق إزاء إساءة الاستعمال عند عقد اجتماعات بصيغة آريا للتعامل مع حالات البلدان غير المدرجة على جدول أعمال المجلس والتي لا تمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. تعتقد فنزويلا أنه ينبغي أن تحكم شكل هذا النوع من الاجتماعات غير الرسمية هيئة تنظيمية لتفادي التجاوزات التي ترتكب على حساب مقاصد ومبادئ الميثاق. لقد كانت هناك اقتراحات ودعوات لهذا الغرض تم الإعراب عنها في الماضي القريب في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، ولكن بعض الأعضاء الدائمين عرقلوها.

في الختام، نعرب عن أملنا في أن يتم تنفيذ التحسينات على أساليب العمل بطريقة مستدامة بغية زيادة الشفافية

والشمول والمساءلة، مع التقيد الصارم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس: أعطى الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد محمد (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الكويت، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن أساليب عمل المجلس.

إن هذه المناقشة شهادة على المصلحة الحقيقية لجميع الدول الأعضاء في العمل على تعزيز شفافية المجلس وانفتاحه وشموله للجميع. يتداول المجلس ويناقش صون السلم والأمن الدوليين وفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أنوه بالعمل الذي أنجزه الفريق العامل غير الرسمي لمجلس الأمن المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى والتحديثات التي تم إدخالها على مذكرة الرئيس S/2017/507.

إن عمل المجلس مسؤولية جماعية. ويتم الاضطلاع به بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء، ومن أجل الصالح العام للبشرية. من المؤسف أنه غالبا ما يُنظر إلى عمل المجلس بوصفه سريا، عندما تتخذ القلة قرارات تؤثر على الكثيرين. وبالتالي، من المهم تشاطر المعلومات عن مداولات المجلس بشأن المسائل ذات الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره، في الوقت المناسب وعلى نحو شامل للجميع. إن معالجة تلك التصورات أمر مهم أيضا للحفاظ على شرعية المجلس ومصداقيته. ومن الأساسي أيضا أن يتمكن كل عضو في المجلس من الإسهام بشكل مجد في عمل المجلس. ولا بد من معالجة ومجابهة الفجوة المتصوَّرة بين الأعضاء الخمسة الدائمين والأعضاء العشرة المنتخبين.

تشيد ملديف بالتحسينات التي شهدناها في السنوات الأخيرة في تقاسم المعلومات المتعلقة بعمل المجلس مع عموم أعضاء الأمم المتحدة. إن عقد اجتماعات منتظمة بين رؤساء المجلس والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي سيقطع شوطا طويلا في تعزيز التنسيق فيما بين أعمال جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بمناقشات هذه الاجتماعات ومداولاتها، نود أيضا أن نرى تقاسم للمعلومات من خلال القنوات المناسبة مع عموم الأعضاء. ونهيب بالأعضاء الحاليين في المجلس، فضلا عن الأعضاء الجدد، إعطاء الأولوية لتحسين الشفافية والشمولية في عملهم.

وتستحق مسألة حق النقض بعض الاعتبار في مداولاتنا بشأن أساليب العمل. ولئن كنا نسلم بأنه من امتياز للأعضاء الدائمين في المجلس، نود أن ننضم إلى الآخرين في الدعوة إلى الامتناع عن ممارسة حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. يجب ألا ندع حق النقض يقف في طريق اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب.

ومن المجالات التي تعتقد ملديف أنه يمكن القيام فيها بمزيد من العمل تعزيز تركيز المجلس على الحقائق المستجدة للنزاعات في العالم. وفي هذا الصدد، من الضروري التركيز على التهديدات غير التقليدية التي يتعرض لها الأمن، بالإضافة إلى النزاعات المسلحة. إن الفقر المدقع، ونقص الموارد، وتغير المناخ، والتطرف العنيف تحدد بشكل متزايد ماهية النزاعات وتفاقمها.

وما فتئت الاجتماعات بصيغة آريا وسيلة هامة لجلب التنوع إلى مداولات المجلس وتزويدها بمنظورات جديدة. ونحن نشجع عقد هذه الاجتماعات بانتظام لتناول أوجه التقارب – ولكن الأهم معالجة الاختلافات – في الآراء بشأن مسائل معينة. سيعزز ذلك عمل المجلس ويجعله أكثر ملاءمة للحقائق العالمية المعاصرة. كما نأمل أن تجد المناقشات والآراء المعرب عنها في اجتماعات صيغة آريا طريقها إلى مداولات جدول الأعمال الرسمي للمجلس.

وتأمل ملديف في أن يتم انتخابها لعضوية المجلس في الانتخابات التي ستعقد في حزيران/يونيه للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠. سنجلب وجهات نظر جديدة للمجلس وسنقود المناقشات لإيجاد حلول مبتكرة وطويلة الأجل للمسائل الناشئة.

ونعتقد أن تحقيق مجلس أمن يتسم بالشفافية والاتساق وخاضع للمساءلة هو طريقة واضحة لقيادة المنظمة في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد ساندوفال منديوليا (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الكويت على إتاحة هذه الفرصة للمشاركة في المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، وتبادل الآراء بشأن الموضوع.

وفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، أسندنا، نحن الأعضاء، إلى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وإذ يؤدي المجلس ذلك الواجب، إنما يتصرف بالنيابة عنا. وفي بياني سأشير إلى مسألتين محددتين توليهما المكسيك أهمية بالغة، إذ تأتيان في صلب التوقعات والمطالب المشروعة للدول الأعضاء فيما يتعلق بفعالية المجلس.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشير إلى ما يسمى خطأ بحق النقض. لا يتضمن ميثاق الأمم المتحدة سلطة صريحة بحق النقض للأعضاء الخمسة الدائمين، بل قاعدة تصويت تشترط تصويتا إيجابيا بموافقة الأعضاء الخمسة الدائمين. ولذلك ينبغي ألا ينظر إلى حق النقض باعتباره حقا أو امتيازا، ولكن مسؤولية يجب أن تمارس على هذا النحو. وللأسف، فإن استخدام حق النقض - في ٢٨٠ مناسبة تقريبا حتى الآن - حال دون الوفاء الفعلي بالمسؤوليات المسندة إلى هذا الجهاز. إن استخدام حق النقض أبعد سبيل يمكن أن يفضي إلى الدفاع عن المصلحة الجماعية بالحجج التي تيسر تحقيق توافق الآراء بين أعضاء المجلس، إنما أعاق المصلحة المشتركة وأخرجها عن مسارها وشجع على الانقسام فيما بين الأعضاء. تتنافى إساءة استخدام ممارسة حق النقض مع القانون الدولي وتنتهك المبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام، الذي يشكل المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني اليوم.

في عام ٢٠١٥، قدمت المكسيك وفرنسا بشكل مشترك إعلانا سياسيا يفيد بأن حالات الفظائع الجماعية، عندما ترتكب على نطاق واسع، ولا سيما الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والإبادة الجماعية، يمكن أن تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين وتتطلب اتخاذ إجراءات من جانب المجتمع الدولي. وفي هذه الحالات، لا ينبغي منع مجلس الأمن من التصرف بسبب استخدام حق النقض. واقترح الموقعون على الإعلان - ١٠٠ دولة حتى الآن - اتفاقا طوعيا جماعيا فيما بين الأعضاء الدائمين، بغية الإحجام عن استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. وتهدف المبادرة الفرنسية - المكسيكية، وكذلك مدونة قواعد السلوك التي روج لها فريق المساءلة والاتساق والشفافية، التي تكملها، إلى تحسين كفاءة مجلس الأمن، مع تعزيز ثقافة جديدة للمسؤولية والمساءلة فيما بين أعضاء المجلس الدائمين تجاه المجتمع الدولي، بالإضافة إلى الإسهام بوضوح في فعالية وشرعية ومساءلة المجلس في اضطلاعه بعمله.

إننا ندعو الأعضاء الدائمين إلى أن يحذو حذو فرنسا، البلد الذي، من خلال تشجيع هذه المبادرة، أظهر تصميما وشعورا عميقا بالمسؤولية الجماعية. كما ندعو تلك البلدان التي لم تفعل بعد إلى الانضمام للمبادرة الفرنسية - المكسيكية، التي لا تزال مفتوحة للتوقيع.

والمسألة الثانية التي تود المكسيك أن تسترعي الانتباه إليها هي الإشارات المستمرة إلى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة من قبل بعض الدول للتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين بالعمل العسكري، ولا سيما ضد الجهات الفاعلة من غير الدول. وتعرب المكسيك عن الانزعاج لأن هذه الممارسة، بالاقتران مع قرارات المجلس الأخيرة مبهمة العبارات، تنطوي على مخاطرة توسيع بحكم الأمر الواقع لنطاق الاستثناءات للحظر العام على استخدام القوة، على النحو المبين في الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، بطريقة غير قانونية.

وبخلاف المسائل الموضوعية، يشعر وفدي ببالغ القلق إزاء الطريقة التي يتعامل بها مجلس الأمن مع الرسائل، وهي أمر يندرج ضمن أساليب عمله. أولا، هناك افتقار إلى الشفافية بشأن كيفية التعامل مع هذه الرسائل. وعلى قدر علم وفد بلدي، لا يجري نشر الرسائل أو الإشارة إليها في يومية الأمم المتحدة، بحيث أنه حتى في الحالات التي يكون لها رقم وثيقة رسمية عامة، لا يكون من الصعب للغاية الحصول على نص الرسالة فحسب، بل وحتى معرفة أن هناك رسائل قدمت. وبالمثل، فإن وفد بلدي لا يعرف ما إذا كان المجلس، بعد تلقي رسالة من هذه الرسائل، بخلاف القيام بدور مكتب لتسجيل هذا التقديم، يعقد نوعا من المناقشات الرسمية أو غير الرسمية لفحص محتواها والنظر فيه.

ونظرا لأهمية وخطورة المسائل المثارة في تلك الرسائل، فضلا عن المصلحة التي يمثلها ذلك بالنسبة لجميع الدول الأعضاء، نأمل أن يتمكن مجلس الأمن من استعراض وتعديل أساليب عمله بغية إضفاء الشفافية على الطريقة التي يتعامل بها مع الرسائل الموجهة إليه التي تحتج بالحق الأصيل في الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد غالبافي (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها أمام مجلس الأمن هذا العام، أود أن أهنئ بلدكم، السيد الرئيس، على انتخابها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، وأتمنى لكم النجاح في الرئاسة في شهر شباط/فبراير. وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، كما أشكر السيد مارتن على إحاطته.

إن تحسين وتبسيط السبل التي يدير بها مجلس الأمن أعماله هام من أجل فعالية وكفاءة عمل المجلس في مجال صون السلم والأمن الدوليين، فضلا عن تنفيذ العضوية الأوسع لقراراته.

وافق عام ٢٠١٦ الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد أول مذكرة لرئيس مجلس الأمن (S/2006/507) بشأن أساليب عمل المجلس، بعد العمل المكثف الذي اضطلع به الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع للمجلس. وأتيح لوفدي فرصة أن يكون جزءا من هذا الجهد الهام، ولاحقا فرصة رئاسة الفريق العامل غير الرسمي في عام ٢٠٠٧، بعد القيادة القديرة لليابان. في الواقع، كانت سلوفاكيا أول دولة عضو تعين لتولي رئاسة الفريق العامل غير الرسمي لمدة سنة كاملة. وهدفت رئاستنا إلى ضمان توسيع نطاق تنفيذ أول مذكرة. ويسعدنا أن نلاحظ أنه منذ ذلك الحين جرى وضع نسختين لاحقتين من المذكرة، لا سيما في عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١٧، تحت الرئاسة اليابانية أيضا. وتتناول المذكرة الرئاسية S/2017/507، المعتمد في آب/أغسطس من العام الماضي، الآن جميع جوانب ممارسات المجلس تقريبا.

وأود أن أنوه بالجهود المتواصلة التي يبذلها مجلس الأمن لتحسين أساليب عمله، وأن أشيد بعمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. من المهم مواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل للتدابير القائمة والالتزامات المبينة في المذكرة المستكملة والوثائق الأخرى ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، فإن السعي إلى تحقيق مزيد من الشفافية والشمولية والتمثيل والمساءلة في مجلس الأمن يجب أن يظل عملية متواصلة ومتسقة. وفي حين يسلم بلدي بالإنجازات ويضع في اعتباره التحديات القائمة، فإنه يرى أنه يمكن إيلاء مزيد من الاهتمام إلى المجالات التالية في المستقبل.

أولا، ينبغي استمرار الجهود الرامية إلى تعزيز انفتاح أعمال مجلس الأمن، بما في ذلك أعمال هيئاته الفرعية. وينبغي مواصلة تعزيز وتوسيع نطاق التفاعل والحوار بين مجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى، ولا سيما تلك المعنية والمتضررة بشكل مباشر.

ثانيا، ينبغي زيادة تحسين الانخراط الموضوعي للمجلس مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لتعزيز أسس صنع القرار في المجلس وكذلك الحافز لكي تدعم العضوية العامة عمليات حفظ السلام.

ثالثا، نعتقد أن مواصلة تطوير علاقات وتفاعلات أكثر نشاطا وجدوى مع لجنة بناء السلام والتشكيلات القطرية التابعة لها ومجلس حقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، يمكن أن تزيد من فعالية استجابة مجلس الأمن للنزاعات وتعزز دوره في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

رابعا، يجب مواصلة النظر في سبل تحسين عمل الأجهزة الفرعية لمجلس الأمن – وهي بالغة الأهمية من أجل تنفيذ قرارات المجلس – وكذلك التنسيق فيما بين اللجان. ولهذا أهمية خاصة لأساليب عمل لجان الجزاءات، نظرا لتأثير نظم جزاءات المجلس ونطاقها.

وأخيرا، أتفق تماما مع ملاحظة بلدكم، سيدي الرئيس، في المذكرة المفاهيمية التي عممتموها لهذه المناقشة،

”من المهم أن يجري مجلس الأمن مناقشات بناءة بشأن أساليب عمله بشكل مستمر ودوري.“ (S/2018/66، المرفق، الفقرة ٧)

لقد ثبت أن دور الأعضاء غير الدائمين في صياغة وتدوين أساليب عمل مجلس الأمن قيم للغاية وبناء. إنهم يأتون بأفكار جديدة ولهم دور هام في اتخاذ القرارات بشأن أساليب العمل الجديدة.

وأود أن أتمنى لكم ولبلدكم، سيدي الرئيس، فائق النجاح في رئاستكم للفريق العامل غير الرسمي للسنة الحالية، والبناء على إنجازات التطوير السابقة وإدخال المزيد من التحسينات حيثما أمكن.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد بيرموديث ألفاريث (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): أود أولا أن أهنئكم، سيدي، وفريقكم على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. وأتمنى لكم كل النجاح في عملكم.

كما نود أن نتوجه بالشكر إلى السيد مارتن على إحاطته الشاملة اليوم.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا بالنيابة عن فريق المساءلة والاتساق والشفافية، وبلدي عضو فيه.

لطالما أيدت أوروغواي الجهود المبذولة لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن بغية إضفاء المزيد من الشفافية والكفاءة عليها. وعلى الرغم من إحراز تقدم، يجب علينا مواصلة العمل لزيادة تعزيز هذه الإنجازات. ولذلك، أود أن أشير، في بياني، إلى ثلاثة جوانب نعتبرها ذات صلة.

أولا وقبل كل شيء، ينبغي تشجيع زيادة التفاعل بين المجلس وعموم الأعضاء.

وتنص المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة على أن يتصرف مجلس الأمن بالنيابة عن الدول الأعضاء في المنظمة. وبناء على ذلك، من المناسب التشجيع على عقد جلسات بأشكال تعزز الشفافية وتحسن تدفق المعلومات مع عموم الأعضاء. وتشكل الجلسات العلنية والمناقشات المفتوحة والحوارات التفاعلية غير الرسمية والجلسات وفق صيغة آريا وجلسات الاختتام، جميعا، آليات تتيح زيادة التفاعل بين أعضاء المجلس وبقية الدول الأعضاء.

وتؤيد أوروغواي عقد جلسات إحاطة، حيث يمكن لأعضاء المجلس تقديم بيانات علنية. وبالإضافة إلى تعزيز الشفافية، فإن ذلك يعزز مشروعية وفعالية عمل المجلس. وينبغي أن تقتصر المشاورات المغلقة أساسا على الحالات التي يكون من الضروري فيها التطرق إلى مسائل حساسة، أو التي تتطلب المزيد من المناقشة أو التفاعل بين أعضاء المجلس الخمسة عشر. واتبعت أوروغواي، طوال فترة مشاركتها في المجلس كعضو غير دائم والتي انتهت مؤخرا، ممارسة الإدلاء ببيانات علنية في جميع الجلسات المفتوحة التي عقدها المجلس من أجل تعزيز الشفافية.

ثانيا، أود أن أؤكد ضرورة زيادة المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة في جميع مراحل عمليات حفظ السلام. وفي الوقت الذي تحرز فيه الدول الأعضاء تقدما في عملية إصلاح عمليات حفظ السلام لجعلها أكثر كفاءة وفعالية، تؤكد أوروغواي على قيمة بناء علاقة مثمرة بين أولئك الذين ينشئون ولايات عمليات حفظ السلام ومن يخططون لها ويديرونها وينفذونها. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة والأمانة العامة هو جانب أساسي يجب النظر فيه في إطار عملية الإصلاح. وفي هذا الصدد، لدينا بالفعل إطار نظري وعملي جيد.

ومن الناحية النظرية، يكرس تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/71/19) جزءا كاملا لهذا التعاون. وبالمثل، وفي نطاق مجلس الأمن، تتضمن مذكرة الرئيس S/2017/507، التي جرى تحديثها في آب/أغسطس، أيضا وسائل قيمة لتعزيز هذا التعاون. ومن الناحية العملية، نلاحظ أن اجتماعات التشاور، الرسمية وغير الرسمية، تُعقد بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة. وفي رأينا، فإن الشكلين متكاملان ويمكن زيادة تعزيزهما. ومن ناحية أخرى، ثبت أيضا أن الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن يشكل محفلا مواتيا للأطراف الثلاثة لمناقشة المسائل ذات الصلة.

وأخيرا، فإن مسألة حق النقض هي المسألة الثالثة التي أود التطرق إليها. إن وجود حق النقض يشكل عقبة رئيسية أمام عمل المجلس، الذي كثيرا ما يكون مشلولا في الحالات التي يكون اتخاذه لإجراء فيها ضروريا لكي يكون قادرا على مواجهة التهديدات بارتكاب فظائع أو حالات ارتكابها. وتؤكد أوروغواي من جديد التزامها بمدونة قواعد السلوك التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، وكذلك بالمبادرة الفرنسية – المكسيكية بشأن الحد من استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية، ونحن على اقتناع بأن حق النقض لا ينبغي استخدامه لمنع المجلس من اتخاذ إجراءات تهدف إلى منع وقوع الجرائم البغيضة التي ترتكب في تجاهل تام لكرامة الإنسان، أو وضع حد لها.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): سيدي الرئيس، نود في البداية التقدم لدولة الكويت الشقيقة بالشكر على عقد هذه الجلسة وأن نبارك لكم على العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن، وأن نعرب عن تمنياتنا لوفد الكويت الشقيق بكل التوفيق والنجاح خلال تولي مهام رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. كما نشكر السيد إيان مارتن على إحاطته القيمة والتي قدمها بشكل موضوعي وشامل.

إن المذكرة المفاهيمية التي تقدمتم بها، والتي صدرت في الوثيقة (S/2018/66، المرفق)، تتضمن إشارات هامة إلى المساعي السابقة للنظر في موضوع أساليب عمل المجلس وخاصة مذكرة الرئيس S/2017/507، التي أبرزت العديد من الأمور الكفيلة بتحسين طرائق عمل المجلس، ومن أبرزها التأكيد على أهمية إجراء مشاورات أكثر موضوعية وتفاعلية وتكييف أساليب عمل مجلس الأمن بغية زيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في أعماله، حسب الاقتضاء، وتعزيز مساءلته أمام الأعضاء وزيادة الشفافية، حيث يتم وصف بنود جدول الأعمال بتفاصيل أكثر دقة والحرص على أن تكون هناك جلسات مشاورات علنية بشكل أكثر.

ونود أن نؤكد على أهمية أن يتم عقد جلسات النقاش المفتوحة حول أساليب عمل المجلس بصورة منتظمة وذلك لأن مواصلة النقاش بشأن هذه المسالة تهم جميع الدول الأعضاء التي تطمح إلى أن يعمل المجلس بأفضل صورة ممكنة وأن تواكب أساليب العمل التغيرات المستمرة وأن يتم من خلالها استعراض

التقدم المحرز في هذا الصدد، والتعرف على أوجه القصور والاستماع إلى العديد من الرؤى والآراء المختلفة حول طرق التعامل معها.

ولا يفوتنا، في هذا الصدد، الإشادة بجهود الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى لتعزيز الشفافية في أنشطته. كما نؤكد على ما جاء في المذكرة الرئاسية S/2016/619، التي تتناول عمل رؤساء الهيئات الفرعية وأهمية أن يقوم رؤساء الهيئات الفرعية التابعة للمجلس بمن فيهم رؤساء لجان الجزاءات بتقديم إحاطات دورية غير رسمية بشأن أنشطتهم إلى الدول الأعضاء كافة، حسب الاقتضاء مع الحرص على نشر مواعيد وأماكن عقد هذه الجلسات قبلها بوقت مناسب.

إن زيادة التنسيق والتعاون والتفاعل بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة، وكذلك مع الهيئات الأخرى ذات الصلة، بما فيها اللجان الرئيسية، هو أمر غاية في الأهمية. ونشدد هنا أيضا على أهمية التنسيق بين المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفق ما نص عليه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة من أجل صون السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ولا يفوتنا التأكيد على أنه من الأهمية بمكان تعزيز نهج المجلس في منع نشوب الصراعات، بما في ذلك عن طريق استخدام التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم، وغيرها من الوسائل السلمية، التي أبرزها الفصل السادس وأهمية كيفية دعم المجلس على أفضل وجه جهود المساعي الحميدة التي تبذلها الأمانة العامة لتحقيق السلم والاستقرار والحفاظ على حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بجلسات المشاورات المغلقة وغير الرسمية، فإن موضوع الشفافية في إحاطة الدول الأعضاء عن تفاصيل ما دار في تلك الاجتماعات يبقى موضوع نقاش، ولكن من المهم أن تحمل الإحاطات الصحفية أو البيانات الرئاسية تفاصيل عما دار داخل الاجتماع بصورة واضحة وشفافة، وهذا ما أكدته البنود الواردة في المذكرة S/2017/507. ومن شأن مثل هذه الممارسات تعزيز الثقة بين الدول الأعضاء في المجلس وبقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أهمية عقد المشاورات على هيئة جلسات مفتوحة حيث يتسنى لجميع الدول الأعضاء فرصة الاستماع إلى المداخلات والآراء المختلفة بشكل صريح حول القضايا المطروحة أمام المجلس، والتي لها علاقة مباشرة بالأمن والسلم الدوليين، وحيث تؤدي التوجهات السياسية دورا كبيرا في تلك المشاورات، ولا سيما في حالات الأزمات أو الحالات السريعة التطور.

وختاما، تدرك مملكة البحرين أهمية مواصلة النقاش والعمل بشأن أساليب عمل المجلس. ولذا، فإننا نتطلع إلى العمل مع بقية الدول الأعضاء لمواصلة تطوير أساليب عمل المجلس ولتحقيق التناغم التام بين أجهزة المنظمة وتشجيع إحداث التغييرات الضرورية لضمان نجاح المجلس في الاضطلاع بمهامه على أفضل وجه. ونشكركم مرة أخرى على عقد هذه الجلسة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد مندوثا غارسيا (كوستاريكا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إليكم وإلى وفد بلدكم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم، وكذلك على ما أبديتموه من مسؤولية وجدية في تولي قيادة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن. ولا يفوتنا أن ننوه بالعمل الكبير الذي قامت به اليابان في هذا المجال، ونحن نقدر المعلومات المستكملة الواردة في مرفق المذكرة S/2017/507، والتي جرى تجميعها في أحدث نسخة من الكتاب الأخضر. ونقدر أيضا الإحاطة التي قدمها السيد إيان مارتن، المدير التنفيذي لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، وكل ما يقوم به من عمل وتعاونه مع الدول داخل المجلس وخارجه على مر السنين. ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه المستقبلية.

إن الشفافية في عمليات صنع القرار وحقيقة أن الممثلين يخضعون للمساءلة أمام من يمثلونهم هما من المبادئ التي تزداد رسوخا للمنظمات، أيا كان طابعها. وتشكل المذكرة ٥٠٧ المستكملة خطوة هامة إلى الأمام على صعيد تعزيز شفافية عمل مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نرى التقدم الذي تم إحرازه، مثل إدراج تدابير جديدة ترمي إلى تحسين كفاءة المجلس وإدارة وقته بطريقة أفضل؛ وإجراء مشاورات تتسم بقدر أكبر من التفاعل والتركيز؛ وتعزيز ممارسة تزويد الدول بتقارير موضوعية أكثر تفصيلا عن المشاورات غير الرسمية.

ويتمثل موضوع آخر هام جدا في التأكيد على أن أي عضو في مجلس الأمن يمكن أن يعمل بصفته قائما على الصياغة أو أن يشارك في الصياغة. وندعو إلى زيادة مشاركة الأعضاء العشرة غير الدائمين في هذا الصدد، فضلا عن إجراء مشاورات رسمية بين جميع أعضاء المجلس عند اتخاذ قرارات بشأن توزيع هذه المسؤوليات. ونعتقد أيضا أن من المهم وضع إجراءات للمشاورات غير الرسمية، بما في ذلك إتاحة الوقت الكافي للنظر في المقترحات وإرساء إجراء عدم الاعتراض، والذي يحق بمقتضاه لأي عضو من أعضاء المجلس طلب تمديد الفترة المتاحة له لإبداء معارضته، إذا ارتأى أن الأمر يقتضي ذلك. ونعتقد أن هذه القواعد من شأنها أن تساعد في إضفاء الطابع الديمقراطي على العمليات. وبالمثل، ينبغي أن نشجع ممارسة إرجاء اعتماد الوثيقة الختامية عقب أي مناقشة مفتوحة ليتسنى أخذ الأفكار التي عبر عنها المشاركون في المناقشات في الاعتبار.

وفي ما يتعلق بالمناقشات المفتوحة، ينبغي أن نضمن إمكانية استخدامها كمنابر لأصحاب المصلحة الآخرين الذين يمكن أن يقدموا إسهامات إيجابية فيها. ونأمل أن تشجع مشاركة ممثلي المجتمع المدني، ولا سيما النساء، الذين يمكنهم تقديم منظور بشأن تجاربهم وحقوقهم. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يُظهر أيضا اهتماما أكبر بإسهامات أولئك الذين لديهم مصلحة مشروعة في قراراته أو من يتأثرون بها.

ونود أن نشدد مرة أخرى على أهمية تحسين العلاقات والاتصال والتعاون بين الجمعية العامة والهيئات الأخرى ذات الصلة والمجلس، بهدف العمل معا للحفاظ على السلام والأمن الدوليين وصونهما. ومن الأمور الإيجابية إحراز تقدم في علاقات المجلس مع الهيئات الإقليمية، مثلا عن طريق إجراء مشاورات سنوية مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومع لجنة بناء السلام. وينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الممارسات، وكذلك على المشاورات المنتظمة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة.

ونحث على زيادة شفافية عملية تعيين رؤساء الهيئات الفرعية وجعلها حسنة التوقيت بقدر أكبر، وأن يجري التشاور مع أعضاء المجلس الجدد بشأن هذه التعيينات.

وأخيرا، أود أن أردد كلمات الممثل الدائم لسويسرا، الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، والتي ننتمي إلى عضويتها، بالتأكيد مجددا على ضرورة تقييد استخدام حق النقض، مثل منع استخدامه في قضايا الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، فضلا عن القضايا ذات الصلة بالمسؤولية عن الحماية، على النحو المنصوص عليه في مدونة قواعد السلوك التي أعدتها المجموعة.

ويؤكد وفد بلدي مجددا اقتناعه بأن أساليب العمل تمثل جزءا أساسيا من عملية إصلاح مجلس الأمن بصورة شاملة. والتنفيذ السليم للتدابير المتفق عليها حتى الآن، وهي غير شاملة حتى الآن، وإدراج تدابير جديدة لتحسين أساليب العمل سيساعدان في جعل أعمال المجلس أكثر فعالية ومن شأنهما تحسين شفافيته وقابليته للمساءلة. ونعتقد أن إجراء إصلاح جوهري لأساليب عمل مجلس الأمن سيمكننا من المساعدة في إزالة العقبات التي كثيرا ما تعوق فعاليته وعلاقاته مع الهيئات الأخرى.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بوقادوم (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على صبركم وعلى قراركم بجعل هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب العمل محورا لرئاستكم. وأود أيضا أن أشكركم على مذكرتكم المفاهيمية التوجيهية (S/2018/66، المرفق)، وأن أشيد بالسيد إيان مارتن على عمله الرائع ليس بشأن أساليب العمل فحسب، والتي أود عرض بعض الأفكار بشأنها، بل أيضا بخصوص جميع المسائل ذات الصلة بمجلس الأمن.

أولا، إن تناول أساليب عمل مجلس الأمن لا يقل أهمية عن المناقشات التي تجري أيضا بشأن إعادة هيكلة عضوية المجلس. فكلاهما مساران حاسمان نحو إصلاح مجلس الأمن، وينبغي ألا ندع أي أوجه قصور في أي منهما تعوقنا.

ثانيا، من الواضح أن تغيير أساليب عمل المجلس سيحسن الشعور بالملكية لدى عموم الأعضاء الذين أناطوا بمجلس الأمن، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين وقدرته على التصرف بالنيابة عنهم. وغني عن القول إن المسؤوليات المتزايدة لمجلس الأمن تجعل أساليب عمله أكثر أهمية، ويتطلب نطاق ونتيجة قراراته أن يعمل بقدر أكبر من الشفافية والتفاهم والقبول.

ومن الواضح أن قرارات المجلس يجب قبولها وتنفيذها. وفي هذا الصدد، نرى أنه من الضروري النظر في كيفية إعداد هذه القرارات وكيفية تطورها، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالجزاءات. وفي نهاية المطاف، ينبغي أن تؤكد أساليب العمل الروابط بين أعضاء المجلس وعموم الأعضاء. وينبغي لجميع الدول أن تشعر حقا بأن المجلس يتصرف بالنيابة عنها ولصالح صون السلام والأمن في العالم، وينبغي ألا تشعر بأنها محرومة من حقوقها بسبب أساليب عمله. وأود عرض بعض الأفكار عن نظرتنا للأمور في ما يتعلق بالمجالات العملية التي ربما يكون التحسين فيها ممكنا بل وضروريا في بعض الأحيان.

أولا، بالنظر إلى أنه قد مضى ٣٦ عاما منذ اعتماد آخر تعديل للنظام الداخلي (القرار ٥٢٨ (١٩٨٢))، فقد حان الوقت لاعتماد نظام أكثر دواما وتأكيد الممارسات المعمول بها. وينبغي زيادة عدد الجلسات العلنية، وفقا للمادتين ٣١ و ٣٢ من ميثاق الأمم المتحدة. ومن المفارقات أن المجلس يلتمس مشاركة عموم الأعضاء بشأن مسائل معينة، ولكن لا تتاح لهم إمكانية حقيقية لاستشارتهم أو للمساهمة بمعلومات عند الاقتضاء. والجلسات المغلقة والمشاورات غير الرسمية أمر ضروري بالتأكيد، ولكنها ينبغي أن تكون الاستثناء. وينبغي أن يكون تقديم شكل ما من أشكال الإحاطة لعموم الأعضاء قاعدة عقب هذه الاجتماعات. وإنشاء المجلس لهيئات فرعية ينبغي أن يتفق مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة، وينبغي أن تعمل هذه الهيئات بطريقة تتيح تزويد عموم الأعضاء بمعلومات وافية وفي الوقت المناسب عن أنشطتها.

والتقارير السنوية التي يقدمها مجلس الأمن إلى الجمعية العامة ينبغي أن تكون أكثر شرحاً وشمولاً وأن تتسم على وجه الخصوص بطابع تحليلي في تقييم أعمال المجلس، بما في ذلك القضايا التي فشل المجلس في معالجتها والآراء التي أعرب عنها أعضاؤه أثناء مناقشة بند جدول الأعمال قيد النظر.

وعملا بالفقرة ١ من المادة ١٥، والفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي للمجلس أن يقدم تقارير خاصة لتنظر فيها الجمعية العامة. وينبغي للمجلس أن يضمن أن تكون تقييماته الشهرية شاملة وتحليلية وأن تصدر في الوقت المناسب. ويجوز للجمعية العامة أن تنظر في اقتراح بعض المعايير لإعداد تلك التقييمات. ينبغي للمجلس أن يأخذ في الاعتبار بصورة كاملة توصيات الجمعية العامة بشأن المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين، وفقا للفقرة ٢ من المادة ١١ من الميثاق.

وعلى الرغم من أن قدرا كبيرا من العمل والطاقة يُبذل في التفاوض على اتفاقات بشأن العديد من أساليب العمل، فإن

بعضها لا يتم العمل به على النحو المناسب، وبعضها لا يُنفذ أبدا. ونرى أن التعاون بين المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر بالغ الأهمية. فالدول التي اتخذت مبادرات الوساطة ينبغي أن تتاح لها الفرصة على نحو كاف للتفاعل مع المجلس. ومن المؤكد أن ذلك سيعود في نهاية المطاف بالنفع على المجتمع الدولي قاطبة، إذ أن هذه المساعي تهدف إلى الإنذار المبكر، ومنع نشوب النزاعات، وتسوية النزاعات، وتعزيز السلام.

وإذ نشدد على أن أساليب عمل مجلس الأمن جزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح، فإننا نؤكد من جديد الموقف الأفريقي المشترك في هذا الصدد. ونلاحظ أن جميع المناقشات المفتوحة بشأن أساليب العمل عدا واحدة عُقدت بمبادرة من عضو منتخب، بما في ذلك اليوم. وأحيي دوركم الأساسي في هذا الصدد، سيدي.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد جاد (مصر): حيث أن هذه هي المشاركة الأولى لوفد مصر في أعمال المجلس تحت رئاستكم، أود أن أتوجه إليكم بالتهنئة وأن أعرب عن خالص تمنياتنا بكل السداد والتوفيق في قيادة أعمال المجلس. كما أعرب عن سعادتنا البالغة بتوليكم رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، حيث نثق بأن ما تملكونه من خبرة طويلة كمتحدث نشط باسم إحدى المجموعات التفاوضية الرئيسية فيما يتعلق بعملية إصلاح مجلس الأمن سيمثل رصيدا إضافيا ثمينا لرئاستكم لأعمال الفريق العامل.

ولا يفوتني أن أنوه بمبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن في وقت مبكر من العام الجديد ومن رئاستكم للفريق العامل، بما يتيح الفرصة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك الأعضاء في مجلس الأمن وغير الأعضاء فيه، لطرح تصورها آلسبل مواصلة البناء على ما تم تحقق من تقدم في السنوات الأخيرة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن بما في ذلك استكمال مذكرة رئيس مجلس الأمنS/2017/507 في العام الماضي تحت الرئاسة اليابانية للفريق العامل غير الرسمي.

لعل المشاركة الواسعة في مناقشة اليوم دليل على الاهتمام المتواصل من جانب الدول الأعضاء بتطوير أساليب عمل المجلس وتأكيدا لقناعتها بأن المجلس، لدى توليه مهام صون السلم والأمن الدوليين، إنما ينوب في ذلك عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وفقا لما نصت عليه المادة ٢٤ من ميثاق المنظمة. إن التطبيق العملي لهذه المادة على أرض الواقع يعني العمل المتواصل على تطوير أساليب عمل مجلس الأمن، بما يجعله أكثر ديمقراطية وشمولا في عملية اتخاذ القرار بمشاركة جميع أعضائه – الدائمين والمنتخبين – وأكثر انفتاحا وشفافية في تفاعله مع الأعضاء في الأمم المتحدة قاطبة والاستجابة لشواغلهم ورؤاهم .

وقد كان ذلك هدفا رئيسيا لمصر خلال عضويتها المنقضية في مجلس الأمن، بما في ذلك مشاركتها في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، واستكمال مذكرة الرئيس S/2017/507، التي تعد تجميعا شاملا لما تم استحداثه في أساليب عمل مجلس الأمن. وسأسعى هنا إلى تسليط الضوء بإيجاز على عدد من النقاط ذات الأهمية – خمس نقاط.

أولا، إن مهام مجلس الأمن مسؤولية جماعية تستدعي المشاركة الكاملة من جميع أعضائه – الدائمين والمنتخبين – على قدم المساواة، والتوزيع العادل للمسؤوليات والأعباء، بما في ذلك صياغة مخرجات المجلس من خلال تولي مهمة القائم بالصياغة بما يضمن أن تكون عملية اتخاذ القرار أكثر ديمقراطية وشمولا، وأن تكون القرارات الصادرة عن المجلس معبرة عن رؤية جميع أعضائه بشكل متوازن، وأخذا في الاعتبار ما يتوافر لدى بعض الأعضاء من خبرة خاصة في بعض المواضيع أو بعض القضايا والأزمات التي تقع في الأقاليم التي ينتمون إليها.

ثانيا، اتصالا بذلك، فإن المشاورات بين أعضاء مجلس الأمن يجب أن تتم بأسلوب يتسم بالشفافية والشمولية، يتيح تدفق المعلومات إلى جميع الأعضاء ومشاركتهم في المداولات حول القضايا قيد النظر، وكذلك إتاحة الوقت الكافي لدراسة مشاريع القرارات والمخرجات الأخرى قبل طرحها لاعتمادها.

ثالثا، ومن جهة أخرى، وفي ضوء الطبيعة المعقدة التي تحيط بالنزاعات المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، فمن الضروري أن يتم وضع نهج شاملة تتعامل مع مختلف أبعاد تلك النزاعات خلال جميع مراحلها، وتحقيق استجابة متواصلة من أجهزة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وبناء السلام والحفاظ على السلام، مع إعلاء مبدأ الحلول السياسية. ومن ثم تأتي أهمية تحقيق الاستفادة القصوى من الدور الاستشاري الذي تضطلع به لجنة بناء السلام وإسهامها في تطوير معالجة المجلس للنزاعات المدرجة على جدول أعماله. ويجب الأخذ في الاعتبار تنسيق جدول أعمال مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، بحيث يتلقى المجلس إسهام لجنة بناء السلام في توقيت مناسب قبل أن يتناول البنود ذات الصلة، فضلا عن تفعيل مقترح الحوار التفاعلي غير الرسمي مع اللجنة عند مناقشة المواضيع التي تقع في نطاق اختصاصها.

رابعا، وفي ذات السياق، فإننا نعتقد أن هناك أهمية ماسة لتطوير أطر التنسيق بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة في سياق عمليات حفظ السلام لتحقيق أعلى درجات التفاهم بين مجلس الأمن وتلك البلدان في إطار استعراض الولايات التي ستضطلع قواتها بتنفيذها وسبل معالجة التحديات المعقدة التي تواجهها تلك القوات في الميدان.

خامسا، وفضلا عن ذلك، فإن الطبيعة المركبة والمتشابكة لتهديدات السلم والأمن الدوليين تتطلب تعاونا وثيقا بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي. ولذلك، فنحن نرحب بما تضمنته المذكرة S/2017/507 بشأن الاجتماعات التشاورية السنوية بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وأهمية الحوارات التفاعلية غير الرسمية بين المجلسين، وأهمية زيادة وتيرتها. فضلا عن وضع ما تضمنته المذكرة بشأن تنفيذ زيارات ميدانية مشتركة بين المجلسين.

لقد أتاحت عضوية مصر المنقضية في مجلس الأمن فرصة للتعرف عن قرب على آليات وأساليب عمل لجان الجزاءات، باعتبارها واحدة من الأدوات التي أتاحها الميثاق للمجلس للتعامل مع تهديدات السلم والأمن الدوليين. حيث قطع المجلس شوطا في تطوير مفهوم الجزاءات، فتحولت من تدابير شاملة إلى تدابير أكثر ذكاء وفعالية لتقليل التداعيات السلبية غير المقصودة على السكان المدنيين والدول غير الأطراف في النزاع.

إن خصوصية التهديدات المختلفة للسلم والأمن الدوليين تستلزم أن تكون كل منظومة جزاءات مصممة بصورة تتناسب مع طبيعة تلك التهديدات، وتتعامل معها وفقا لمعطياتها. ولكن من المؤكد أن تلك الخصوصية لا تعني إغفال الاستعانة بالخبرات والدروس المستفادة من كل منها. وبالتالي، فمن الأهمية تعزيز شراكة حقيقية بين المجلس والدول الأعضاء والأطراف صاحبة المصلحة عبر خلق الآليات والقنوات التي تتيح الانصات لتلك الأطراف والتعرف على رؤيتها، كأحد الأدوات الداعمة لتحقيق التطوير المرجو لنظم الجزاءات الحالية والمستقبلية. فضلا عن إتاحة الفرصة للمجلس للتحاور بصورة دورية في هذا الشأن واتخاذ الإجراءات اللازمة متى اقتضت الحاجة.

أخيرا، لقد سعت مصر إلى الإسهام بإيجابية في جهود تطوير منظومة الجزاءات الأممية. فنظمت في شهر تموز/يوليه ٢٠١٧، اجتماعا بصيغة آريا للاستماع إلى تجارب ثلاث دول أفريقية شقيقة حول أثر الجزاءات على استعادة الاستقرار. كما عقدت جلسة إحاطة أثناء الرئاسة المصرية للمجلس في آب/أغسطس ٢٠١٧، لمناقشة ذات الملف (انظر S/PV.8081). وقد أظهرت تلك الاجتماعات مقدار الحاجة إلى مزيد من الجهد

لتطوير نظم الجزاءات الأممية. وقد حرصت مصر على تعميم تقرير على المجلس يحوي ملخصا لما دار في تلك الفعاليات، وتضمينه لأفكار وتوصيات من وجهة النظر الوطنية تستند إلى مخرجات الحوار الثري مع أعضاء المجلس، إيمانا بأن العمل المتعدد الأطراف يجب أن يقوم على التراكم والبناء على ما تحقق من تقدم، ونطلعا لأن يشكل هذا التقرير إسهاما في أي جهد مستقبلي لتطوير آليات عمل منظومة الجزاءات الأممية.

الرئيس: استمعنا إلى آخر متكلم على قائمة المتكلمين.

وقبل أن أختتم الجلسة، أود أن أشكر، مرة أخرى، السيد إيان مارتن على إحاطته ومشاركته في هذه الجلسة على مدى ست ساعات متواصلة. وأشكر كذلك جميع الدول الأعضاء التي شاركت في هذه الجلسة وطرحت رؤاها ومقترحاتها، وهي بلا شك ستكون مفيدة في إطار مساعينا لإضفاء الشفافية على عمل المجلس وتحسين طرق وأساليب عمله، والتي ستكون بكل تأكيد عملية مستمرة، ولن تكون محددة في إطار زمني.

رفُعت الجلسة الساعة ١٦/١٥.